

جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول - السنة الأولى - تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٣

جامعة الكويت

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول / السنة الأولى

تشرين أول " اكتوبر " ١٩٧٣

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة الكويت

هيئة التحرير

- الدكتور حسن الابراهيم
- الاستاذ علي توفيق علي
- الدكتور ابراهيم صقر
- الدكتور صلاح طلبه
- الدكتور زكي العدوي
- الدكتور محمد ربيع
سكرتير التحرير

ترسل الابحاث باسم

مجلة العلوم الاجتماعية

كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية

جامعة الكويت

أبحاث العدد

أبحاث بغير العربية

الإفتتاحية

في العـام الدراسي الماضي ١٩٧٢ / ١٩٧٣ م صدر العدد الاول من « مجلة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية » وكان بداية لمرحلة جديدة من حياة الكلية . وعلى الرغم من نجاح تلك التجربة رأينا ان نطورها في اتجاه جديد يقوم على ابراز الترابط والتكامل الذي يربط مختلف العلوم الاجتماعية بعضها الى بعض ، ويعمل على اعطاء المجلة طابعا مميزا يميزها عن غيرها من المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر عن مختلف الكليات والجامعات العربية .

ان مجلة العلوم الاجتماعية هي الصورة الجديدة المتطورة « لمجلة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية » والتي يعتبر صدورها بمثابة دعوة مفتوحة لكل العلماء الباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية كي يساهموا بابحاثهم المبتكرة وافكارهم الخلاقة في تطور هذه المجلة ، خدمة لقضية العلم وسعيا وراء تحقيق مستقبل افضل لمجتمعنا العربي النامي .

هيئة التحرير

الأمم المتحدة في الميزان

د. محمد عزيز شكري

في بحث حديث للاستاذ «ستانلي هوفمان يلاحظ الكاتب بقلق انه في الاونة الاخيرة بدا عدد من المهتمين بالتنظيم الدولي ينصرفون عن دراسة الامم المتحدة ويركزون اهتماماتهم بالمنظمات الاقليمية او الاتحادات الدولية (وخاصة تلك التي شهدتها اوروبا) لاعتقادهم بان الامم المتحدة ، في التحليل النهائي خيبت آمال انصار عالمية التنظيم الدولي لكثرة تعثرها وتعدد اخطائها وتواضع منجزاتها ؛ او بعبارة اخرى لعدم فعاليتها في خدمة النظام الدولي .

لاشك بان ملاحظة الاستاذ هوفمان هذه تستحق التأمل العميق . ونحن اذا كنا لانشارك الراي القائل بجدارة المنظمة الاقليمية كبديل للمنظمة العالمية او حتى كظهير لها (١) ، ولا نرى في اتجاهات الدول اجمالا مايحملنا على الاعتقاد بان فكرة الفيدرالية اصبحت اقرب منالا مماكانت عليه ، فان علينا ان نلقي بعض الاضواء على مايمكن تسميته ازمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية المعاصرة .

مانقصده بازمة الامم المتحدة في هذا المقام هو ليس المشكلات التي تواجهها المنظمة الدولية منذ سنوات كمشكلة التمويل (مايحب البعض تسميته الازمة المالية) ،(٢) او مشكلة شرعية بعض الاجراءات التي اقدمت عليها في مجال حفظ السلام . او مشكلة تحديد معنى العدوان التي تعيشها الامم المتحدة . فاحجام بعض الدول وكيفية التصدي له بفاعليته ؛ او ما شابه ذلك(٣،

---

(١) في تقييم اجمالي للامم المتحدة انظر بخاصة

Stanley Hoffman : **An Evaluation of the United Nations, Ohio state law journal**, Vol. 22 (summer, 1961), pp. 427-449.

Dag Hammorskjold: **Two Differing views of the United Nations Assayed** : Introduction to the Annual Report of The Secretary General 16 June 1960.

Kurt Waldheim: **Introduotion to The Report of The Secretary General on The Work of The Organization**, August 1972.

Norman J. Padelford and L. M. Good Rich : The **United Nations In the Balance : Accomplishmen' and propescts, 1966.**

Leland Good Rich : **The United Nations**, chapt. 14 P. 319 et seq.

Clark M. Eichelberger : **UN. The First Twenty Five Years.**

The Commission To Study The Organization of peace : **The United Nations** : The next Twenty Five years (1961).

D. Kay : **Political system of The United Nations**, 1967.

(٢)ستانلي هوفمان : المنظمة الدولية والنظام الدولي في :

International Organization, Vol. 24, No. 3, 1970) p. 389.

(٣) انظر في تفصيل ذلك بحثنا « دراسة في التكتلات الاقليمية» مجلة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية لجامعة الكويت العدد الاول ص ٢٤ وما بعدها (١٩٧٣) .

(٤) وهي كما نعلم الازمة الناجمة عن رفض بعض الدول(كالاتحاد السوفياتي وفرنسا وبلجيكا وجنوب افريقيا وغيرها) المساهمة بنفقات الامم المتحدة في بعض عمليات حفظ السلام لحجج تأولتها هذه الدول . والجدير بالذكر ان محكمة العدل الدولية في راي استشاري اصدرته في عام ١٩٦٢ افتت بالتزام الدول جميعا بالمساهمة في كل نفقات المنظمة الدولية التي ينتسبون اليها سواء اكانت عادية ام طارئة . (نص الفتوى في تقارير المحكمة ١٩٦٢ ص ١٥١) وانظر فيما يسمى بالازمة المالية بخاصة .

Norman J. Padelford : **The Financial Crisis And The Future of The United Nations. World Politics**, Vol. XV. No. 4 (July 1963) pp. 531 - 562.

John G. Stoessinge : **Financing The United Nations in legal and political problems of world order**, p. 356.

(٥) في عرض هذه المشكلات انظر اسماعيل صبري مقلد « العلاقات السياسية الدولية »

(٢)

فتلك على أهميتها مجرد مظاهر في قناعتنا — مظاهر للأزمة الحقيقية التي تعيشها الامم المتحدة — . فاحجام بعض الدول عن سداد التزاماتها المالية للامم المتحدة كما يقول الاستاذ « نيكولاس » (٦) يعود لا لعدم القدرة على الدفع وانما لمواقف مبدئية لهذه الدول المحتجة ازاء الامم المتحدة كمؤسسة تعمل. وذات الشيء يقال في المشكلات الاخرى على كثرتها وتشعبها .

واذن فما هي هذه الازمة التي تبتديء ردود الفعل عليها في مهام النقد توجه للامم المتحدة من كل حدب وصوب ؟

علينا ان نقرر مبدءا ان الازمة ليست ازمة عدم ايمان بالامم المتحدة ، ولو تبدت كذلك لدى بعض العاطفيين . فليس من عاقل واحد في عالم اليوم يتمنى زوالها لان البديل الوحيد للامم المتحدة هو الحرب العابلة الشاملة المدمرة ، حرب الذرة والهيدروجين التي لاتبقي ولا تذر . ومتى كان الخيار هكذا فلا خيار في الحقيقة . بل لعل اهم منجزات الامم المتحدة على الاطلاق انها استطاعت حتى الان ان تقنع ارباب القنابل والصواريخ النووية بانها ، على عجرها وبجرها البديل الافضل لحجة القوة (٧) .

ان ظاهرة ازمة الامم المتحدة يتمثل في عدم الرضا عن كفايتها في نظر الدول والشعوب وذلك لعلل واسباب شتى .

فالمهتمون بالجانب السياسي من نشاط المنظمة الدولية يلاحظون بسخط ان السلام والامن الدوليين الذين قامت المنظمة اول ما قامت للمحافظة عليها مهددان او مهدوران في عدد من بقاع العالم (فيتنام ، الشرق الاوسط ، قبرص ، شبه القارة الهندية ... الخ) . وانه حتى في المشكلات التي تصدت لها الامم المتحدة كان دورها في الغالب الاعم دور « المخدر » لا « الجراح » (٨) .

والمهتمون بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من نشاط الامم المتحدة يلاحظون باسى ان الفقر مازال يهدد الملايين من الناس في حين يحتكر سدس سكان الارض مايقارب ثلثي خيراتها ، وان الهوة بين الاثرياء والفقراء تزداد عمقا واتساعا وان حقوق الانسان بقيت في النهاية ، ورغم اكوام الورق الكثيرة التي تضمنت الاعلانات والمواثيق والبيانات ، حبر على ورق في العديد من بقاع الارض .

والمهتمون بالجانب التحرري من نشاطات الامم المتحدة ينعون عليها فشلها في حمل بعض الدول الضالعة في استعباد واضطهاد الشعوب على اطلاق عبيدها وطي صفحة « عبء الرجل الابيض » البشعة الى الابد .

واذا تأملنا الموضوع من زاوية الدول ومجموعاتها نلاحظ السخط عاما ايضا : فالدول الغربية الكبرى ترى ان الامم المتحدة عجزت عن كبح جماح الشيوعية في العالم و« تحرير » الشعوب الخاضعة لها (وخاصة بعد ازمتي المجر وتشيكوسلوفاكيا) . كذلك لايعجب هذه المجموعة من الدول ارتفاع اصوات الدول الصغيرة على اصواتها في الجمعية العامة ، لذا نراها احرص على تفوق مجلس الامن على الجمعية العامة في مسائل السلام والامن الدوليين على عكس موقفها يوم كانت الجمعية العامة مجرد « مزرعة غربية » ويوم منحها قرار الاتحاد من اجل السلام سلطات مجلس الامن عند عدم فعاليته . (لايملك المرء الا ان يقف متأملا للجوء اميركا لاستعمال حقها في الفيتو ثلاث مرات في غضون السنوات الاخيرة ١٩٧٠ — ١٩٧٣ وهي التي لم تستعمله من قبل)

والدول الاشتراكية ترى بدورها ان الامم المتحدة عجزت عن استيعاب حالات العدوان المكشوف الذي ارتكبته وترتكبه الدول الغربية وعلى راسها والولايات المتحدة الاميركية اومن تدعمه هذه من الدول الاصغر في عدد من زوايا الارض .

والدول النامية ترى ان الامم المتحدة لم تفلح في خلق توازن بين الفقراء والاثرياء في الجماعة الدولية مما يسهل تحكم الاخرين بالاولين في صفقات الضغط المعروفة لدارسي العلاقات الدولية .

---

(٦) مقالة بعنوان « الامم المتحدة في ازمة » في كتاب الاستاذ « دافيد كي » المشار اليه اعلاه ص ٣٩٠ وما بعدها .

(٧) انظر هنا مقالة انيس كلود . Implications And Questions for The Future في الامم المتحدة في الميزان المشار اليه اعلاه ص ٤٧١ وما بعدها . وتقرير الامين العام السنوي لعام ١٩٧٢ ص ٤ .

(٨) وهذا ما رآه الامين العام الحالي كورت فالدهيم في مقدمة تقريره السنوي المقدم في اب ١٩٧٢ اذ اعتبر ان استمرار المنازعات في عدد من مناطق العالم يعتبر عاملا مثبطا في العلاقات الدولية التي تسعى الامم المتحدة لتحسينها (ص ٣) وفي موضع آخر من تقريره يقول ان دور الامم المتحدة في المجال السياسي مغبر المعالم ؟ ص ٤) .

والدول الافريقية غير راضية عن تخـــاذل الامم المتحـدة » في ازمـة التمييـز العنصري والاستعمار البرتغالي .

والدول العربية ناقمة على « تواطؤ الامم المتحدة » مع المعتدين الاسرائليين ... وهكذا

واذن فلكل دوله او مجموعة دول ظلامات مع الامم المتحدة حتى لقد اصبح من الشائع المالوف ان تنسى او تتناسى منجزاتها الكثيرة فلا يركز الا على عيوبها .

لكن هؤلاء واولئك يقعون في زلل كبير اذ ينسبون الى الامم المتحدة اخطاء ليست اخطاءها (٩) .

ولبيان ذلك دعونا نتساءل كيف يتصور الناقدون الامم المتحدة ؟ وماذا كانوا يتوقعون منها حتى باءوا بكل خيبة الامل هذه فيها ؟ اننا اذ نناقش الناقدين نسرع باخراج زمرتين منهم فورا .

اننا نخرج من حسابنا اولئك الذين لايؤمنون بالتنظيم الـدولـي كأسلـوب ناجـح مـن اساليب التعـاون الدولي ويفضلون عليه اما سياسة القوة او سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي (وهؤلاء قلائل لكنهم موجودون في بلد كالولايات المتحدة)ذلك لان سياسة القوة معناها في عصرنا الانتحار الجماعي ، اما سياسة العزلة فمعناها ارجاع عقارب الساعة الى الوراء ، فلا مجـال للاكتفاء الذاتي في عصر اصبحت فيه حاجـات ومشاكل الانسان تتخطى الحدود والقارات .

كذلك فاننا نخرج من حسابنا اولئك المثاليين Idealists الذين يريدون الامم المتحدة ان تكون نواة المعمورة الفاضلة التي تصورهـا «الفارابي» او البرلمان الدولي الذي خطط له «وليم بن » او حتى الاتحاد الفدرالي العالمي الـذي شغف به « سوللي» وغيرهم من انصار التنظيم الدولي كخطوة نحو الحكومة العالمية في عالم شعاره « الارض ام الكل لا وطن هنا ولا شعب هناك » ذلك لان ماتصوره هؤلاء المثاليون كـان احلام غريزه تحتاج في ترجمتها للواقع لملائكـة اطهار ونحن نعيش في عالم قوامه بنو الانسـان والانسان مخلوق اناني شعاره حب الـذات والمصلحة .

وبالتالي فاننا نحصر همنا بالناقديـن الموضوعيين الذين يؤمنون بالامم المتحدة كمركز للتنظيم الدولي ، ويتصورون وبحق انها ماهـي الا اداة تنظيمية في المجتمع الدولي ابتدعهـا عقل رجل السياسة الذي شهد البديل الوحيـد لها حمأة الحرب العالمية الثانية بكل ويلاتهـا وفظائعها .

ماذا كان هؤلاء يتوقعون من الامم المتحدة ؟

الامم المتحدة بدعة من صنع الدول وليست كيانا ارسل من عل ليكون فوق الدول انها مؤسسة بينية Interstate وليست مؤسسة فوقية Supernatural . فاذا لم ترتفع الدول الـى مستوى الآمال التي اطلقتها وزجتها في الميثـاق فما ذنب الامم المتحدة كاطار مجرد اطار لهـذه الامال . واذا كانت الدول لاتتعاون بدافـع التضحية المثالية بل بدافع المصالح المتبادلة فماذا نتوقع في علاقات تتضارب فيها المصالح لدرجـة التصادم ؟

الامم المتحدة ما هي الا اداة من ادوات شتى في تنظيم التعاون الدولي انها لم تحل محل الدول ولم تنشأ للقضاء على سيادتها ولم تكن بديلا عن وسائل تعامل الدول التقليدية من مفاوضـات ومساع حميدة ووساطة ... الخ وانما كانـت وسيلة اضافية او جدتها الدول لتسهل هـذا التعامل في وقت اتسع فيه نطاق الاسرة الدوليـة وتشعبت حاجاتها ومشاكلها . ومن ثم فان القاء تبعة الفشل على الامم المتحدة بحد ذاتها قد يخلق الانطباع بانها الاداة الوحيدة لتنظيم المجتمع العالمي اليوم وانها وحدها تمسك بايديها فعالية امـوره ومفتاح حلول مشاكله والصيغة السحرية لامراضه وفي هذا خطأ فادح .

ثم ان الامم المتحدة والحالة هكذا اداة لاتعمل في الفرغ وانما في جو اسمه العلاقات الدولية . فهـي اذن مـرآة لهـذه العلاقـات بمـا فيهـا مـن صعـود وهبـوط ، انهـا خـط بياني يظهـر تحسـن هذه العلاقات وسؤها .

لما سحب الاتحاد السوفياني واشياعه ثقتهم من الامين العام الاسبق داغ همرشولد وطرحوا فكرة «امانة الجماعية « الترويكا» مرت الامم المتحدة بأزمة حقيقية خاصة في ضؤ تورطها في الكونغـو ثم لما مات همرشولد بقيت الامم المتحدة بـدون رأس اداري اياما طويلة وعصيبة ، ولا عجـب فقد كان الشرق والغرب في حالة تعايش غير سلمي بعكس الحال عندما انتخب كورت فالدهيم امينا عاما للمنظمة في اواخر ١٩٧١ (بموافقة او اذعان جميع الدول الكبرى) فقد كان الشرق والغرب في حالة تعايش سلمي اذا لم نقل تفاهم ودي .

لما وضع ميثاق الامم المتحدة انطلق اربابه مـن افتراضات اساسية لحالة العالم بعد الحـرب العالمية الثانية وهي افتراضات بني نجاح المنظمة عليها لان قدرة وسلطات المنظمة تعتمـدان في النهاية ، كما يقول « هوفمان » لا على ميثاقها

---

(٩) وفي هذا يقول كورت فالدهيم في تقريره المشار اليه اعلاه : « ان الامم المتحدة كانت في كثير من الاحيان كبش الفـداء لفشل الـدول في الارتقاء لمسؤولياتهـا في حفـظ السلام » . ص ٦ .

بقدر ما على حالة العالم الخارجي حولها . اما هذه الاقتراحات فكانت :

(ا) تحالف الدول الكبرى التي يفترض ان تحمل الاعباء الكبرى في مواجهة مشاكل « الرعية » في العالم .

(ب) تواضع المنازعات التي سيشهدها العالم بعد التجربة المرة في الحرب العالمية الثانية كما وكيفا .

(جـ) تحسن الاوضاع الاقتصادية لشعوب العالم في طريق التوازن الصحيح التلقائي .

وعلى هذا الاساس :

١) منحت الدول الكبرى حق القول الفصل في مهمة حفظ السلام والامن الدوليين ، اذ اعطاها الميثاق ذلك المركز الممتاز في مجلس الامن .

٢) جاءت الادوات التي نص عليها الميثاق لتسوية المنازعات الدولية أدوات تقليدية يمكن ان تتناسب مع منازعات الدول الصغرى فيما بينها وبالشكل العادي للمنازعات .

٣)جاءت نصوص الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي تتلاءم مع الافتراض الثالث من حيث تشجيع التعاون الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لا اكثر .

لكن الذي حصل كان على نقيض ما افترض تماما . وما دام العالم الخارجي الذي تسبح الامم المتحدة في فلكه ليس كما توقع العالميون فلا غرابة ان الامم المتحدة لم تتطور كما تصور مهندسوها ودعاتها .

اما تعاون الدول الكبرى المفترض فسرعان ما عصفت به رياح الحرب الباردة وشبه الساخنة بين الشرق والغرب فانقلب الحلفاء أعداء . واصبحت المنازعات بين الكبار او بين « أزلامهم » هي ما يحتل جداول اعمال هيئات الامم المتحدة . وكان من نتيجة ذلك ان شل عمل مجلس الامن توجيها وتنفيذا . لقد حاولت الدول الاعضاء التغلب على الشلل الذي سببه استعمال الفيتو المتكرر في مجلس الامن بتفويض الجمعية العامة بمهمة حفظ السلام عن طريق قرار الاتحاد من اجل السلام ولكن تبين بعد مدة ان ذلك كان تغلبا على الشكل دون الجوهر . فالعبرة كانت وماتزال ، لاتكمن في اتخاذ قرار : ولو كان حاسما ، بل العبرة في وضع هذا القرار . ولو كان متواضعا ، موضع التنفيذ . ومادامت دولة كبرى نووية في قفص الاتهام او الى جانب المدعى عليه فأيان للدول الاخرى ان تؤديها مالم تغامر باشعال حرب عالمية ثالثة وهو ما اقيمت الامم المتحدة اصلا لتجنبه .

اكثر من ذلك . فالدول الكبرى « الوصية على السلام والامن الدوليين » لم تفشل في الارتقاء الى مستوى مسؤولياتها الدولية التي افترضنها لنفسها وحسب بل تجرات على استخدام الامم المتحدة كأداة في خدمة مصالحها الوطنية الضيقة . يقول « لويس هنكن » في تعبير عن هذا الموقف « كثيرا مايتساءل الناس ماذا ينبغي ان تفعل امريكا للامم المتحدة والاصح في نظر الكثيرين ان يعكس السؤال فيقال ماذا يمكن ان تفعله الامم المتحدة لخدمة امريكا (١٠) » .

وهذا في الحقيقة وصف لاادق ولا اكثر تعبيرا . لان الولايات المتحدة بالذات استعارت علم الامم المتحدة ونفوذها الادبي في حربها الكورية وتعودت ان يتكرر ذلك خاصة وهي تعتبر المنظمة الدولية مدينة لها بالوجود ماليا على الاقل (تساهم الولايات المتحدة بنسبة ٣١٫٥٢ ٪ من ميزانيه المنظمة) (١١) .

ان سجل الامم المتحدة قمين بالبرهنة على انها كانت فعالة في مهمة حفظ السلام عندما كان الكبار متفقين بصورة او باخرى (اندونيسيا . السويس ، كوبا) والعكس بالعكس (حرب الهند الباكستان والشرق الاوسط ١٩٦٧) (١٢) .

هذا الشلل الذي ابتليت به اجهزة الامم المتحدة جعلها لا تستطيع الدفاع عن الدول اذا تعرضت لعدوان ما دام المعتدي دولة كبرى او حليفا لها (الدول العربية في حربها ضد اسرائيل بسبب موقف امريكا ، والباكستان ضد الهند بسبب موقف الاتحاد السوفياتي في ١٩٧١) . كل ما استطاعت الامم المتحدة ان تفعله في مجال الامن والسلام كان ان تمنع العدوان من الوقوع او تجمده بعد وقوعه بوقف اطلاق النار وهذا بحد ذاته انجاز يحمد في كثير من الحالات .

ولم يكن صراع الغرب والشرق ، كل ما واجهته الامم المتحدة وكان عليها ان تتعايش معه بل ظهر ايضا صراع لا يقل عنه خطورة بين الدول الاستعمارية والدول المكافحة للاستعمار . ورغم ان الاستعمار التقليدي قد ولت ايامه او تكاد (وللامم المتحدة في ذلك فضل لاينكر) فثمة معارك استعمارية ما تزال تخوضها الامم المتحدة مادامت البرتغال وجنوب افريقيا وحكومة الرجل الابيض

---

(١٠) انظر مقاله في كتاب «دافيد كي» المشار اليه اعلاه ص ٢٠ .

(١١) ويساهم الاتحاد السوفياتي ب١٤٫١٨ ٪ من الميزانية وتساهم بريطانيا ب ٥٫٩٠ ٪ وفرنسا ب ٦ , والصين بـ ٤ ٪ اي ان الدول الكبرى تساهم بما مجموعة ٦١٫٦٠ ٪ من الميزانية في حين تساهم ١٢٧ دولة بالباقي وهو ٣٨٫٤٠ ٪ !!(المرجع كتاب الامم المتحدة للجميع ١٩٧٠ ص ٢٠٩) .

(١٢) وهذا ما حمل كورت فالدهيم في تقريره (اب) اغسطس ١٩٧٢ على اعتبار مرحلة الانفراج التي شهدها العالم بين الدول الكبرى احد العوامل المشجعة للامم المتحدة .

في رزديسيا ماضية في تحديها لراي الجامعة الدولية بدعم مباشر وعلني من الدول الغربية التي لولاها لما تمكنت الدول العنصرية هذه من الامعان في تماديها وخرقها لابسط قيم الانسان .

كذلك هنالك ثمة صرعات اخرى في الجبهة الاستعمارية شهدتها وتشهدها الامم المتحدة كالصراع بين الاستعمار الاقتصادي وخصومه.

لقد كان من نتيجة جهود الامم المتحدة ان تحررت ملايين الناس من كل الاجناس وارتفعت العضوية في المنظمة الدولية الى ١٣٢ دولة حتى الان لذا يسجل للامم المتحدة مالم يسجل لعصبة الامم في مجال عالمية المشاركة في التعاون الدولي ولكن هل هذه العالمية حقيقية ؟ وهل هي بالمعيار العملي نعمة او نقمة .

ان المنظمة الدولية تزخر اليوم بالدول الصغيرة جدا Micro States ومنها ما هو غير قادر على تحمل ابسط الاعباء الدولية سواء بمعيار حجمها او عدد سكانها ومستواهما الحضاري او قدرتها المالية . لكن هذه الدول تتمتع بموجب حق المساواة في السيادة بمكانة قانونية تعادل ، نظريا مكانة امريكا والاتحاد السوفياتي والصين والهند، فهل هذا دليل صحة او علة من جهة نظر التنظيم الدولي ؟ جميل بالتأكيد ان تكون الامم المتحدة عامة شاملة وان يكون لكل كيان سياسي مستقل في العالم مكان فيها. لكن الذي حدث ان العضوية في الامم المتحدة اضحت مكافأة لكل اقليم نال استقلاله بدون التدقيق في الجانب الاخر من العضوية ، جانب القدرة على تحمل المسؤولية والعبءالذين تفرضهما هذه العضوية . كانما الغنم ليس بالغنم ! ثم ان تمركز نشاط الامم المتحدة في الميدان السياسي في الجمعية العامة التي تضم كل هذه الدول كبيرها وصغيرها جعل اجراءات العمل فيها مطولة وقاتلة للوقت . اما فعاليةقراراتها فمحدودة بالطبع مادام الكبار القادرون على البذل غير متفقين . لقد صارت الجمعية العامة في نظر الكثيرين مجرد منتدى للخطابة لا اكثرية ، وما اسهل الكلام واصعب العمل .

ومن جهة اخرى لا بد ان نتساءل عن المعيار الحقيقي فيما يسمى بالعالمية . ان عدد سكان الصين يعادل عدد سكان مئة ويزيد من اعضاء الامم المتحدة مجتمعين واهميتها في مجال السلام والحرب والتعاون الدولي غنية عن البيان ومع ذلك فقد ظل ممثلوها الحقيقيون — بفضل سياسة امريكا — خارج المنظمةووكالاتها المتخصصةحتى نهاية عام ١٩٧١ في حين شغل مقعد الصين الدائم مندوب فورموزا بكل تواضعها وتبعيتها لواشنطن

لا شك بان ارتفاع صوت ممثلي الصين الحقيقيين في المنظمة الدولية بعد طول حرمان اسهام ايجابي في تنشيطها خاصة وان حكومة بكين — خلافا لما اتهمت به — تبدي قناعة واضحة بالامم المتحدة ودعمها . لكن العالمية التي يحلم بها انصار التنظيم الدولي لن تكتمل الا بدخول فيتنام وكوريا والمانيا بدولها المزدوجة او المتحدة في عضوية النادي العالمي .

قلنا ان الافتراض الثاني الذي ابتني صرح الامم المتحدة على اساسه هو تواضع المنازعات الدولية التي تصور ارباب الميثاق حدوثها بعد ويلات الحرب العالمية الثانية كما وكيفا . وعلى هذا الاساس جاءت نصوصه اكثر ملائمة لمعالجة منازعات ما قبل الميثاق منها لمعالجة المنازعات التي شهدتها الامم المتحدة فعلا منذ انشائها . ان مراجعة بسيطة لنصوص الفصلين السادس والسابع كفيلة بالبرهنة على عدم نجاح واضعي الميثاق بالتنبؤ بتطورات العصر وخاصة في مجال التسلح والتطور التقني الذي اصبح ممكنا معه ايقاع الدمار بالعالم كله حتى قبل ان يتمكن مجلس الامن من الانعقاد لبحث المسالة . لقد اثبت الانسان انه حيوان سريع النسيان لا يتعلم من اخطائه الشيء الكثير لذلك ما ان قامت الامم المتحدة حتى وجدناها غارقة في منازعات دولية اعنف من تلك التي شهدتها ايام العصبة (حرب فلسطين ، الحرب الاندونيسية ، حرب كشمير، الحرب الكورية ، الحرب الفيتنامية .... الخ) فاما نصوص الفصل السادس فقد اتسمت بالتقليديةفي الحلول التي تصورتها ، واما نصوص الفصل السابع المتعلقة بردع العدوان وفق نظرية الامن الجماعي فقصورها واضح والمشكلة ان الامم المتحدة ركزت على الامن الجماعي اكثر من تركيزها على نزع السلاح وخاصة النووي منه وهكذا فلا طبق الامن الجماعي كما يجب في حين ترك السلاح بدون قيد جدي ، ولا نقول بدون نزع لا ستحالة ذلك على مايبدو في ضوء عدم الثقة المتأصلة بين الاوصياء على السلام العالمي ، وبالتالي وجدت الامم المتحدة نفسها تعمل في جو تزكم الانوف فيه رائحة الذرة والهيدروجين لامجرد رائحة بارود المدافع التقليدية .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي رأينا ان ارباب الميثاق تصوروا ان التوازن بين الاغنياء والفقراء عملية تلقائية حتمية فجاءت نصوص الفصل التاسع تمنح الامم المتحدة مهمةرعايتها فحسب . لكن الذي حصل بمجرد ان وضعت الحرب العالمية اوزارها ان ازداد الغني في غناه والفقير في فقره واصبح على الامم المتحدة ان تضيق الفجوة بينهما وتلك مهمة بالغة الصعوبة فالدول لاتتعاون بدافع التضحية المثالية بل بدافع المصالح المتبادلة وهذا بالذات ما يقلل من فعالية العديد من برامج الامم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي لان الدول المالكة للمال والخبرات تفضل اسلوب التعامل

المباشر مع الدول الفقيرة في المصدرين لاسباب لا تخفى على احد . ثم ان هذه الدول الغنية تعيش في عدم ثقة متبادلة بينها مما يجعل التسابق على مناطق النفوذ والتسلح قائما بكل ما يعنيه ذلك من تحكم بالاخرين واهدار للخيرات على ادوات الدمار في حين يعيش ملايين الناس في كل مكان فقراء الى الطعام والكساء والصحة والتعليم .

في اوضاع كهذه يصبح الكلام عن مسؤولية الامم المتحدة كمنظمة دولية كلاما في غير محله اذا لم نقل كلاما فيه الكثير من التجني . لان المسؤولية الحقيقية تقع على الامم المتحدة كمجموعة دول . فلقد انجزت الامم المتحدة يوم تحملت الدول مسؤولياتها واخفقت يوم تنكرت لهذه المسؤوليات . بل لعلنا لانجافي الحقيقة اذا اذا قلنا ان اهم منجزات الامم المتحدة كانت قدرتها على الحفاظ على بقائها رغم كل الهزات والافات التي تعرضت لها وما تزال

لقد فشلت عصبة الامم لمجموعة من الاسباب كان اهمها ان الدول الاعضاء سخرتها لخدمة أغراضها الوطنية الضيقة بدلا من الارتقاء الى مستوى الافكار والمثل التي اوجدت لتحقيقها ، والامم المتحدة تتعرض لذات العلة(١٣) لكنها باقية مستمرة . وهذا بحد ذاته نصر لفكرة المنظمة الدولية ذات الاتجاه العالمي . اما مايبقي الامم المتحدة رغم كل ما واجهته وتواجهه من صدمات فيكمن في توازن الرعب الذي يحكم علاقات الدول الكبرى في عصر الاسلحة الذرية . وفي هذا تفسير واقعي مهما كان مخيفا ومؤلما .

تلك اذن هي ازمة الامم المتحدة ازمة عدم الرضا عن نشاطاتها وليس عدم الثقة بها اذا توخينا الدقة الموضوعية .

فما الحل لهذه الازمة ؟

يذهب البعض الى ضرورة تعديل ميثاق الامم المتحدة ليصبح اكثر تجاوبا مع واقع العلاقات الدولية بعد ان تأكد في رأيهم أن بعض نصوصه تشكل عقبات تحول دون نجاح المنظمة . ويضربون لذلك امثلة :

نص المادة ٢ (٧) حول الاختصاص الداخلي للدول والمادة ٢٧ حول التصويت في مجلس الامن (١٤) . ويذهب البعض الآخر الى اقتراح مشروعات بديلة للميثاق الحالي ككل شعارهم في ذلك انه لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان (١٥).

والحقيقة ان الميثاق كأي نص قانوني مكتوب يحتاج لتعديل وتبديل بين الفينة والاخرى كما أن طريقة اعماله قد تؤول الى تعديلات واقعية فيه وقد لاحظنا ان نصوص الميثاق ، في غير موضع واحد ، تعرضت لمثل هذه التعديلات الواقعية غير ان التعديلات والتحسينات التي يطالب بها البعض وخاصة لجنة دراسة منظمة السلام تتجاوز مجرد النصوص القانونية لتصل الى لب المعضلة السياسية للامم المتحدة (١٦) .

---

(١٣) رغم مديونية دولة كاندونيسيا للامم المتحدة فانها لم تتورع عن الانسحاب منها لانها لم تحقق عن طريقها سياسة معينة كانت تنتهجها حيال ماليزيا . لكنها سرعان ما عادت للعضوية لادراكها ان داخل الامم المتحدة خير من خارجها .

(١٤) انظر مثلا اقتراحات : غود سبيد : ص ٦٠٠ وما بعدها .

كلود : ص ٥٤٢ وما بعدها .

كلود

Implications and Question for the Future, op. cit. p. 471 et seq R. W. Van Wagenen: **The concept of Community and the Future of the U.N.**

ايشلبرغر : ذات المرجع ص ١١٠ وما بعدها.

R. Falk & S. Mendlovitz: **The United Nations** (1968 P. 793 et seq).

The Commission To study The Organization of peace (L. sohn chairman): **The United Nations: The Next Twenty Five years (Nov. 1969).**

(١٥) انظر مثلا مؤلف كلارك وسوهن World Peace Through world Law (Boston 1959).

(١٦) في تقريرها المشار اليه أعلاه تقترح اللجنة اهدافا محددة لابد للامم المتحدة ان تحققها في المجالات التالية : تطوير القانون الدولي، الحلول الودية للمنازعات الدولية ، نزع السلاح ودعم السلام والامن الدوليين ، التطور الاقتصادي والاجتماعي ، حقوق الانسان ، تقرير المصير للشعوب والغاء الاستعمار ، انشاء مؤسسات وانظمة دولية جديدة ، جعل الامم المتحدة اكثر عالمية، تحسين قدرة اجهزة الامم المتحدة على اتخاذ قرارات ، تمويل الامم المتحدة ، انظمة اتصال الامم المتحدة بالعالم لفهمها بصورة افضل وتمضي اللجنة لاقتراح مئة وست خطوات تدريجية لتحقيق هذه الاهداف وهي كلها خطوات مطلوبه ومقنعة لرجل العلم لكنها في قناعتنا ليست مقنعة لرجل السياسة الان وهو وحده الذي يحرك العلاقات الدولية بصورة مباشرة .

اما رجل العلم فيبقى ذا نفوذ غير مباشر بارائه واقتراحاته التي قد تجد اذنا صاغية لدى واضعي السياسة عندما يجدونها تتفق مع مصالح بلادهم فحسب . انظر تقرير اللجنة بالانكليزية ص ١٤ — ٦٧ بصورة خاصة .

فالتضييق على الاختصاص الداخلي للدول مثلا مجحفة على فكرة السيادة الوطنية لها، فهل الدول الاعضاء كبيرها وصغيرها مستعد لمثل ذلك ؟ لا نعتقد فالدول تظهر كل يوم من ضروب تمسكها بهذه السيادة ما يجعل هذا المطلب على جدارته بعيد المنال . وحرمان الدول الكبرى من حقها في النقض او تحديد استعماله امر ينال رضا الدول الصغرى لكنه يصطدم فورا بمعارضة الدول الكبرى التي اضحت بدون استثناء اكثر تمسكا بهذا الحق من اي وقت مضى امام تكاثر الدول الصغرى وممارستها لما يسمى بدكتاتورية الاغلبية في الجمعية العامة . بل لعل من الممكن أن نتساءل ومجرد تساؤل ، عن جدوى الغاء الفيتو بمعيار فعالية القرار (وليس مجرد اصداره) مادامت الدول الكبرى التي تملك أكبر الامكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية مختلفة او بالاحرى متعادية وما دام تاديب احداها او حليفا لها يعني المغامرة بحرب نووية .

كل ذلك لايعني اننا من انصار بقاء الاوضاع على حالها بدون تبديل ولا تطوير . فالتبدل والتطور سنة الكون وناموسه . لكننا من الواقعيين الذين لايرون ان معضلة الامم المتحدة تحل بالانسياق وراء الامال العريضة والافكار المثالية . معضلة الامم المتحدة في تناعتناهي مجرد انعكاس لمعضلة العلاقات الدولية ، وهذه العلاقات كانت ومازال ، شئنا أم ابينا ، تقوم على اساس التوازن بين العمالقة وتحكمهم بمصير العالم اضافة بالطبع لمعطيات متغيرة في الجو الانساني ككل نتيجة تقدم العلوم والتقنية واتساع افاق المعرفة الانسانية .

صحيح ان ميثاق الامم المتحدة كرس خمس دول من الاعضاء كدول كبرى ومنحها امتيازات خاصة على اساس « مسؤولياتها الخاصة » في حفظ السلم والامن الدوليين لكن تجارب الخمسينات والستينات اثبتت ان دولتين اثنتين تحتلان مراكزا متفوقا في العالم مما يصح معه اطلاق لقب العملاقين عليهما ونعني الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي اما الدول الثلاث الكبرى الاخرى فكانت في احد المعسكرين العملاقين . لذلك لاحظنا ان عملية الاصطراع على النفوذ في العالم التي لونت نشاطات الامم المتحدة عبر العقدين الماضيين كانت عمليه ثنائية Bipolar قبل كل شيء . واذا كانت الامم المتحدة تدشلت في عدد من المسائل المعروضة عليها فذلك لان الحرب الباردة التي شهدها العالم بين العملاقين ومعسكريهما هي التي سببت ذلك . وبالعكس ففي الحالات التي نجحت فيها الامم المتحدة كان المعسكران في حالة تفاهم لسبب او لاخر . لكن ميزان القوى في العالم شهد اختلالات لا تنكر وخاصة في الستينات ومطلع السبعينات . فالصين الشعبية التي كانت في معسكر السوفييات (ولو من خارج الامم المتحدة) اصبحت او تكاد تصبح دولة عظمى قائمة بذاتها وفي الامم المتحدة بالذات . وهذا وضع لابد ان ينعكس على التوازن الدولي الثنائي . وبروز الصين الشعبية على هذا النحو دفع الاميركيين والسوفييت الى مرحلة من التعايش السلمي اذا لم نقل التفاهم الضمني، بدت آثارها واضحة في أكثر من منطقة من العالم بما فيها نشاطات الأمم المتحدة . صحيح ان الصين الشعبية اعلنت عشية احتلال مقعد الصين في المنظمة الدولية انها بحكم ايديولوجيتها وتجاربها القومية لن تكون دولة عظمى تتصرف على هذا الاساس بل ستكون في عداد الدول المناهضة لعملية التوازن الثنائية، المصممة على انهاء احتكار تحكم الدولتين العظيمتين بمصير العالم . وهذا بحد ذاته كاف لجعل اللعبة الدولية ثلاثية بعدما كانت ثنائية ، لكن الصين في تناعتنا لابد ان تتصرف كدولة عظمى فلها من الامكانات والطموحات ما يمكنها من ذلك .

ومهما يكن الحال فان التوازن الثنائي سيتوارى اذالم يكن في طريقه لذلك فعلا .ويقابل بروز الصين على المسرح الدولي كدولة عظمى انحسار ظل دولتين كبيرتين هما فرنسا وبريطانيا اللتين مارستا وتمارسان سياسات انكماش واضحة في استراتيجيتها الخارجيتين . لكن المسرح الدولي بدا يشهد «التكتل الاوربي» وخاصة بعد انضمام بريطانيا اليه كقوة عظمى لها وزنها، يقابلها في الشرق بروز اليابان من جديد كاحدى اعظم الدول الصناعية في العالم بكل ماتسببه الصناعة والتجارة من رفاه وازدهار وعظمه . ومن يدري فقد تتمخض الاحداث الدولية عن بروز اكثر من هذا العدد من الدول الغنية التي تنضم الى نادي الكبار .

في وضع كهذا لا بد للاحداث ان تفرض نفسها على العلاقات الدولية والامم المتحدة مظهر من مظاهرها . والكثير يتوقف على الصورة النهائية التي سيتبلور عنها الموقف الدولي بالنسبة لعضوية نادي الكبار بما في ذلك نتائجه على القوى المهيمنة على الامم المتحدة .

ثم ان من مظاهر العقدين الماضيين من السنين ايضا التغيير الواضح في مواقف الانسان من السياسية الدولية . فهنالك اولا ذلك الاصرار العالمي على حق تقرير المصير في جانبية السياسي والاقتصادي ، وهنالك ثانيا ذلك الاصرار على المساواة في الثروة وفي فرص تحسين الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجماعات

المختلفة في كل انحاء الارض سواء في الـــدول المتقدمة أو النامية، وهنالك ثالثا نظرة الشعوب الحديثة الاستقلال المتطلعة الى مزيد من العلـم والتقنية على اساس انها السبيل لايجاد التوازن الحقيقي بين بني الانسان بغض النظر عـــــن جنسهم وعرقهم ولغتهم ومعتقدهم . هذا التغيير في مواقف الانسان من السياسة الدولية لابد ان يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الكبار . وهذا ماعناه كورت فالدهيم في قوله للامم المتحدة في دورتهـا الاخيرة ان دوراً اكبر وفرصا اوسع ينبغي ان تعطى للدول المتوسطةوالصغيرة (١٧). صحيح ان الكلمة النهائية في العالم تبقى للكبار لكـــن استمرار الاختلالات الاقتصادية والنزعـــــات الاقليمية والانفجارات المحلية ـــ وهي سمة ايامنا ـــ لابد ان تنعكس على علاقات هؤلاء الكبار وهو امر لا يتفق مع روح الانفراج التي بدات تهـل على العالم .

لقد اعطت الذرة وطاقتها للبشرية امكانــات لاينكر اثرها ، خيرا كانت ام شرا . واذا كانـت الطاقة الذرية لم تستخدم حتى الان في تخريب العالم بسبب نظام الردع المتبادل الذي ابتكـره العملاقان الكبيران فان الخطر يبقى ماثلا ، وما من شك في ان على ارباب الذرة ان يدركـــــو ضرورة اشراك الاخرين معهم في استخدامهـــــا للاغراض السلمية وما اوسعها واسحهـــــا وخاصة عبر الاجهزة المختلفة للامم المتحدة .

كذلك فان التقدم الهائل في العالم او التقنيــة والدواء غير علاقات الامم . فقد طور الانســـان وسائل الاتصال وتمكن من ابتداع مواد جديـــدة غيرت في العلائق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية وبالمقابل كان لهذه البدع الجديدة اثارها السلبية ، فالهواء والماء اصبحا اكثر تلوثا والانفجارات السكانية تهدد بالمجاعة والامراض والاوبئة وكل ذلك يقتضي انماطا اخرى مـــــن التعاون الدولي حيث يمكن للامم المتحدة ان تؤدي دورا رائدا .

لقد اراد الانسان الفضاء واصبح من الممكـــن له ان يدور حول الارض في ساعات ولم تعـــد الحدود الوطنية تقف امام الناس ولا مشاكلهم .

بعبارة اخرى كل ما حولنا يدعو لمزيد مـــن التعاون المنظم لان الزمن طوى نهائيا فكرةالاكتفاء الذاتي وجعل الانسان في كل مكان بحاجـــــة للانسان احب أم كره .

كل هذا يحملنا على الاعتقاد متفائلين بان المنظمه الدولية العالمية ستمنح فرصا ارحب للعمـــل والنشاط رغم ما قد يتركه الانطباع الحاليعنهــا من شكوك وقلق ، ليست كلها في غير محلها .

ومتى ادرك القائمون على السياسةالخارجيه في دول العالم حقائق التكافل والتضامن بيـــن شعوب العالم بعد ادراكهم لاستحالة احتكامهم لسياسات القوة يصبح الحديث ممكنا ووارداً عن تنشيط الامم المتحدة أو ربما استبدالها جذريـا بمنظمة عالمية اخرى تستفيد من دروسها دونما حاجة للوقوع في منحدر النزاع العالمي المسلـح الخطر .

وفي هذا يقول انيس كلود في احدى مقالاتـــه الحديثة .

« لايمكننا ان نكون متأكدين من غير قيـد ولا شرط ان للامم المتحدة مستقبلا . لكن يمكننـــا ان نؤكد ان هنالك حاجة واضحة لمنظمة وهي حاجة تبدو معترفا بها اجمالا . وان فكرة المنظمة قـد تطورت كأمر لاتنكر فوائده بل تقدر حق قدرهـا ان قيمة الامم المتحدة في المستقبل لاتكمن في اي احتمال بانها ستصبح اقوى ، ولكنفيانها ستصبح اكثر افادة في اكثر من مجال لرجال السياســـــة المسؤولون عن ادارة العلاقات الدولية في حقبة ذات اخطار وتعقيدات لم يسبق لها مثيلفيالتاريخ

ان رجال السياسة سيتنافسون في المستقبل، من غير شك ، كما فعلو في الماضي لاستخدام الامم المتحدة كاداة للسياسة الوطنية او لسياســـة الاحلاف المتنافسة . لكن القيمة الاساسية للامم المتحدة تكمن في صيرورتها اداة لجماعة الدول ككل من اجل تدعيم الاستقرار في العلاقات الدولية ،

---

(١٧) مقدمة تقريره للدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة ، ص ٥ .

من اجل مواجهة المصالح المختلفة والامال المتفاوتة للناس جميعا . ومن اجل تطوير الاجتماع في التعاون كلما كان ذلك ممكنا . فانا تمكنت الامم المتحدة من ان تخدم كمعزز للنظام في العلاقات الدولية فانها تكون قد قدمت اعظم اسهام في صيانة المصالح الوطنية لكل دولة عضو (١٨) .

فهل يعي اهل الحل والعقد في دول العالم ذلك؟ لسنا ندري ولكننا نامل .

---

(١٨) كلود : Implications And Questions For The Future op. cit. p. 482.

التخطيط الاجتماعي

في مجال رعاية الاطفال والشباب

بحث في اسس التنشئة الاجتماعية
وامكانية الاستفادة من طاقات الاطفال
والشباب في عملية التغيير الاجتماعي

الدكتور محمد صفوح الأخرس

لقد أصبح موضوع تربية الجيل علما مستقلا قائما بذاته ، وهو يهدف الى تهذيب سلوك الانسان وتوجهه وجهة خيرة . فهو اذن وسيلة موجهة تعتمد على اسس علمية من اجل خلق اتزان في سلوك الفرد بما يتفق وقيم المجتمع واهدافه التي يطمح اليها . ومن هنا كان اثر التربيةالاجتماعية لا مقتصر على الطفل وحده بل يمتد الى المجتمع عامة .

فالتربية الاجتماعية من هذه الوجهة لاتنفصم عن التربيتين السياسية والثقافيةفيالمجتمع ممثلا بمؤسساته السياسية والثقافية . ان نشاطالفرد الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الناميةوالتي من احد خصالها تعدد الولاءات الاجتماعية ، يتاثر الى حد ما باسلوب التنشئة الاجتماعية ضمن اطار العائلة . ولكن عندما يتبلور الولاء الاجتماعي ، في مراحل متقدمة من التطور ، حول مؤسسات اكثر فاعلية في بناء المجتمع الحديث، تصبح قضية التنشئة الاجتماعية في المنزل اقل اهمية ، علما بانها لن تفقد اثرها ما دامت العائلة موجودة وتقوم بوظائفها ضمن اطار المجتمع ومؤسساته المختلفة .

ووفي الوطن العربي لازالت العائلة تلعب دورا بارزا في عملية التنشئة الاجتماعية ، ولذلك فان البحث في اسس التربية في المنزل ومنعكساتها على صعيد المجتمع يعتبر مسالة هامة يجب ان توجه اليها الانظار .

اسس التنشئة الاجتماعية :

من المتعارف عليه في الدراساتالاجتماعية

ان احدى الوظائف الاساسية للتربية هي تسهيل عملية التكيف الاجتماعي مع البيئة ، ويتم ذلك عن طريق تلقين الفرد مبادىء وقواعد عامة تتوارثها الاجيال عبر تاريخها الطويل ، فالانسان ابن البيئة الاجتماعية ، وهو أكثر المخلوقات الحية اعتمادا على غيره في مراحل نموه الاولى ، اذ انه يعتمد طوال سنوات عديدة من نموه على خبرات الأجداد ، وحصيلة تجاربهم المستمدة من تفاعلهم مع البيئة المادية، وتعاون بعضهم مع بعض في مؤسسات مختلفة .

وتنتقل هذه الخبرات الى الاطفالوالشباب عن طريق الآباء في العائلة والافراد والاصدقاء والرفاق في المؤسسات التربوية ، والثقافية والسياسية .

ومن هنا كانت العائلة احدى المؤسسات الاجتماعية التي تصل الماضي بالحاضر وتربط الحاضر بالمستقبل . فهي بالاضافة الى انها تزود الجنس البشري بعناصره الفتية من اجل بقاء المجتمع واستمراره ، فانها تعمل على استمرار الحضارات الانسانية وتقدمها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . وسوف تبقى هاتان الوظيفتان (استمرار الحضارات الانسانية . والجنس البشري) من اهم الوظائف الاساسية للعائلة عبر التاريخ وفي مختلف المجتمعات .

التنشئة الاجتماعية ومفهوم ((السلطة)) :

ان تلقين الأفكار والمبادىء والمعلومات الى افـراد أية مؤسسة سواء اكانت اجتماعيـة او سياسية ، او ثقافية تربوية يتاثر الى حد بعيـد بمفهوم « القوة » في المؤسسـة . ونعني بذلـك اسس السلطة وكيفيـة تمركزهـا . فاذا كانت السلطة تعسفية وجائرة وتستمد وجودها مـن مركز قوة غير مشروعة ، مالت نحو استخـدام العنف والقسر في فرض آرائها . والعكس صحيح ايضا . فاذا كانت السلطة في خدمـة الجماهـير وتستمد وجودها من مصالحهـم ، مالت نحـو استعمال الديمقراطية الموجهة في اتخاذ القرارات وتنسيق الأفكار . ويتم ذلك عن طريق مناقشات موجهـة لتلـك الآراء مـن خـلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية الممثلة لمصالح الجماهير .

هذا الراي في ربط مفهوم التنشئة مـع مفهـوم السلطة واسسها ينطبق علـى معظـم المؤسسات الاجتماعية بدءا من سلطـة الاب في المنزل وانتهاء بسلطة الدولة في المجتمع ومرورا بسلطة المعلم في المدرسة والمدير في المصنع .

وسوف ندلل على ارتباط مفهوم التنشئة بمفهوم السلطة بدراسة أسلوب اتخاذ القرارات في المنـزل ، فهـو احـد المؤشرات العلميـة العملية لقياس مفهوم السلطة وكيفية تمركز القوة في المؤسسة الاجتماعية .

التنشئة الاجتماعية وأسلوب اتخاذ القرارات :

ان مشاركة افراد العائلة في اتخاذ قـرار معين ، وهو ما يعبر عنه عـادة بأسلوب اتخـاذ القرارات ، يرتبط ، على المدى البعيد ، بمفهوم المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية . وبمعنى آخر ان اشراف الانسان مرة بعد مرة في اعمـال العائلة وتسيير شؤونها يؤثر الى حد كبير علـى سلوكه وهو رجل ، فيعمل على المشاركة في تقرير مصير امته من خلال مؤسسات اجتماعية اكثـر تعقيدا من العائلة . كما ان غرس افكار تنبع من اهداف الجماهير وضمير الامة ، في نفوس الاطفال وهم صغار بطرق علمية ومدروسة، يخلق اجيالا لا تتعدى ولاءاتهم حـدود العائلة الضيقة الـى ولاءات أوسـع ، واغنى ، ويحقـق قدرا مـن الانسجام بين أفراد المجتمع .

فالعائلة التي تتخذ قراراتها اعتمادا على فرض رأي معين من احد أطراف السلطة في المنزل يمكن ان تنتج افرادا يقبلون في اتخاذ قرارات من الاعلى دون مشاركة الجماهير بها ، أو اعطائهـا دورا في تحمل مسؤولياتهـا .

ونحن عندمـا نعتمد اسلوب التنشئـة الاجتماعية في المنزل كمتغير مستقل ، اي متغير فاعل ، لا نغفل ابدا أهمية عوامل أخرى تشكـل وتحدد اسلوب التنشئة نفسه ، وكذلك الاثـر المتبادل بين كل المؤسسات الاجتماعية وتفاعلهـا ضمن نطاق المنظومة الاجتماعية . فالعائلة جزء من المجتمـع واسلوب التنشئة يـرتبط بالاطر التاريخية ، والظروف المرحلية المحددتين لتطور العائلة وتركيبها ، ووظائفهـا ونوع العـلاقات الاجتماعيـة ضمنها . غـير ان عزل المتغـيرات المستخدمة في تحليل الظاهرة يمكن الباحث مـن توضيح اهميتها ، ومدى مشاركتها في تكويـن الظاهرة بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريـق ارتباطها بعوامل تسهم في تواجد بعض خصائص الظاهرة المدروسة .

العوامـل الاجتماعيـة المفسرة لتباين أسلوب التنشئة :

من المفهوم السـابق لمعنى التنشئة الاجتماعية حددنا مؤشرات عملية لقياس ابعادها . وقـد تمثلت تلك المؤشرات بتحديد الاسلوب المفضـل في تربية الاطفال في المنزل، فصنفنا تلك المؤشرات بنماذج للسلوك قابلة للقياس عمليا وتمتد مـن استعمـال (الشـدة) في التربيـة الى اسلوب (التدليـل) وما بينهمـا من درجـات متمايزة واساليب متداخلة مثل : المجتمع ، ترك الطفل وشانه ، الشدة مـع التشجيع ، الشدة مـع التدليل ، التشجيع مـع التدليـل ، اساليب اخرى ... ثم حولنا تلك الاسس الى اسئلـة جمعت في استمارة . وبعد ذلك قمنا بدراسـة لعينة عشوائيـة /٤٠٠/ عائلـة فحصلنا علـى اجابات فرغناها في جداول تكرارية ، توضح مدى ارتباط اسلوب التنشئة بمتغيرات مختلفة مثـل الجنس ، والحالة التعليمية ، والوضع الاجتماعي العـام .

الاسلوب المفضل لتربية الاطفال عند الاب :

بينت الاحصاءات العامة التي جمعناها ان

١٠٪ من الآباء يفضلون استعمال الشدة في تربية اطفالهم ، بينما اجاب ٣١٪ من افراد العينة المدروسة أن التشجيع هو اسلوبهم المفضل في تربية الاطفال ، و ١١ر٣٪ يميلون الى التدليل في تربية اطفالهم ، و ٦ر٥٪ يتركون اطفالهم وشأنهم ، وحوالي ١٠٪ يستخدمون الشدة والتشجيع معا ، و٣٪ يستخدمون التشجيع والتدليل . و١٤٪ تقريبا يستخدمون التشجيع مع وسائل اخرى .

جدول رقم (١)

الاسلوب المفضل في تربية الاطفال عند الأب

الأسلوب المفضل	العدد	النسبة المئوية
الشدة	٦٠	١٥ ٪
التشجيع	١٢٤	٣٤ ٪
ترك الطفل وشأنه	١٦	٦ر٥ ٪
التدليل	٤٠	١١ر٣ ٪
اساليب اخرى	٣٩	٩ر٧ ٪
الشدة + تشجيع	٣٩	٩ر٧ ٪
الشدة + تدليل	٣	٠٠ر٨ ٪
تشجيع + تدليل	١٠	٢ر٥ ٪
تشجيع + اساليب اخرى	٥٤	١٣ر٠ ٪
المجموع	٤٠٠	١٠٠ ٪

بينما كانت هناك اجابات متفرقة في حدود ١٠٪ . اي ان التشجيع احتل المرتبة الاولى ثم تلته الشدة بفارق كبير وبعدها احتل التدليل المرتبة الثالثة بفارق بسيط .

الاسلوب المفضل لتربية الاطفال عند الام :

لقد اظهرت اجابات العينة المدروسة اتساقا ما بين نظرة الام والاب الى الاسلوب المفضل في تربية الاطفال فيما يتعلق باستخدام التشجيع . فقد بينت النتائج على أن حوالي ٣٣٪ من الامهات يملن الى استخدام التشجيع كأسلوب اساسي في تربية اطفالهن ، بينما اختلفت النسبة بشكل واضح فيما يتعلق باستخدام اسلوب الشدة اذ اظهرت الامهات ميلا اكثر الى اتباع اسلوب الشدة في تربية اطفالهن من الآباء، فبينت النتائج ان حوالي ٢٣ ٪ من الامهات يفضلن استخدام اسلوب الشدة في تربية أطفالهن ..

كما أظهرت النتائج الاخرى بعض التباينات بين اسلوب الاباء والامهات في التعامل مع اطفالهم . والحقيقة ان هذه النتائج تعطي مؤشرات حول اسلوب التنشئة في المنزل ولكنها لا تفسر لماذا يجنح بعض الاباء او الامهات الى استخدام الشدة في تربية الاطفال بينما يعتبر البعض الآخر ان التشجيع هو اسلوبهم المفضل . وبصورة اخرى ان النتائج السابقة لا تعلل ، ولا توضح الظروف التي تدفع الآباء الى استخدام اسلوب معين دون اسلوب آخر . ولهذا كان علينا ان نربط ما بين مفهوم التنشئة ومتغيرات اخرى نعتقد انها تعلل وتوضح الاجابات السابقة ، ومن تلك المتغيرات نذكر الوضع التعليمي بالنسبة للأب والام ، والحالة المهنية ، والوضع الاجتماعي الطبقي ، وغير ذلك من عوامل مفسرة للعلاقة الترابطية السابقة .

جدول رقم (٢)

الأسلوب المفضل في تربية الأطفال عند الأم

الأسلوب المفضل	العدد	النسبة المئوية
الشدة	٩٣	٢٣ر٣ ٪
التشجيع	١٣١	٣٢ر٧ ٪
ترك الطفل وشأنه	٢١	٥ر٣ ٪
التدليل	١٤	٣ر٥ ٪
أساليب اخرى	٤٤	١١ ٪
الشدة + تشجيع	٤٣	١٠ر٧ ٪
الشدة + تدليل	٢	٠ر٠٥ ٪
تشجيع + تدليل	٤	٠ر١ ٪
تشجيع + أساليب اخرى	٤٣	١٠ر٧ ٪
غير مبين	٢	٠ر٠٥ ٪
لا يوجد	٣	٧ ٪
المجموع	٤٠٠	١٠٠ ٪

ان ادخال تلك المتغيرات في التعليل الاجتماعي ضروري لتوضيح مدى ارتباطها مع الاسلوب المتبع في تربية الاطفال ... فعندما نصل الى علاقات ترابطية ايجابية بين متغير ومتغير آخر نستطيع أن نتحكم في سير الظاهرة الاجتماعية . وبمعنى آخر ، عندما نستطيع أن نبين الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الاباء

والامهات الى اتباع اسلوب معين في تنشئة الطفل نتمكن من تطوير تلك الاساليب بمعالجة الظروف المسببة لها مما يوفر للمجتمع اجيالا تتمتع بشخصية اجتماعية متكاملة عمادها واساسها تربية منزلية تتفق وقيم المجتمع واهدافه المتطورة المتجددة . وتلك خاصة اساسية تستطيع أن تقوم بها العائلة لدفع عجلة التقدم الاجتماعي الى الامام . فهي بحق خلية المجتمع الاولى ومدرسة الاجيال .

وسوف نتناول فيما يلي تحليلا للعوامل الاجتماعية ، والتعليمية ، والمهنية لكل من الزوج والزوجة واثر كل ذلك في تنشئة الاطفال .

الوضع التعليمي وأسلوب التنشئة في المنزل :

يعتبر التعليم من المؤشرات الاساسية الميدانية لقياس الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد . وهذا يعني ان حالة الفرد المعاشية تتناسب على العموم ، مع درجة تحصيله العلمي. فدخل الفرد المتعلم أعلى من دخل الفرد الجاهل اذا تساوت بقيت المتغيرات الاخرى . فدخل التاجر الذي يحمل شهادة اعدادية مثلا قديكون اعلى من دخل استاذ في الجامعة ، ولكن عندما تتساوى المهن والحالة الاقتصادية التي ننطلق منها في التحليل تبرز اهمية عامل التحصيل العلمي في تحديد المستوى المعيشي للفرد. ولذلك يستعمل الباحثون الاجتماعيون درجة التحصيل العلمي كاحدى المؤشرات العملية لقياس المستوى الاجتماعي للفرد . وهو بالاضافة الى متغيرات الدخل ، وكيفية انفاقه ، ومصدره ، والموقف من ملكية وسائل الانتاج ، والانتماء السياسي والطبقي ونوع المهنة ، يشكل اساسا لقياس الوضع الطبقي الاجتماعي. وهذه المتغيرات تحدد كثيرا معايير الفرد وسلوكه الاجتماعي ، ومن ضمن ذلك موضوع التنشئة الاجتماعية بشكل عام والاسلوب المفضل عند الآباء والامهات في تربية الاطفال بشكل اخص . وسوف نناقش فيما يلي دور الوضع التعليمي لكل من الزوج والزوجة في تحديد اسلوب تنشئة الاطفال في المنزل .

الوضع التعليمي للزوج والاسلوب المفضل في تربية الاطفال :

لقد بينت الدراسة الميدانية لواقع ٤٠٠ عائلة في مدينة دمشق ان هناك ترابطا بين درجة تعلم الزوج والاسلوب المفضل في تربية الاطفال . وهذا الترابط يتضح من الدراسة الاحصائية للجدول رقم (١) . فهو يشير الى أن ٢٥٪ من أفراد العينة الأميين اجابوا بأنهم يفضلون استخدام الشدة في تربية الاطفال بينما انخفضت الى اقل من ٧٪ في المستوى الجامعي .

وعند مقارنة تباين اسلوب الشدة مع ثبات عامل التحصيل العلمي ، حصلنا على نتيجة تؤكد النتيجة السابقة ، وهي تشير الى ان ١٥٪ من افراد العينة الأميين اجابوا بأنهم يفضلون استخدام اسلوب التشجيع في تربية الاطفال وهي تقل بـ ١٠٪ عن أسلوب الشدة . وبعبارة أخرى أن ربع افراد العينة تمركزت اجاباتهم نحو استعمال الشدة في تربية الاطفال كأسلوب مفضل ، بينما توزعت اجابات بقية افراد العينة على فئات اخرى لم تبلغ في اي منها نسبة اعلى من أسلوب استعمال الشدة .

وبالمقابل ، نلاحظ ان حوالي ٤٩٪ من الفئات الجامعية اظهرت ميلا نحو استخدام التشجيع كأسلوب مفضل في تربية الاطفال . بينما أقل من ٧٪ اجابوا بأنهم يميلون نحو استخدام الشدة .

والدلالات العامة لبقية الزمر تتفق مع المنطق السابق للتحليل وتؤكد ان هناك ترابطا بين درجة التعليم والاسلوب المفضل في تربية الاطفال .

فكلما ازدادت درجة التعليم، زاد ميل الاب نحو استعمال اسلوب التشجيع في تربية اطفاله. والعكس صحيح ايضا ،فكلما انخفضت درجة التحصيل العلمي ، زاد ميل الاب نحو استعمال الشدة في تربية اطفاله .

الوضع التعليمي للزوجة والاسلوب المفضل في تربية الاطفال :

والصورة تصبح اوضح عند دراستنا للجدول رقم (٢) الذي يوضح العلاقة بين الوضع التعليمي للزوجة ، والاسلوب المفضل لديها في تربية الأطفال . فقد دلت الاحصائيات على ان اكثر من ٢٧ ٪ من الامهات الاميات يفضلن اتباع اسلوب الشدة في التربية ، بينما كانت النسبة ، وفي نفس الحالة التعليمية ، أقل من ١٩٪

لاسلوب التشجيع . والمقارنة تعطي ابعادا اكثر عندما يتضح لنا ان اكثر من ٧١٪ من الجامعيات يفضلن استخدام اسلوب التشجيع في تربيــة الاطفــال .

والجــدول بكليته يعطي تأكيداً للنتيجــة السابقة ، وخاصة عندما نجمع درجات التعليم في زمرتين فقط : دون التحصيل الاعدادي ، وما بعده (ثانوي وجامعة) . فنلاحظ عندها ان ٢٠ زوجة من اصــل ٣٢ (بحــدود الثلثين) ممــن تجاوزن في تحصيلهن العلمي شهادة الاعــدادية اجبن بانهن يفضلن أسلوب التشجيع في تربيــة الاطفال . بينما كانت النسبة في اتباع اسلــوب الشدة خمسة من أصل ٣٢ . (حوالي ١٦٪) .

وبمقارنة النسبتين السابقتين يتضح لنــا اثر التحصيل العلمي للزوجة في اتباع اسلوبــين متمايزين في التنشئة الاجتماعية . ولا شك ان تنوع استخدام تلك الاساليب في عملية التنشئة الاجتماعية له انعكاسات هامة في تحديد شخصية الطفل . كما انها تتأثر بمتغيرات أخرى مثــل المهنة ، والوضع الاجتماعي ، وطريقة استجابــة الطفل للوالدين . .

وهذا ما سوف نبحثه في فقرات قادمــة ، فنجيب على تساؤلات مثــل :ما المقصود مــن استخــدام الشدة ومتى يجــب ان ننــزع الــى استخدام الشدة كأسلوب في عمليــة الضبــط الاجتماعي دون اسلوب « الحرية المطلقة » مثلا .

التنشئة الاجتماعية واثرها في عملية الاصلاح الاجتماعي

تتباين ردود افعال المربين والآباء لسلــوك الاطفال الطائشين الذين يسلكون سلوكا لا يتسق والمعايير الاجتماعية السائــدة ، ولا يحققــون في تحصيلهم العلمي ما هو متوقع منهــم : فالبعض يستخدم الضرب كوسيلة للعقاب ، بينما يعمــد البعض الآخر الى التشجيع والتوجيه .

وقد وجدنا من تحليلنا لاسلوب تنشئــة الاطفال في القطر العربي السوري أن هناك ميــلا نحو استخدام الضرب في التربية . حيث اجاب ٥٧٪ من الآباء انهم يستخدمون الضرب في تربية الأطفال ، و٤٣٪ منهم افادوا بأنهم لا يعمدون الى ذلــك .

وبمقارنة أسلوب الآباء مع الامهات بينــت النتائج ان ميل الامهــات الى استخدام الضرب اعلى من ميل الآباء ، حيث كانت نسبة الامهــات اللواتي يستعملن الضرب في تربية الاطفال ٧٥٪ .

ومن الملاحظ ان كثيراً من الآباء والامهــات يتسرعون في اطلاق احكامهم القاسية على أطفالهم دون دراسة وافية لاوضاعهم العامة. فقد يندفع بعض الآباء نحو استخدام الضرب فيمحاولة لدفع طفلهــم نحــو تحصيل مدرسي أعلى دون أن يتبينوا أسباب كسل الطفل وتأخره المدرسي . فقد اثبت العلم ان الكسل انما له في معظمالاحيان اسبابا بدنيــة واضطرابات في اجهــزة البــدن الباطنية ، (انظر الوكالة الجديدة للصحافة ن. ا. ب) ولا يخفى على احــد التفاعل الدائم بــين الحالــة النفسية للطفــل ووضعــه الصحــي الفيزيولوجي وتحصيله المدرسي . فكل خلــل في أحــد العوامــل السابقة يؤثر وظيفيــا علــى العوامل الاخرى . فالخلل الفيزيولوجي ينعكس على نفسية الطفل ويؤثر على نموه العقلي وتكيفه الاجتماعي . كما ان ظروف التكيف نفسها لهــا انعكاسات هامة على الاوضاع النفسية والصحية الفيزيولوجية وكم من مرة تبين للابــاء أن سبب تأخر الطفل في المدرسة يعود الى مرض مزمن في أحد الاجهزة أو قصور في احدى الحواس ، أو في عدم فهم لقدرات الطفل الخاصة . ونحن لا يمكن أن نفصل جانب الاهمال المتعمد من قبل بعض الاطفال في انجاز اعمالهم . فهناك الارادة العارفة الواعية لمعنى الفعل فقد يلجأ الطفل الى التكاسل عن عمد هروبا من العمل . وفي هذه الحالة لا بد من مواجهته ليتحمل مسؤوليته ولو ادى ذلــك الى استعمال الشدة .

التنشئة والوعي :

والتنشئة اسلوب يرتبط بنظام المجتمــع وتاريخه وتركيب العائلة وتوزع السلطة في المجتمع ودرجة الوعي الاجتماعي العــام . وتطور تلــك الاطر يؤدي الى تغير في اسلوب التنشئــة . . كما ان اتباع أسلوب معين في تنشئة الاطفــال يؤدي الى خلق علاقات اجتماعية جديــدة ضمن الاسر وقد تمتد الى المجتمع عامة .

وقد اوضحت دراستنا الميدانية الارتباط القوي بين اسلوب تنشئة الاطفال ودرجة تعلــم

(٦)

المربين . وخاصة مستوى ودرجة تعلم الام . والتعلم . كما هو معلوم ، يشكل احـد عناصر الوعي . وازدياد نسبته بين افراد المجتمع يشير ، في احد جوانبه ، الى ازدياد وعي الافراد. فكان الاختـلاف بـين اساليب استعمـال الضرب أو الامتناع عنه في بعض فئات درجات التعلم بحدود ٦٠٪ وهذا ، كما راينا . مؤشر هـام نحو منحى أسلوب التربية لدى الامهات في المجتمع اذا مـا علمنا ان اتجاههن هو نحو التعليم .

متى يجب أن نستعمل الشدة :

ولكن هل من الحكمة اذن ان نترك الاطفال وشأنهم دون عقاب حتى وان امعنوا في الخطأ . طبعا . لا . . فالطفل الذي يرتكب الفعل عن عمد ويعيد تكراره بعد أن نبه اليه يستحق العقـاب كوسيلة تربوية في الاصلاح . فالطفل عندمـا يتوقع عقابا لعمل ولا يتحقق له ذلك يعاود الفعل مرات ومرات . نتختلط عليه الامـور ويصبـح الفعل جزءا من سلوكه العام .

ونحن نلح على نقطة أساسية يجـب أن لا تضيع في غمرة تساؤلات ثانوية الا وهي ان العقاب كرد فعل لا يحقق غاية مرجوة . وعقاب الطفل بمجرد ارتكابه لفعل الخطأ . يمنع الطفل مـن التمييز بين المسائل الهامة والمسائل الثانوية .

فالعقاب الاجتماعي لمخالفة معايير اساسية في حياة الجماهـير يجب أن يتميز عن مخالفـة بسيطة عفوية لبعض العادات الاجتماعية . وهذا هو منطق القانون الجنائي ومضمونه الاجتماعي.

ومعظم الافراد في مجتمعنا ينحون هـذا الاتجاه . فقد دلت دراستنا الميدانية ان حوالي ١٢٪ من الامهات يعمدن الى ضرب أطفالهن بمجرد وقوعهم في الخطأ . و٣٩٪ اجبـن بانهن يضربـن أطفالهن عند تكرارهم لفعل الخطأ . بينما ارتفعت النسـبة الى ٤٩٪ للامهـات اللواتي يعمدن الـى أسلوب الضرب في الحـالات الاضطرارية فقـط (انظر الجدول رقم ١) .

ما المراد من الشدة :

والمراد من الشـدة أصلا هـو الاصـلاح والتربية ، ولذلك يجب أن يصاحب اسلـوب الضرب توجيها مناسبا يتفق ومرحلة تطور ونمو الطفل العقلي والاجتماعي فلكـل مرحلة نمـو توقعات اجتماعية معينة يجب ان تتطور مع تطور

جدول يبين الوضع التعليمي للزوجة ومتى تضرب الام اطفالها

الوضع التعليمي للزوجة / متى تضرب الام اطفالها	المجموع	١ – أمي	٢ – تقرأ وتكتب	٣ – اعدادي	٤ – ثانوية	٥ – جامعية	٦ – شهادات اخرى	غير مبين
المجموع	٤٠٠	١٤٣	١٨٠	٤٥	١٦	٧	٩	—
١ بمجرد وقوعهم في الخطأ	٣٩	٢٧	٨	٢	٢	—	—	
٢ بعد تكرار الخطأ عدة مرات	١١٦	٤٤	٤٩	١١	٩	١	٢	
٣ في الحالات الاضطرارية فقط	١٤١	٣٦	٧٤	٢٣	—	٤	٤	
غير مبين	١	١	—	—	—	—	—	
– لا يستخدمون الضرب	١٠٣	٣٥	٤٩	٩٩	٥	٢	٣	

ونمو الاطفال ، وغالبا ما ينظر البعض بحدود ضيقة الى تلك المراحل ، فيبقى الراشد طفلا في نظرهم حتى وان كان قد تجاوز تلك المرحلة اجتماعيا وعقليا ونفسيا .

وبعض الاقاويل المتداولة توضح تلك النقطة وتشير الى ان نظرة بعض الآباء لاطفالهم ترتبط دوما بمرحلة الطفولة ولا تتعداها ابدا ، فالانسان بنظرهم طفل وان خلف اجيالا . وهذا ما يجعل بعض الآباء عاجزين في كثير من الاحيان عن مسايرة ركب تطور الجيل الناشيء فيتخلفون عنه ويتركهم وراءه . فيعيش الآباء والابناء في حالة غربة تمنع تفاعل خبرات الاجيال السابقة مع معطيات الحياة الجديدة في مؤسسة من اهم المؤسسات الاجتماعية اثرا في حياة الطفل ، وفي موضوع من اكثر المواضيع ارتباطا بسلوك الانسان وشخصيته :

ميلاد جيل جديد

قد يكون من الصعب على بعض الباحثين تحديد النتائج العملية المترتبة على اتباع اسلوب معين في التنشئة الاجتماعية دون اسلوب آخر في خلق جيل جديد . غير ان ذلك لن يكون عسيرا على اي احث يراقب تطور المجتمعات الانسانية ويقارن بين اساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة فيها ومرحلة تطورها التاريخي .

وقد اسفرت الدراسات الاجتماعية عن نتائج هامة في مجال التنشئة ، وكلها اوضحت ان نقطة البداية في بناء جيل المستقبل يجب ان تبدا من الطفل وتتطور وتتقدم مع تطوره وتقدمه في مراحل نموه المختلفة . ولهذا فقد اهتمت الدول المتقدمة اقتصاديا ، على اختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية ، بموضوع تنشئة الاطفال ، واتجهت نحوهم اتجاها مباشرا ، فوفرت لهم كل الامكانات لتفجير طاقاتهم . انهم بحق رجال الغد وبناة المجتمع الجديد .

وهذا الاتجاه نحو تنشئة الاطفال ان كان له في استمرار عملية التقدم الاقتصادي ما يسوغه في تلك الدول ، فله مسوغات اخرى وهامة في الدول النامية والتي تأخذ في طريق التحولات الاجتماعية .

واهم تلك المسوغات تكمن في محاولة تخطي مراحل تاريخية سبقتها اليها كثير من الدول ، وبناء مراحل جديدة ... ان المجتمعات النامية عليها أن تعمل بجهدين : جهد لتعويض تخلف قرون عديدة ، وجهد لمسايرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات القرن العشرين .

ولعل هذا القول يأخذ ابعاده الكاملة اذا ما وضع في تصور بعض الباحثين لمستقبل الانسانية في اواخر القرن العشرين حيث أوضحوا ان الفارق بين حاضر الدول المتقدمة صناعيا في أواسط القرن ومستقبلها في اواخره ، يشابه ، الى حد بعيد ، الفارق بين حاضر تلك الدول وماضيها في مرحلة عصر البخار .

ومن هنا فان اي توظيف لطاقات الدول النامية في فئات الاطفال له ما يبرره في تخطي التخلف وتجاوزه اولا ومسايرة روح العصر ثانيا. واهم توظيف ، واقله كلفة ، يكمن في اسلوب التنشئة الاجتماعية وتربية الاطفال على مفاهيم مستمدة من واقع الامة ومصير الشعب ، وتطلع الجماهير . ولهذا فلعلنا لا نغالي اذا قلنا أن من اولى المهمات التي تواجه المجتمعات الانسانية بشكل عام ، والدول النامية بشكل اخص ، موضوع تنشئة الاطفال وتربيتهم. تربية صحيحة تتفق ومرحلة التطور التي تتطلع اليها .

وحيث ان موضوع التنشئة الاجتماعية اضحى علما قائما بذاته ، يشرف عليه ويمارسه اخصائيون اجتماعيون ونفسيون ، برزت اهمية مؤسسات تربوية بالاضافة الى العائلة في مضمار تنشئة الطفل . فاصبحت المدرسة ، مثلا ، مؤسسة اجتماعية تتدخل بشكل مباشر وفعال في عملية تكيف الطفل مع عالمه الخارجي . ومما لا شك فيه ان المدرسة سوف تأخذ مجالا أوسع في تحمل مسؤولية تربية الاطفال . مما يمكن العائلة من اشباع الحاجات النفسية والعاطفية للطفل . والمدرسة بكل مستوياتها من الحضانة حتى الجامعة ، ما هي الا مؤسسة اجتماعية غرضها الاساسي تربية الانسان علميا وعمليا واجتماعيا واخلاقيا وسياسيا . انها بحق مصنع الاجيال .

وتبرز اهمية المؤسسات التعليمية والرسمية في عملية التنشئة مع تزايد دخول

المراة ميدان العمل وانخراطها في امور المجتمع ، الامر الذي يحتم عليها البقاء خارج منزلها لفترة طويلة . فاذا أصبح عمل المراة مسألة مقبولة من قطاعات كثيرة في المجتمع فانه يجب ان يرافقه اهتمام بموضوع تربية الطفل وتنشئته علميا وعمليا ؛ في المنزل والمجتمع على حد سواء .

الضرب كوسيلة في تربية الاطفال :

تتباين ردود افعال المربين والاباء لسلوك الاطفال . فبعضهم يعمد الى ضرب الطفل كوسيلة للعقاب والبعض الآخر يكف عن ذلك .

وقد وجدنا من دراستنا الميدانية لواقع مجتمع مدينة دمشق بفئاته الاجتماعية المختلفة ان حوالي ٥٧٪ من الاباء يستعملون الضرب في تربية الاطفال و ٤٣٪ منهم لا يعمدون الى ذلك وبمقارنة أسلوب الاباء مع الامهات بينت النتائج ان ميل الامهات الى استخدام الضرب اعلى من الاباء . حيث كانت نسبة الامهات اللواتي يستعملن الضرب في تربية الاطفال ٧٥٪ .

وقد شملت عينة البحث قطاعات مختلفة من المجتمع فمثلت مهنة التجارة ٢٩ ٪ ، والموظفين ٣٤٪ ، والعمال ١٥٪ ؛ وفئات اخرى اجتماعية ١٢٪ . وقد اوضحت النتائج تمايزا بين نوع مهنة الاب والاسلوب المفضل في تربية الاطفال (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

يبين الاسلوب المفضل في تربية الاطفال

عند الأب مع نوع عمل الزوج

الاساليب المفضل في تربية الاطفال عند الاب / نوع عمل الزوج	المجموع	١ - الشدة	٢ - التشجيع	٣ - ترك الطفل وشأنه	٤ - التدليل	٥ - أساليب أخرى	٦ - الشدة + التشجيع	٧ - الشدة + تدليل	٨ - التشجيع + تدليل	تشجيع + أساليب أخرى	غير مبين
المجموع	٤٠٠	٦٠	١٢٤	٢٦	٤٥	٣٩	٣٩	٣	١٠	٥٤	—
١ تجارة	١١٧	١٧	٣٦	٧	٢٢	١٦	٧	١	٢	٩	—
٢ موظف	١٣٥	٢٠	٥١	٤	١٢	٧	١٦	١	٣	٢١	—
٣ عامل	٦٣	١٠	١٥	٤	٥	٩	١١	—	١	٨	—
٤ مزارع	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥ أعمال أخرى	٥٠	٩	١٥	٥	٥	٣	٣	—	١	٩	—
غير مبين	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لا يوجد	٣٤	٣	٧	٦	١	٢	٢	١	٣	٧	—

(٩)

وهذا الترابط وان كان لا يتلازم في كل الحدود . الا انه يعطي مؤشرا للدلالات السابقة التي انتهينا اليها في تحليلنا السابق للعلاقة بين درجة التعلم وأسلوب التنشئة الاجتماعية .

وقد اتضحت العلاقة بصورة اكثر عند ادخالنا لمتغير درجة تعلم الام وملاحظة مدى ارتباطه بمتغير استعمال الضرب او عدمه في عملية التربية . والاختلاف بين الاسلوبين في بعض فئات درجة التعلم كان بحدود ٦٠ ٪ (انظر الجدول رقم ٢) .

وهذا مؤشر هام نحو منحى اسلوب التربية لدى الامهات اذا ما علمنا ان اتجاههن هو نحو التعليم . اي نحو خلق جيل جديد .

فمن المعلوم ان طريقة القسر المتبعة في تربية بعض الاطفال لا تعطي مردودا ايجابيا في كل الاحوال . بل على العكس من ذلك . فان الاب الذي ينهر ابنه لاي شيء ودون مبرر كاف للعقاب يسيء الى ابنه ونفسه والى المجتمع. وان العلاقة بين الوالدين والابناء يجب ان تبنى على عقلية يحكمها المنطق . وتغذيها العاطفة .وبعيدة عن الاستثارات والانفعالات العصبية . وهذا ما يشير اليه تطور أسلوب التربية . اننا قد نكون على ابواب خلق جيل جديد .

جدول رقم (٢)

الوضع التعليمي للزوجة وفيما اذا كانت تستعمل الضرب في تربية أطفالها ام لا

الوضع التعليمي للزوجة / هل تستعمل الأم الضرب في تربية أطفالها	المجموع	١ - أمي	٢ - تقرا وتكتب	٣ - اعدادية	٤ - ثانوية	٥ - جامعية	٦ - شهادات اخرى	غير مبين
المجموع	٤٠٠	١٤٣	١٨٠	٤٠	١٦	٧	٩	-
١ (نعم)	٢٩٦	١٠٧	١٣١	٣٦	١١	٥	٦	—
٢ (لا)	١٠٠	٣٥	٤٦	٩	٥	٢	٣	—
غير مبين	٤	—	—	—	—	—	—	—
لا يوجد	—	١	٣	—	—	—	—	—

المجتمع التكنولوجي الحديث

المجتمع التكنولوجي الحديث

تأليف :
د. حـازم الببلاوي

يشمـل كتـاب « المجتمـع التكنولوجي الحديث » للدكتور حـازم الببلاوي ، وتقديـم الاستاذ الدكتور زكـي نجيب محمـود ، علـى مقالات ثلاث ، سبق نشرها في اماكن متفرقـة . وقد اقتصرت مهمة المؤلف على جمعها في ترتيب يخالف تسلسل تواريخ نشرها ، ولكنه يتفق مع تناسق موضوعاتها منطقيا .

المقالة الاولى : « التنظيـم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحـديث ــ وجهـة نظـر اقتصادي » . يعرف الكاتب هذا المجتمع بأنـه مرحلة جديدة من مراحل الثورة الصناعيـة ، تتمثل خطورتهـا في أن التطـور الـذي لحـق بالتكنولوجيا الحديثـة قـد اثـر في الحاجـات الانسانية وفي قيم المجتمع . وهو يرى ان هذا المجتمع يقوم علـى خصـائص ثـلاث : اولهـا الحساب الاقتصادي ، وثانيها بروز مكانة المشروع الصناعي الكبير ، وثالثها بـروز اهميـة الفنيين والمديرين ، وزيادة اهمية الجامعـات ومراكـز الابحاث .

ثم ينتقل الكاتب الى تحليل سمـات مـا يسميه « مجتمع الاستهلاك » ومآخذه . فهـو يتميز باهتمامه الكبير بضرورة العمل على زيادة الاستهلاك ، كقيمة اجتماعية جديدة ، وبقدرته الهائلة على تحقيق هـذه الزيـادة باستمرار ــ ومن ناحية اخرى ، فان نمطية الاستهلاك جعلته يغرق في النظرة المادية ويغفل امر ايجـاد المثـل الخلقية والثقافية ، جاعلا من الفرد مجـرد اداة للاستهلاك . وهنا يبرز موقف الطلبـة والمثقفين كعناصر قلق في هذا المجتمع ... فهو اذ بدأ في القضاء على مشـاكل النـدرة وتوفـير الاشبـاع للحاجات الضرورية ، بدا ايضا نوعا جديدا مـن المشاكل ذات الطابع النفسي والثقـافي . ومـن ثم فقد انتقل مصدر التمرد من نقابات العمـال الى الطلبة والمثقفين . لم يعد التساؤل يتناول كيفية اشباع الحاجات الضرورية لوجود الانسان . وانما نوعية هذا الوجود والهدف منه ... وهنا تكون حرية الفرد هي جوهر المشاكل الجديـدة لمجتمع الاستهلاك : فنمطية الانتاج . وما تؤكده من ذوق جماعي للاستهلاك . تتجاهل تنمية ذوق الفرد المعاصر . مختزلـة اياه الى مـا وصفـه الفيلسـوف المعاصر ماركوز « الانسان ذو البعـد الواحد » . ويرى الكاتب ان الطلبة يمثلون فئة مستقلة تكاد تقوم للمجتمع بوظيفـة الضمـير والحسـاب . ويرجع ذلك الـى « اغترابهم » . مما يمكنهم ــ اكثر من غيرهم ــ مـن مناقشـة مبادئه والثورة عليها .

وفي النهاية يقف الكاتب « قليلا » لمناقشة التنظيم السياسي للمجتمع التكنولوجي الحديث وقبل ان يستطيع القارىء لومه على اختصاره لهذا الجزء ، الذي سميت به مقالته ، يجد بين يديه اعتذاره ــ في تصديره للكتاب ــ بأنـه قد التزم اساسا بوجهة نظر اقتصادي . وهـو في ذلك ان مشكلة الحرية هي من اهم ما ينبغي على هذا المجتمع مواجهته ، حيث يتضمـن ذلـك المطالبة بتحرير الفـرد مـن تسلـط وسائـل التكنولوجيا الحديثة على ارادته .

واني لأرى الكاتب مبالغا في القـاء اللـوم على ما تؤدي اليه نمطية الانتاج من اثر سيء على انسانية الفرد وكيانه النفسي والثقافي ، بما قد يثير لبسا في ذهن القارىء . فنحن اذا قبلنا هدف الكفاءة الانتاجية ــ وهو ما اتصور الكاتب يسلم به ــ يبقى ان نتساءل عما اذا كانت هناك وسيلة

اليه افضل من نمطية الانتاج ؟ ... ان الانسان – كما يذكر المؤلف – قد سعى وجاهد كثيرا لكي يحقق « الوفرة » المادية ، متمثلة في رفع مستوى الاستهلاك . فكيف ، وقد بدا يحققها – في اجزاء من العالم – يثور عليها ويرفضها ؟ لو حق هذا السلوك ، أليس فيه تناقض واضح ؟ هل كان يجب ان ينصب تمرد الفرد على مجتمع الاستهلاك، كنتاج مما يستند اليه من اسس انتاجية ، أم ان يثور بدلا من ذلك على نفسه وسلوكه الانساني ؟ ... ولكن كيف ؟ انها – على ما اعتقد – مشكلة قاد المؤلف تحليله اليها، ولست اظن من السهل وضع حل واضح لها .

والمقالة الثانية : « مجتمع الاستهلاك : ثورة الطلبة في فرنسا (مايو ١٩٦٨) » ، يسجل فيها الكاتب « انطباعات شخصية » . فهو يرى في تحليله للاحداث ، في جامعة السربون ، ان التمرد كان يحمل في ثناياه نظرتين للمجتمع : اولاهما « اصلاحية » مبعثها عجز الجامعة عن اعداد الطالب وفقا لحاجات المجتمع. وثانيهما « ثورية » ، تتمثل في الاعتقاد بوجوب تغيير مجتمع الاستهلاك . وفي مناقشة الكاتب لما اسماه موقف « المنازعة » Contestation ازاء هذا المجتمع ، يجد القارىء جانبا معادا من المقالة السابقة ، حيث يستعين المؤلف بآراء الفيلسوف ماركوز ويحلل السمات الخاصة لمجتمع الطلبة .

اما عن اسباب تحول حركة الطلبة في فرنسا بالذات الى « ثورة » فهي ترجع – في رأيه – اساسا الى التراث الثوري الفرنسي ، الذي يضفي على الثورة طابعا (رومانتيكيا) قد لا يوجد عند غير الفرنسيين . ولكن ، أليس ثقل « الثورة » – اي ثورة – أكبر من ان تحمله اسباب « رومانتيكية » ؟ اني اعتقد ان الكاتب قد اعطى صورة جذابة « لميكانيكية » حدوث – ولا اقول نجاح – حركة ، ولا اقول ثورة، طلابية في فرنسا، تمثل في تمرد شباب على اوضاع مادية ونفسية يشعر بعدم الارتياح (او « بالاغتراب ») ازاءها ، وان كان لا يدري السبيل الى علاجها ، بل ولا يعرف على وجه التحديد ماذا يريد .. ويؤكد ذلك النتائج التي يصل اليها الكاتب وهو يوضح كيف اتسمت « ثورة الطلبة » بالتلقائية، يغذيها بحث الشباب عن مثل ومبادىء جديدة . فهو يأخذ قارئه الى جانبي الخيال والواقع في (ثورة الطلبة) ، منتهيا بواقع أبرز – بل كل – ما تبقى فيه اضرابات عمالية تطالب بالمزيد مما ثار عليه الطلبة من واقع اقتصادي !!

وببراعة لا شك فيها يفسر الكاتب هذه النتيجة بالدور الذي قامت به «اللغة الماركسية» كحلقة وصل بين « ثورة الطلبة » « وثورة العمال » ... فنغمتها الثورية كانت اللغة الوحيدة المتاحة للطلبة ، ومضمونها الاقتصادي كان المعنى الذي وجد صداه بين العمال ! وهكذا ينتهي تفسير الكاتب الى ان مضمون ما طالب به الطلاب كان مناقضا لمضمون النظرية التي استعاروا بشعاراتها ، وهذا – في رأيي – كاف لهدم آخر ما قد يكون باق « للثوريسم » من مقومات منطقية . والسؤال هنا : هل هذه هي النتيجة التي كان يريد أن ينتهي اليها المؤلف وهل يسجل « انطباعاته الشخصية » عن احداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا ؟

والمقالة الثالثة بعنوان : « الاتوميشن والاقتصاد » .

ويرى الكاتب ان الاتوميشن – الذي تعتبر الحاسبات الالكترونية رمزا له في القرن العشرين – هو في نهاية الامر تطبيقا تكنولوجيا لمنجزات العلم الحديث، والتي في مقدمتها علم السيبرنطيقا « Cyberne tic » او « علم التحكم » .

اما آثار الأوتوميشن فمتعددة . فهي اولا « تصعيد » للانسان وللآلة على حد سواء ، لان ترك الانسان للاعمال التي هي آلية بطبيعتها ، يعني تخصصه في الاعمال الانسانية ، وتخصص الآلة في الاعمال الآلية ، ولهذا اثره المعروف على زيادة الانتاجية . ومن وجهة النظر الاقتصادية يؤدي الأوتوميشن الى وضوح المكانة التي يشغلها المديرون الفنيون ، وانفصال الملكية عن الادارة. أما بالنسبة لمستوى المهارة والخبرة التي يتطلبها فأمر غير مؤكد ، وان كان من المتوقع أن تتزايد الحاجة الى « الاخصائي » بدلا من «المتخصص» – ومن ناحية اخرى يترتب على الأوتوميشن زيادة العمالة في الاجل الطويل ، وتخفيض مخاطر العمل ، وتقليل التجمعات العمالية وتحقيق مزيد

من المساواة في توزيع الدخول ، نتيجة لزيادة الانتاجية . كذلك فمن شأن هذه الزيادة في الانتاجية ان تؤدي الى زيادة وقت الفراغ . وتخفيض ساعات العمل الاسبوعية — الى حد ادنى معين — ثم الى زيادة حجم الفراغ المتاح سنويا . ويقترن الأوتوميشن ايضا بتطور في الحاجات الانسانية . نحو مزيد من الاهتمام بالخدمات . يؤكده بروز مكانة اقتصاديات التعليم . والصحة وانقاذ البيئة .

ثم ينهي المؤلف مقالته بمناقشة لعلاقة الاوتوميشن بالقرارت الاقتصادية . وكيف ان علم الاقتصاد هو نفسه من علوم التحكم الذاتي. وكيف ادى الأوتوميشن الى ظهور مجموعة من العلوم التي تستهدف وضع الاطار المنطقياللازم لاتخاذ القرارات بأكبر قدر من الكفاءة (كنظرية الالعاب ، والبرمجة الخطية، وبحوثالعمليات).

وفي الخاتمة يتناول الكاتب موقف الدول النامية في مواجهة الثورة التكنولوجية وما تستطيع ان تفعله للاستفادة منالخبرة الانسانية المتاحة لها . وللاسهام في الحضارة التكنولوجية الحديثة .

وبعد . قد يأخذ القارىء على المؤلفموقفه « السلبي » في مجرد تجميع مقالاته كما هي . وهذا قد اعتذر عنه المؤلف في مقدمة الكتاب ، مضمنا هذا الاعتذار — بلباقتهالمعهودة — تحذيرا للقارىء بأنه لو فعل غير ذلك لتأجل ظهور الكتاب الى اجل غير مسمى . ولعله يعتقد — وعن حق — ان هذا التحذير الضمني كاف ليغفر له القارىء ما قد يؤاخذ على اخراج الكتاب : فسعة الأفق التي تميز عرض موضوعاته ، والمتعة الذهنية التي تعطيها متابعة افكاره ، يتضاءل الى جانبها مثلهذا القصور .

وفي تقييمي الشخصي لهذا العمل ، اقول ان ضيق وقتي الشديد ما كان ليسمح لي ان اعرض هذا الكتاب — او غيره . ولكن نظرة عابرة القيتها عليه استطاعت ان تشدني الى قراءته تفصيلا . ثم وجدتني في موقف امام ضميري . اشعر فيه بنوع من الواجب في ان اعرف المزيد من القراء بهذا العمل الأصيلالذي قليل انيوجد مثله بين المؤلفات العربية . ولعل مما يبرىء ساحتي من فطنة اني اجامل زميلا . ان اسوق هنا كلمات قليلة من تقديم الاستاذ الدكتور زكي نجيب محمود لهذا الكتاب . اذ يقول : « واني لاشهد الله بانني ما وجدت نفسي على مراى البصر والبصيرة معا . من عوامل الحياةالمعاصرة لنا ؛ بكل ما تشابكت فيها من خيوط . بقدر ما وجدتها حين قرات فصول هذا الكتاب » .

د. سلوى سليمان

إتجاه مصر نحو الإشتراكية

د. محمد ربيع

عندما وصل نابليون إلى مصر وجدها تعيش في حالة من الفقر والعزلة ، حيث انخفض مستوى المعيشة وانتشر الجهل والمرض بين الناس ، ومع حملة نابليون وصل رواد العلم الحديث من أوروبا لدراسة احوال مصر والكشف عن اسرار حضارتها القديمة . ولقد جاءت تلك الحملة بما حملته الى شعب مصر من تحد سياسي وأفكار جديدة ومعارف علمية لتضيف طاقة ثورية الى كفاح ذلك الشعب الذي كان يقاوم صنوف الضغط والقهر المملوكي . وهكذا كرست حملة نابليون الثقة في نفس الشعب المصري ومنحته مزيدا من الأمل ، وفتحت امامه افاقا جديدة لمواصلة الكفاح والعطاء.

لقد كانت تلك اليقظة الشعبية القوة الدافعة وراء محاولات محمد علي لخلق دولة عصرية ذات اقتصاد صناعي مركزي ،حيث بدات الجهود تشق طريقها من أجل تطبيق ونشر علائم الحضارة الغربية . الا ان اتباعه انصرفوا الى تنمية مصالحهم الذاتية وتدعيم مراكزهم الطبقية بما قادهم الى احداث تغييرات مظهرية لم يتقبلها الفلاحون ولم تتحملها مقدرات البلاد . وكنتيجة لذلك وجدت مصر نفسها مثقلة بالديون الخارجية التي كلفتها بعد ذلك استقلالها عندما عجزت عن سدادها .

ان هذا الوضع الذي ساهم في خلقه المستعمر الاجنبي وقادته القوى الداخلية المنعزلة عن الشعب المصري ، خلق شعوراً عاما بعدم الارتياح وقاد فيما بعد الى تردي الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد كمقدمة لحدوث ثورة ١٨٨٢ الشعبية . الا ان تلك الثورة فشلت في عزل الطبقة الحاكمة وتوجيه مقدرات الاقتصاد المصري الوجهة الصحيحة وذلك بسبب تدخل الجيش البريطاني وقيامه باحتلال البلاد . ومع تجسيد التهديد الخارجي للبلاد في صورة الاحتلال البريطاني وجدت الحكومة نفسها في حالة لا يمكنها معها أن تدعي السيادة على الشعب .

وفي ظل الاحتلال البريطاني تحرك الاقتصاد المصري ببطء وشجع الاجانب على الاستيطان والتملك ، واصبحت الزراعة السمة الرئيسية المميزة لذلك الاقتصاد . اما في المجالات غير الاقتصادية فانه لم يحدث هناك اي تحرك اجتماعي او تطور ثقافي حقيقي يمهد لحدوث تحولات سياسية واقتصادية واسعة . وهكذا تعمق الشعور بالاستغلال واتسعت الفجوة التي تفصل الصفوة الممتازة والطبقة الحاكمة عن الاغلبية المعدمة في افراد الشعب المصري.

ولما كانت الجهود التي بذلتها الحكومة بالتعاون مع الاجانب المسيطرين على الاقتصاد المصري والامور السياسية قد اتجهت الى تكريس واقع التخلف والتبعية على الشعب .. فقد ادت الى حدوث نقمة شعبية عبرت عن نفسها باتساع ازمة الثقة بين الشعب والسلطة ، وازدياد الشعور بعدم امكانية التغيير من خلال الاطر السياسية والثقافية والاقتصادية القائمة انذاك .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اتضح تماما ان المكاسب التي تحققت للشعب كانت بعيدة جدا عن الامال المتوقعة، وان الحكم لم يستطع ان يستوعب اهمية وضرورة التحول الاجتماعي ، ولهذا كله وقع النظام السياسي تحت طائلة النقد المتواصل . وفي اعقاب هزيمة الجيوش العربية ومن بينها الجيش المصري في عام ١٩٤٨ في فلسطين ، انهارت اخر دعائم نظام الحكم في البلاد .

ففي ٢٣ يوليو من سنة ١٩٥٢ قامت مجموعة من ضباط الجيش المصري بالاستيلاء على السلطة في البلاد وتحمل مسؤولية تغيير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاش الشعب المصري طويلا في ظلالها .. اذ ان ادراك مجموعة « الضباط الاحرار » لما كان يسيطر على مختلف اجهزة الدولة من فساد ورغبتهم في كسر طوق التخلف الذي كان يسيطر على مختلف اوجه الحياة في المجتمع جعلهم يثورون على الحكم الملكي في البلاد وعلى كل القوى الرجعية التي كانت تسانده .

ولما كانت مجموعة « الضباط الاحرار » تنقصها الخبرة في ادارة شؤون الدولة وتوجيه دفة الحكم ، فقد اتجهت الى طبقة المثقفين التقليديين Traditional Elite محاولة اشراكها في حكم البلاد وتسليمها قيادة عملية التغير المطلوبة .

ومن خلال تحليلنا لاتجاه مصر نحو الاشتراكية سنحاول توضيح السبيل الذى سلكته مصر الى اقامة اشتراكية مركزية ، كما سنحاول ان نتوصل الى تحديد بعض الاسباب التي حدت بها للسير في هذا الطريق .

بعد أسناد مهام تشكيل الحكومة الجديده لاحد السياسيين البارزين في مصر ، اقامت مجموعة « الضباط الاحرار »، مجلس قيادة

ثورة ، انيطت به مهمة الاشراف على اعمال الحكومة الجديدة واوكلت اليه مهام رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق اهداف الثورة والحفاظ على مكاسبها . وانطلاقا من ذلك التصور لدور « مجلس قيادة الثورة » اعلنت المبادىء الستة التالية كخطوة عامة تسير الحكومة الجديدة على هديها ، وكأهداف محددة يلتزم العهد الجديد بالعمل على تحقيقها (١).

١ ـ القضاء على الاستعمار وعلى اعوانه بين افراد الشعب المصري .

٢ ـ القضاء على الاقطاع .

٣ ـ القضاء على الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال على الحكم .

٤ ـ اقامة عدالة اجتماعية

٥ ـ بناء جيش وطني قوي

٦ ـ اقامة نظام ديمقراطي سليم .

ولقد كان امل « مجلس قيادة الثورة » ان تعمل الحكومة الجديدة على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم برسمها ، وان تتجه الى محاولة التعرف على مشاكل الشعب الحقيقية - وان تعمل على تفهم الابعاد المختلفة لتطلعاته . الا ان امال مجلس قيادة الثوره سرعان ماخابت ، اذ بينما عارضت حكومة المثقفين التقليديين اصدار قانون الاصلاح الزراعي قاومت اتجاه « مجلس قيادة الثورة » الرامي الى اقامة المؤسسات الكفيلة باحداث التغيرات المطلوبة . وفي المقابل . اتجهت الحكومة الى محاولة فرض الاستمرارية في الحكم،والعمل على ابقاء الاوضاع العامة في البلاد على حالها وذلك عن طريق العمل من خلال المؤسسات التي اقامها العهد البائد ، وضمن المفاهيم التي سيطرت على افكار طبقة المثقفين التقليديين .

وكنتيجة لعدم تعاون الحكومة مع « مجلس قيادة الثورة » في تنفيذ رغباته ، اصدر المجلس قرارا باقالتها واخذ يباشر اعمال الحكم بنفسه، وسحبت قيادة مصر ثقتها من الطبقة المثقفة او النخبة التقليدية ، بعد ان تأكد لها انه كان خلافا للمنطق ان يتوقع من حكومة المثقفين التقليديين ان تقوم برسم او تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تؤدي الى الحد من حريتهم ، او تعمل على سلبهم بعض الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحكم السابق .

ولما كانت قيادة الثورة المصرية قد فشلت في تجنيد طبقة المثقفين التقليديين لخدمة اهداف الثورة وتسلم زمام القيادة في عملية تطوير مصر الى دولة عصرية ، فقد ركز « مجلس قيادة الثورة »جهوده على محاولة خلق طبقة متوسطة قادرة على تحمل مسؤوليات قيادة عملية التحول وعلى العمل على تحرير جزء من راس المال المرتبط بالارض وذلك على امل ان يتجه الى الاستثمار في الصناعة (٢) .

وفيما بين سنتي ١٩٥٢ ، ـ ١٩٥٦ ـ وهي الفترة التي يمكن ان توصف بانها كانت استمرار للاوضاع التي سادت فترة ماقبل سنة ١٩٥٢، استطاع الحكم الثوري في مصر ان يحقق اثنين من الانجازات المهمة .

١ ـ اصدار قانون الاصلاح الزراعي الاول في شهر سبتمبر ١٩٥٢ ، حيث تضمن ذلك القانون الاجراءات التالية :

أ . جعل الحد الاعلى لما يملكه الفرد من اراض زراعية لايزيد عن ٢٠٠ فدان . وجعل الحد الاعلى لما يسمح للعائلة ان تتملكه من اراض زراعية لايزيد عن ٣٠٠ فدان .

ب . خفض عوائد الاراضي الزراعية التي كان الملاك الزراعيون يحصلون عليها نتيجة لقيامهم بتأجير اراضيهم للفلاحين ،

ج . بيع الاراضي المصادرة للفلاحين من ثلاثة الى خمسة فدادين بشروط ميسرة ،

د . تنظيم الفلاحين في تعاونيات زراعية تقوم على مساعدتهم في فلاحة اراضيهم ، وتعمل على تزويدهم بما يحتاجون اليه من قروض ومن ثم تقوم بمساعدتهم في عمليات تسويق منتجاتهم الزراعية .

٢ ـ توقيع معاهدة الجلاء مع بريطانيا في سنة ١٩٥٤ . حيث نصت المعاهدة على ان يتم انسحاب اخر جندي بريطاني منمصر عام ١٩٥٦

وعشية الاحتفال بالعيد الاول للثورة المصريه بدأت عملية توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين

---

(١) الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة .

(٢) قال السيد جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة ، في معرض تعليقه على قانون الاصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ : « ان الهدف الرئيسي من اصدار قانون الاصلاح الزراعي هو تحويل جزء من راس المال المستثمر في الزراعة الى الصناعة وذلك لان اعتماد الحياة في مصر على الزراعة يضع الاقتصاد المصري في وضع مختل غير متزن ، نريد له ان يستقيم»
(Jean and Simone Lacouture, Egypt in Transition, p. 347)

حيث كانت املاك فاروق المصادرة من بيـــــن المساحات التي بدء بتوزيعها على الفلاحيـــن في مصر . ومع حلول ذلك اليوم كان قد تجمع لدى قيادة الثورة من المساحات الزراعية مايساوي ٨٤٠ الف فدان خضعت كلها لقانون الاصـــلاح الزراعي ، وبالتالي اصبحت جاهزة للتوزيع على الفلاحين . « وذلك لانه مع بدء العمل بقانـــون الاصلاح الزراعي كانت مساحة الاراضي الزراعية التي خضعت للقانون تساوي ٦٦٠ الف فدان ، وذلك اضافة الى ١٦٠ الف فدان تمت مصادرتها؛ هي املاك الملك فاروق وحوالي ٢٠٠ شخص من افراد عائلته (١)

وبينما شملت عملية توزيع الاراضي الزراعية حوالي ٨٠ الف عائلة مصرية ، استفاد حوالـــي ٢٠ ٪ من سكان مصر استفادةكبيرةنتيجة لخفض عوائد الاراضي الزراعية المؤجرة للفلاحين الـــى حوالي الربع . وبذلك عمل تطبيق قانون الاصلاح الزراعي على اعادة توزيع الثروة الزراعية في مصربالشكل الذي حقق مزيدا من العدالـــــة في التوزيع وحول عشرات الالاف من الفلاحين الـــى ملاك زراعيين .

الا ان سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتخلف الاقتصاد المصري واعتماده على الزراعة قاد حكومة الثورة المصرية الى البحـث عن حلول سريعة وجذرية ، مما جعلها تعتقد انه لو اصبح باستطاعتها ان تصل في غضون عشر سنين الى جعل معدل الزيادة في مساحـــــــة الاراضي المزروعة في مصر يتمشى مع معدل الزيادة في السكان ، فان نمو القطاع الصناعي ســوف يتكفل برفع مستوى المعيشة في البلاد . امـــا زيادة القوة الشرائية لسكان مصر بوجه عـــام فانها سوف تعمل على تشجيع قطاع الصناعـــة وتطويره ! وبالتالي سوف تقود الى نمو ذلـــك القطاع وتقدمه (٢) .

ولهذا اتجهت الانظار الى مشروع السد العالي حيث امرت الحكومة باعداد دراسة وافية عـــن المشروع تتضمن اقامة سد على النيل يكـــون باستطاعته تخزين كميات كبيرة من المياه تكفي لتعويض مياه النيل لعدة سنوات . ومع بـــدء التفكير من السد العالي اعطي المشروع اهميـــة خاصة من قبل الحكومة حيث بدات الاتصـــالات اللازمة مع مختلف الجهات التي كان بامكانهـــا ان تسهم في تمويل ذلك المشروع الضخم . ولهذا بدات هذه الاتصالات في شهــر ديسمبر ١٩٥٣ ، وكـان اولهـا مـع البنـك الدولـي للانشـاء والتعمير . وبعـد قيـام بعثـة البنـك الدولي بدارسة المشروع على الطبيعة ، وضع الخبراء تقريرهم الذي اشاد بالمشروع من النواحي الفنية والاقتصادية واشار الى امكانية بنائه واهميـــة الدور الذي سيلعبه في تطوير الاقتصاد المصري وتنميته . ولقد كان من نتيجة ذلك ان وافق البنك الدولي على المساهمة في تمويل جزء من العملات الصعبة اللازمة لبناء السد .

واظهرت كل من انجلترا والولايات المتحدة اهتمامها بالمشروع ورغبتها في المساهمة في تمويله ، ممـــا قاد الاطراف المختلفة الى الدخول في مفاوضات جادة بهدف التوصل الى اتفاق بهذا الشأن . ومع تقدم المفاوضات بدات روح التفاؤل التي سادت جوها تتلاشى بسرعة ، وذلك لان كلا من حكومة الولايات المتحدة الاميركية وادارة البنك الدولي جعلت مساهمتها المقترحة مشروطة بقيامهـــا بالاشراف على شؤون مصر المالية ، وذلك بحجة التاكد من انه سوف يكون باستطاعة مصر ان تفي بالتزاماتها الخاصة ببناء السد وتشييده . الا ان تجربة مصر السابقة مع الاستعمار البريطانـــي جعلتها تقرر رفض كافة اشكال التواجد الاجنبي في بلادها ومقاومة كل الضغوط الرامية الـــى حملها على السماح للغير بالاشراف على اوضاعها الماليـــــة .

ونتيجة لذلك اعلنت الولايات المتحـــدة الاميركية في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ سحـــب العرض الذي كانت قد تقدمت به من اجـــل تمويل ١٤٠ مليون دولار من العملات الصعبـــه اللازمة لتمويل المشروع ، والتي كانت قد قدرت بحوالي ٤٠٠ مليون دولار .

وبعد انسحاب الولايات المتحدة بأيام قليلـــة اعلنت بريطانيا سحب العرض الذي كانت قـــد قدمته بشأن تمويل ٦٠ مليون دولار من العملات الصعبة . وفي يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ اعلن البنك الدولي عن انسحابه من المشروع . وهكذا سحبت كل العروض التمويلية لمساعدة مصر في اقامة هذا المشروع الحيوي .

---

(١) Ibid., p. 34

(٢) Tom Little, Modern Egypt, p. 317

وفي هذه الاثناء كان الاتحاد السوفياتي يتقدم مظهرا رغبته في تمويل المشروع واهتمامه بقضايا مصر الاقتصادية . ففي يناير ١٩٥٦ نقل سفير الاتحاد السوفياتي في القاهرة رغبة بـــلاده في المساهمة في تمويل مشروع السد العالي . وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٦ قام وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بزيارة القاهرة وذلك من اجل التباحث حول هذا الموضوع . الا انه رؤى تأجيل مناقشة التفاصيل حتى تتم زيارة الرئيس جمال عبد الناصر المقررة للاتحاد السوفياتي في شهر اغسطس من نفس السنة .

ان موقف الاتحاد السوياتي الايجابي من قضايا مصر الاقتصادية لم يمنع القيادة المصرية من الرد على الموقف السلبي الذي اتخذه الغـــــرب حيالها ، وذلك لان انسحاب كل من الولايـــات المتحدة وبريطانيا من المشروع كان قــد اصاب الحكومة المصرية بخيبة أمل كبيرة ، ادى الـــى فقدانها ما كان قد تبقى لديها من ثقة في نوايـــا الغرب واساليبه وقادها الى الرد على ذلـــك الموقف المخادع باتخاذ قرار عنيف وحازم .. اذ وقف الرئيس عبد الناصر في يوم ٢٦ يوليو سنـــة ١٩٥٦ ليعلن قرار حكومته التاريخي بتأميم الشركة العالمية للملاحة في قناة السويس ، وذلك بعد ان سرد على الشعب العربي قصة المفاوضات غير الناجحة مع الغرب بشأن المساهمة في بناء السد العالي وتمويله .

ولقد كان قرار مصر بتأميم القنال الفرصـــة التي منحت الغرب مبررات العمل على تحطيم قوة مصر المتنامية ، حيث باشرت القـــوات الاسرائيلية والقوات البريطانية والقـــوات الفرنسية غزو مصر في نهاية شهر اكتوبر من سنة ١٩٥٦ .

وبينما فشلت عملية الغزو في تحقيق اهـــداف انجلترا وفرنسا العدوانية ، استطاعت تلك الحملة ان تحقق لاسرائيل احد اهدافها الرئيسية . اذ استطاعت اسرائيل ــ ولاول مرة ــ ان تقيـــم لها مركزا قويا وميناء رئيسيا على خليج العقبـــة . وذلك بالاضافة الى قيامها باحتلال بعض الاراضي العربية . اما سبب الفشل الذي لحق بكل مـــن فرنسا وانجلترا فيعود الى العوامل التالية :

١ ــ استبسال المقاومة المصرية وتصميـــم القيادة العربية في مصر على محاربة الغـــزاة حتى النهاية . تلك المقاومة التي اتسمت بدعـــم الشعب العربي لها وتهديد مصالح دول العدوان الاقتصادية والثقافية والسياسية .

٢ ــ الانذار الروسي لدول العدوان لوقـــف جميع عملياتها العسكرية ضد مصر .

٣ ــ الموقف السياسي والادبي الذي وقفته الولايات المتحدة الاميركية من القوى المعتدية ، حيث ادانت المعتدين وحرمتهم ما كانوا يتوقعونه من الدعم والتأييد .

ومع بداية سنة ١٩٥٧ ، كان عبد الناصر قــد اصبح الزعيم الوطني القوي في بلاده واحـــد الشخصيات البارزة على مسرح الاحداث العالمية حيث اقترن اسمه بحركات التحرر العالميــــة وبالعمل على بناء الاقتصاد المصري وتخليصـــه من سيطرة الاحتكارات الاجنبية .

ومع انتهاء العدوان وتبلور مواقف القـــوى العربية والاجنبية منه كان على الحـــكم المصري ان يعيد تقييمه لموافقة الداخلية والخارجية مما جعله يتجه الى العمل في اتجاهات متعـــددة :

فمن الناحية السياسية اتجه عبد الناصر الى اقامة الاتحاد القومي كتنظيم سياسي يقوم بحماية مكاسب الثورة المصرية ويعمل على توفير قاعدة الدعم والتاييد لقيادتها .

ومن النواحي الاقتصادية .. عمل على تطوير النظـــام الاقتصادي الى مايمكـــن تسميتـــه « الراسمالية الموجهة » Guided Capitalism حيث ادخلت الحكومة المصرية اسلوب التخطيط الى السياسة الاقتصادية ، كما عملت على تأميم المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية في البلاد .

وسيرا على نهج نظام التخطيـــط الاقتصادي الفرنسي قامت الحكومة المصرية برسم خطـــة ثلاثية للتنمية الصناعية ، يشترك في تنفيذها كل مـــن القطاع الاهلي والقطاع الحكومي ، على ان يكون دور القطاع الحكومي الاصغر والاقل اهمية

ولقد نتج عن ذلك كله فتح المجال امـــــام « المثقفين الثوريين » Revolutionary Intellectuals ذوي الميول الاشتراكية لابداء آرائهم ، مما ادى الى اتساع نشاطاتهم وازدياد اعدادهم .

وفي اواخر سنة ١٩٥٨ وقعت مصر اتفاقية بناء السد العالي مع الاتحاد السوفياتي حيـــث نصت تلك الاتفاقية على ان يقدم الاتحـــــاد السوفياتي لمصر قرضا طويل الاجل بقيمـــة ٩٠ مليون روبل (١٠٠ مليون دولار) لتمويـــــل احتياجات المشروع من الالات والمعدات والخبرات الفنية اللازمة لاكمال المرحلة الاولى من بناء السد .

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية اخرى بين الاتحاد السوفياتي ومصر يقدم الطرف الاول بمقتضاها قرضا آخر بقيمة ٢٢٥ ٢. مليون روبل ٢٥٠١ مليون دولار) وذلك من اجل تمويل عملية استكمال بناء السد العالي .

ورغم ان المرحلة التي اعقبت تأميم قنـــــاة السويس في سنة ١٩٥٦ ، وحتى منتصف سنـــة ١٩٦١ شهدت خطوات واسعة خطتها الجمهورية العربية المتحدة نحو الاشتراكية، فان هذه المرحلة

لم تحقق الا القليل من الاهداف التي كانت تسعى القيادة المصرية الى تحقيقها ، وذلك على الرغم من ازدياد الانتاج الصناعي في البلاد وارتفاع الانتاجية في قطاع الزراعة (١)

١ — ان الطبقة المتوسطة التي نمت في ظل الحكم الجديد والتي ساهم الحكم الثوري في خلقها كانت ضعيفة ومهزوزة الشخصية وغير ملتزمة بقضايا امتها الوطنية . لقد كانت ذات تطلعات برجوازية ، مما افقدها القدرة على تحديد موقفها من حركة التطور في بلادها ، وابتعدت عن استثمار اموالها في النشاطات الاقتصادية الاساسية مما جعلها تفشل في قيادة عملية التصنيع في البلاد ، وذلك بالاضافة الى فشلها في توفير المدخرات الوطنية المطلوبة لذلك .

٢ — ان راس المال الذي تحرر من ارتباطه بالارض نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ، لم يتجه الى الاستثمار في الصناعة كما كان مخططا له بل اتجه في معظمه الى الاستثمار في المباني السكنية .

٣ — فشل القطاع الاهلي في تنفيذ نصيبه من الخطة الثلاثية للتنمية الصناعية فيما بين سنتي ١٩٥٧ — ١٩٦٠ ، وذلك لان الحذر والتردد كان الطابع المميز للشركات الاهلية .

ونتيجة لاتجاه تلك الشركات الى توزيع معظم ارباحها المحققة على المساهمين ، فشلت الخطة الثلاثية في تحقيق اهدافها المتوقعة ولم تستطع معدلات النمو في قطاع الصناعة ان تصل الى المستويات المطلوبة .

٤ — استهلك الفلاح في الريف معظم الزيادة التي طرات على دخله نتيجة لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في زيادة نصيبه من الغذاء ، واما الجزء المتبقي من الزيادة في الانتاج الزراعي والمساعدات الاميركية من فائض انتاجها الغذائي فقد امتصتها الزيادة الطبيعية في السكان .

٥ — فشل الدولة في محاولاتها لتوفير المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية الصناعية وذلك بسبب :

أ — انخفاض نسبة الادخار وقلة عدد المدخرين .

ب — تخوف راس المال الاجنبي من اتجاهات مصر الاشتراكية .

جـ — تعنت مواقف الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية من الحكومة المصرية بسبب عدائها لاسرائيل ، وبالتالي حرمانها من الحصول على حاجتها من القروض والتسهيلات المالية .

٦ — تأخر العمل في بناء السد العالي نتيجة للتعقيدات السياسية التي اثارتها مواقف الحكومة المصرية من سياسات الغرب الاستعمارية واكدتها حرب السويس واضافت الكثير اليها . وبينما قصرت معدلات التوسع في مساحة الاراضي المزروعة عن مجاراة معدلات النمو السكانية، فشل القطاع الصناعي في رفع مستوى معيشة الفرد العادي في البلاد .

ان عجز الاقتصاد المصري عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد كان قد ادى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، كما قاد الى اقتناع القيادة المصريه بعدم قدرة الاقتصاد الوطني على سد ذلك العجز في المستقبل القريب . اما فشل الطبقة المتوسطة الجديدة في قيادة عملية التصنيع وزيادة درجة احتكاك مصر بدول الكتلة الاشتراكية فقد اديا الى تقوية حجج ومواقف مجموعة المثقفين الثوريين Revolutionary Intellectuals وبالتالي قاد الى زيادة اثرها في رسم وتوجيه سياسة الدولة بوجه عام .

ومع حلول عام ١٩٦١ بدى واضحا ان السياسات الاقتصادية التي جرى تطبيقها لم تستطع ان تحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان من شأنها ان تضع المجتمع المصري على الطريق نحو بناء المجتمع العصري الحديث. وبدلا من الاتجاه نحو دراسة اسباب ذلك الفشل وتحليل معوقات التقدم في الحياة العربية ، اتجهت الحكومة المصرية الى البحث عن اسهل واسرع الحلول البديلة . وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية انذاك ، بدى الحل الاشتراكي اسهل تلك الحلول واقربها الى تفكير الطبقة القيادية المسيطرة على الحكم. وهكذا اتجهت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى تبني نظام اشتراكي قائم على التخطيط المركزي دون وعي حقيقي لتعقيدات ذلك النظام ومتطلبات نجاحه، ودون دراسة علمية لامكانية واساليب تطبيقه في البلاد العربية .

وبناء على ما تقدم جاء اتجاه مصر نحو الاشتراكية نتيجة لظروف خارجية ضاغطة سياسية في معظمها ، وظروف داخلية قاسية اقتصادية في جوهرها .

وفي ظل التخلف الحضاري الذي لا زالت تعيشه الامة العربية وانسجاما مع حصيلة تجاربها القاسية مع القوى الغربية الاستعمارية. ونتيجة لزيادة اتصالاتها وتقوية علاقاتها

---

(١) د. محمد ربيع .. The Impact of the Aswan Dam on the Economic Development of the U.A.R. unpublished Ph.D. Dissertation. pp. 129 - 130.

بتجارب الشرق الاشتراكية كان اقتناع السلطة الحاكمة بوجوب تبني الاشتراكية امرا طبيعيا ومتوقعا . اذ اخذت تلك القيادة تنظر الى الحل الاشتراكي باعتباره السبيل الوحيد لحل مشاكل الاقتصاد المصري المعقدة .والطريق الاسلم للخروج به من دائرة التخلف والتبعية.

وابتداء من شهر يونيو سنة ١٩٦٠ وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية تتابع صدور القرارات الاشتراكية التي اتجهت الى تحويل ملكية معظم الشركات الكبيرة والمؤسسات المهمة الى ملكيه الدولة . ولقد كان من اهم تلك الاجراءات تأميم الصحافة . واستيلاء الحكومة على قطاعي الاستيراد والتصدير . وفرض نظام تصاعدي للضريبة على الدخل ، ووضع حد اعلى لملكية الافراد في اموال الشركات المؤممة جزئيا. ومن اجل خفض نسبة البطالة بين العمال وتحسين احوالهم المعيشية نصت تلك القرارات على تحديد يوم العمل بسبع ساعات فقط . كما خصصت ٢٥٪ من صافي الارباح للتوزيع على العمال في نهاية كل عام .(١)

وفي سنة ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعي الثاني حيث نص على تخفيض الحد الاعلى للملكية الزراعية من ٣٠٠ فدان الى ٢٠٠ فدان بالنسبة لملكية العائلة الواحدة . ومن ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان بالنسبة لملكية الفرد الواحد . كما نص القانون في سنة ١٩٦٩ للمرة الثالثة على تخفيض الحد الاعلى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان فقط بالنسبة لملكية العائلة الواحدة ، ومن ١٠٠ الى ٥٠ فدان فقط بالنسبة لملكية الفرد الواحد .

وابتداء من سنة ١٩٦٠ اتجهت الدولة الى اتباع اسلوب التخطيط الشامل، حيث تم وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفذ على مرحلتين : الاولى من سنة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ . والثانية من ١٩٦٥ — ١٩٧٠ . وذلك بهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات وتبعا لتلك الخطة ، اسند الدور الرئيسي للقطاع العام . حيث نصت تلك الخطة على قيامه باستثمار حوالي ٨٠٪ من مجمل استثمارات الخطة عامة ، والتي خصص حوالي ٢٥ ٪ منها للاستثمار في قطاع الصناعة .

وبينما تم انجاز المرحلة الاولى من الخطة محققة اكثر من ٧٥ ٪ من اهدافها تعطل تنفيذ المرحلة الثانية ؛ وذلك بسبب الحرب التي شنتها اسرائيل على البلاد العربية في شهر يونيو١٩٦٧. وبينما زاد معدل النمو في قطاع الصناعة عن ٨٠ ٪ من المعدل المستهدف . لم يحقق قطاع الزراعة الا حوالي ٤٠ ٪ من النمو الذي استهدفته الخطة . وبصورة عامة بلغ معدل النمو الاقتصادي في تلك الفترة — كما جاء في تقارير الحكومة — ٥٫٧٪ وذلك بدلا من المعدل الذي استهدفته الخطة وكان ٧ ٪ في السنة (٢) .

اما تعطيل تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ — ١٩٧٠ ؛ فقد جاء — كما تقدم — بسبب الحرب العربية — الاسرائيلية عام ١٩٦٧ .تلك الحرب التي افقدت مصر سيناء بكل مافيها من وحقول البترول . اضاعت عليها ارباح كل ما كانت تدره عليها قناة السويس من دخل . واضافة الى ذلك اتجهت نسبة كبيرة من الدخل القومي الى المجهود الحربي وذلك من اجل دعم القوات المسلحة بالاليات والمعدات العسكرية الحديثة .

وعلى الرغم من ان الثورة المصرية استطاعت ان تقضي على القوى المحافظة في البلاد ، وان تحالف الاقطاعيين والراسماليين،وان تقضي على تعزل القوى التقليدية عن الحكم ، وان تنتهي دورهم القيادي ومكانتهم الاجتماعية ؛ وان تقيم حكما مركزيا قويا وشعبيا في البلاد ؛ فان تلك الثورة لم تستطع أن تحقق سوى القليل من المطامح السياسية والانجازات الاقتصادية التي كانت تتطلع اليها مختلف فئات الشعب وقياداته .

١ — ان الحكومة التي اصدرت قوانين الاصلاح الزراعي من اجل خدمة الفلاح وتحريره من عبودية الاقطاع ، لم تستطع ان تحميه من استبداد وفساد موظفيها العاملين في الريف . وفي غياب الاقطاعيين عن حياة القرية نشط الوسطاء والسماسرة . وفي غياب الرقابة الحكومية الدقيقة تحولت التعاونيات الزراعية الى مؤسسات استغلالية . ولما كان موظفو الارياف يعتبرون — في العادة — على مستوى من المسؤولية اقل من المستوى الذي يكون عليه موظفو المدن ، وان تواجدهم بين الفلاحين ينظر اليه كنوع من العيش في المنفى وكشكل من اشكال التكليف بالقيام بخدمة غير مرغوبة ، فان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي في الارياف منحت مجالا كبيرا لنشاطات الانتهازيين ، واصبحت احد اساليب خداع الحكومة ووسيلة من وسائل استغلال

(١) Peter Mansfield, Nasser's Egypt, p. 137.

(٢) Bent Hansen. Development and Economic Policy in Egypt.. p. 262.

تعاسة الفلاحين وجهلهم .
٢ ــ وبذلك استبدلت طبقة الاقطاعيين القديمة بطبقة استغلالية جديدة ، اكبر حجما من سابقتها واقل تجانسا منها واكثر رغبة في الاستغلال . وبدلا من اتجاهها مباشرة الى استغلال طاقات الفلاح وعرقه . اتجهت الى استغلاله بطريقة غير مباشرة . وذلك من خلال سيطرتها على الجمعيات "التعاونية والمؤسسات الحكومية التي استهدفت اصلا خدمة الفلاح ومصلحته .
٣ ــ قيام حكم غير ديمقراطي في البلاد ادى الى التضييق على المواطنين وحرمهم من الحرية التي قامت الثورة من اجل توفيرها . وبالتالي قلت او انعدمت المبادرات الفردية ، وضعفت روح الخلق والابداع بين المبتكرين من المواطنين على قلتهم .

وفي نهاية الستينات من القرن الحالي بدا واضحا ان النظام الاقتصادي والنظام السياسي في مصر كان قد عجز عن توفير حياة افضل للعائلة العادية من عامة افراد الشعب المصري ، وذلك لان معدل النمو الاقتصادي كان اقل من المستهدف ، وان معدل النمو السكاني كان اعلى من المتوقع . واما الزيادة المحققة في الدخل القومي فقد ضاع جزء كبير منها في نشاطات ثانوية واستمارات قليلة الجدوى والاهمية .

وبينما فشلت مصر في محاولاتها لتوفير مستوى لائق من الحياة للعامة من ابنائها ، عاش المجتمع المصري تغيرات وتحولات اساسية ادت الى احداث تطورات ونتائج هامة كان من غير الممكن ان توصف بالاشتراكية . ولقد كان من اهم تلك التحولات : بروز طبقة اجتماعية مميزة ملكت القصور والفلات وسيطرت على الاقتصاد والجيش ، واتجهت الى تسخير موارد البلد المتاحة من اجل خدمة اهدافها الذاتية .

اما افراد تلك الطبقة فقد جاء معظمهم من طبقة الضباط العسكريين وضباط الجيش المتقاعدين الذين تولوا ادارة مختلف الشركات والمؤسسات المملوكة للقطاع العام . ولما كان ضباط الجيش قد اثبتوا فشلهم في ادارة مؤسستهم العسكرية ، فان عدم توفر الخبرة السياسية والاقتصادية لديهم جعلهم يقومون بتبديد جزء كبير من موارد مصر المتاحة ، وذلك في وقت لازالت هي في امس الحاجة اليه من اجل تعزيز مكانتها الدفاعية ، وابعاد شبح المجاعات عن ريفها البائس .

وبينما نميل الى الاعتقاد بأن ما تملكه مصر من عناصر انتاجية تكفي لتوفير حياة افضل لسكانها ، وأنها تملك من المعرفة العلمية والتكنولوجية ما يمكنها من بدء عملية تصنيع واسعة في بلادها بالاعتماد على قدراتها . كما أن غياب القيم الحضارية التي

المصرية والحكومات العربية بوجه عام في تحقيق التقدم والحرية في بلادها انما يعود لغياب القيم الحضارية الملائمة لبدء عملية التحول الصناعية والقادرة على التكيف مع متطلباتها . اذ ان غياب القيم الحضارية الملائمة لبدء عملية التحول الصناعية والقادرة على التكيف مع متطلباتها . اذ ان غياب القيم الحضارية التي تحترم العمل الانساني بوجه عام وتقدر العمل اليدوي بشكل خاص ، وضعف القيم التي تدعو الى التضحية من اجل تقدم المجتمع وسعادة المجموع تعتبر سبب من اسباب فشل الحكومات العربية في اقامة تجاربها الخاصة بها وبناء اقتصادياتها بالاعتماد على قدراتها. كما ان غياب القيم الحضارية التي تؤمن بالعلم وتميل الى الاخذ بتطبيقاته المختلفة وتعمل على التكيف مع متطلباته تعتبر من اسباب فشل المجتمعات العربية في محاولاتها الاقتداء بالشعوب المتقدمة والاستفادة من تجارب الغرب والشرق الحضارية. وعلى العموم سنحاول في النقاط القليلة التالية ان نحدد اهم العوامل التي يمكن ان نعزو اليها اسباب فشل القيادة المصرية في تحقيق معظم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادها :

١ ــ غياب الاستراتيجية الواضحة في مواجهة قضايا التحول الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في البلاد .
٢ ــ زيادة حدة المؤمرات الاستعمارية التي كانت ترمي الى انهاء الحكم الثوري في مصر واحراج موقفه امام الجماهير العربية .
٣ ــ غياب الحرية الفردية عن مسرح الحياة السياسية وفرض تنظيم سياسي واحد على الشعب ، تسيره الحكومة وتتحكم في نشاطاته وتملي عليه افكاره وسياساته ، مما قاد الى الغاء دور الشعب في احداث التغيرات السياسية والاقتصادية المطلوبة على الطريق نحو اعادة تشكيل مختلف عناصر حياته الثقافية والاجتماعية
٤ ــ سيطرة العقلية العسكرية على الحكم ووقوعها اسيرة لتطلعاتها الطبقية ومطامعها الذاتية .

خاتمة

لما كان اتجاه مصر نحو الاشتراكية قد جاء دون ان تسبقه الدراسات العلمية التي كان من شأنها ان تقوم بتحديد امكانات الاقتصاد المصري المتاحة ومتطلبات استغلال تلك الامكانات وتنميتها فان النظرة الى عملية التحول الاشتركية التي بدات في اوائل الستينات من هذا القرن باعتبارها الحل الوحيد للتغلب على مشاكل مصر الاقتصادية تصبح نظرة سطحية غير واقعية ، ينقصها

التحليل العلمي وتفتقر الى الدلائل المادية الواضحة . ولذلك جاء طرح الشعار القائل بحتمية الحل الاشتراكي » بعيدا عن العلمية، وذلك لان العلم لم يقم من خلال الدراسة والتحليل بتقديم الدلائل التي تقطع بحتميته وواقعيته .

وبسبب ادراكها لقصور النتائج التي حققهـ النظام الاقتصادي في مصر ، فان حكومة الرئيس السادات تسجل تحركا بطيئا ولكن تدريجيا بعيدا عن الاطر الاشتراكية الجامدة : فقد تم تخفيف بعض القيود التي تسمح بحرية مزاولة الكثير من اوجه النشاط الاقتصادي وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية لدخول مصر مع توفير الكثير من الضمانات لها .

واذا كان في هذا الاتجاه تصحيح لبعض الاخطاء المتراكمة فان هذه السياسة لن تحقق النجاح المتوقع لها ما لم تشهد القيم والابعاد الحضارية في البلاد العربية تحولا جذريا واساسيا ينقلها من واقع الجمود والتحجر الى واقع الانطلاق والتحرر .

لقد غدت الاشتراكية العربية الخط الرسمي المعلن للحكومة المصرية ولكافة الحكومات « الوطنية التقدمية » الاخرى في الاقطار العربية . وعلى الرغم من عدم وضوح المضمونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الاشتراكية فقد تمكنت من السيطرة على تفكير من يمكن تسميتهم غالبية «المثقفين العرب» ، كما امدتهم بالشعور بضرورة حماية مصالحهم السياسية والاقتصادية المرتبطة بالمفاهيم الاشتراكية والمنبثقة بالطبيعة عنها .

ان التطور الاقتصادي المطلوب سوف لن تكتمل له عوامل النجاح مالم يكن مصحوبا بحدوث تغيرات اجتماعية وحضارية تساعد التطور الاقتصادي على تحقيق اهدافه وتوفر له البيئة الملائمة لاستمرار قيامه بتحقيق المزيد من التقدم والتطور . اذ ان تغيير النظام السياسي قد يكون شرطا اساسيا لاحداث تغيرات اساسية في الهيكل الاجتماعي يكون من شانها ان تحدث سلسلة من التغيرات المترابطة والتي قد تقود الى بدء عملية التصنيع والتمدن. الا انه لا يمكن ان يشكل بمفرده شرطا كافيا لاحداث التغير المطلوب وبناء المجتمع العصري الحديث .

اما عملية التحول والتطور الحضارية فانها ليست بالعملية السهلة التي يمكن اتمامها بعملية حسابية بسيطة او بخطبة رنانة حماسية، او بقلب نظام حكم سياسي « رجعي» . الا ان هذا لا يعني انها من المستحيلات او من المعجزات التي لا يستطيع الانسان تحقيقها او التي لا يتسع العصر الحاضر لاحداثها . انها عملية معقدة بقدر تعقد المصالح الاقتصادية والرغبات الانسانية للطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية في بقاء القيم الحالية واستمرارها ، وهي سهلة بمقدار سهولة تكيف الانسان العربي لقيم حضارة جديدة يعي قيمتها فيها من الانضباط والمسؤولية والتفتح الخلاق ما في قيمه الحاضرة من فوضى وعدم مسؤولية وانغلاق وجمود . ان عملية التقدم الاقتصادي والتغير الاجتماعي عملية ديناميكية دائمة الحركة والتطور ارساء الاساس لتحركها الهادف الواعي سوف يتكفل باستمراريتها والابقاء على حيويتها وبالتالي سوف يقود في المدى الطويل الى تحقيق اهداف المجتمع ورغباته .

ولما كانت الجماهير العربية هي صاحبة المصلحة في اي تغيير اجتماعي او تقدم اقتصادي فانه وجب ان يكون اي تغير او تطور بهدف اسعادها وتحقيق جزء من مطالبها .ولضمان النجاح لاي تغير اساسي في قيم المجتمع الحضارية ، وجب ان تشارك الجماهير العربية في احداثه وان تتحمل مسؤولية اتمامه ، وان تتمتع بثماره ضمن تحرك جماهيري واع لاهدافه واضح في مساره . وان تجربة كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين لتثبت ان التغير والتطور الحضاري ليس بالامر المستحيل ولا هو من قبيل التمني ، كما انه ليس نوعا من الاحلام ، بل هو حقيقة يمكن ادراكها وعملا رائعا يمكن انجازه ، وكسبا عظيما للجماهير والانسانية يستحق التضحية والفداء .

ولما كنت اعتقد ان اسباب التخلف الاقتصادي في البلاد العربية لا تكمن في نقص الامكانات المادية وانما في غياب العوامل غير المادية اللازمة لتوفير الاجواء الملائمة لقيام نهضة صناعية فيها وذلك لان الثروات الطبيعية على كثرتها واهميتها تبقى بدون فائدة حقيقية حتى تمتد يد الانسان لاستغلالها ، فانني اخلص الى القول ، ان اية تجربة اقتصادية عربية ، اشتراكية كانت ام راسمالية ، سوف لن توفق الى تصنيع الاقتصاد العربي وتحديثه مالم تاخذ في الحسبان واقع التخلف الحضاري الذي تعيشه الامة العربية وبالتالي تعمل من خلال الفكر الواعي والتجربة العملية على نقل المجتمع العربي من واقع التخلف الذي يعيش فيه الى واقع منفتح متطور ، يكون اكثر ملائمة للتصنيع واكبر مقدرة على تقبل الجديد واقوى على استيعاب امكانات العلم وتفهم حقائق العصر .

د. محمد ربيع

المراجـع :

١ ـ د. محمد ربيع ، الاقتصاد والمجتمع ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣ .
٢ ـ الميثاق الوطني ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
٣ ـ موسى عرفة ، السد العالي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
٤ ـ فؤاد كفراوي ، تكاليف السد العالي ، مجلة المهندسين ، (القاهرة ، ابريل ١٩٦٩) .
٥ ـ السد العالي ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ١٩٦٤ .

6 — El-Khammash Magdi; Economic Development and Planning in Egypt, New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1968.

7 — Greener, Leslie, The Discovery of Egypt, New York, The Viking Press, 1967.

8 — Hansen, Benet, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), Amsterdam: North Holland Publishing Company, 1965.

9 — Issawi, Charles, Egypt and Mid-Century, London: Oxford University Press, 1964.

10 — ——, Egypt in Revolution, London: Oxford University Press, 1963.

11 — Kardouche George K., The UAR in Development, New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1966.

12 — Kerr, Clark, Industrialism and Industrial Man, New York: Oxford University Press, 1964.

13 — Lacouture, Jean and Simone. Egypt in Transition. New York: Criterion Books, 1958.

14 — Little, Tom, Modern Egypt, New York : Frederick A. Praeger, Publishers, 1967.

15 — Mansfield Peter, Nasser's Egypt, Baltimore : Penguine Books, 1964.

16 — Nasser, Gamal Abdul, The Philosophy of Revolution. Buffalo : Smith, Keynes and Marshall, Publishers, 1959.

17 — O'Brien, Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System, London, Oxford University Press, 1966.

18 — Rabie, Mohammed, The Impact of the Aswan High Dam on the Economic Development of the UAR, Unpublished PH.D. Dissertation Houston: University of Houston, 1970.

19 — Safran, Nader, Egypt in Search of Political Community. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1961.

20 — Serafy, Salah, «Economic Development by Revolution — The Case of the UAR,» The Middle East Journal, Vol. 17, Summer 1963.

21 — Stevens, Georgiana A, Egypt Yesterday and Today. New York: Hort, Rinehart and Winston, Inc., 1963.

22 — The Aswan Dam Authority, Aswan Dam, Cairo, 1968.

23 — «The UAR Between 1952-1965», Cairo : Information Department, 1965.

24 — The UAR Year Book, Cairo: Information Department, 1964.

مبيعات الفرص

وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية "دراسة ميدانية"

د. محي الدين الازهري

بدا الشعور بملاحظة الظاهرة او المشكلة التي يتناولها هذا البحث عندما كان الباحث يناقش بعض اصحاب ومدراء بعض متاجر التجزئة الكبيرة في الكويت للوقوف على بعض السياسات التسويقية التي يتبعونها ومدى كفاءتها . فقد شعر الباحث اثناء هذه المناقشات ان هناك علاقة « ما » بين الاوكازيونات وما يتبع حيالها ومدى الاقبال الشديد عليها ــ سواء من ناحية المستهلك او من ناحية المتجر ــ وبين مدى كفاءة السياسات التسويقية في المتجر الى حد ان احد هذه متاجر التجزئة المعروفة بالكويت ــ لا يهتم مطلقا بحركة البيع على مدار السنة انتظارا لفترتي الاوكازيون المصرح بهما قانونا كل عام فيبيع ما يزيد عن ٦٠ ٪ من اجمالي مبيعاته خلال العام كله ، وان احد هذه المتاجر يستورد معظم احتياجاته السنوية خصيصا لفترة الاوكازيون لعرضها فقط في الاوكازيون ويضع عليها سعرا مرتفعا ثم يقوم « بشطبه » واضعا السعر بعد التنزيل ، كما ان بعض المتاجر وجدت في الاوكازيون فرصتها الوحيدة لتعويض ما يخفق فيه جهاز التسويق وما يحدث من قصور غير مقبول في بعض السياسات التسويقية وخاصة ما يتعلق بتخطيط المشتريات وسياستي التسعير والاعلان كما هو مبين بعد ذلك ، ثم واحيانا يتغير الوضع لكي يصبح الاوكازيون بصورته الحالية ليس « نتيجة » للقصور في السياسات التسويقية فحسب ولكنه يصبح احيانا سببا في التمادي في هذا القصور وعدم الاهتمام جديا بتلافي هذا القصور واسبابه .

وقد شجع على ذلك ــ من الناحية الاخرى ــ هذا الاقبال الشديد الذي يلاقيه الاوكازيون في الكويت والأثر النفسي الكبير الذي يحدثه مجرد تخفيض الاسعار في نفسية العديد من المستهلكين في الكويت وخاصة ان المستهلك في الكويت يقبل كثيرا على عمليات الشراء وينفق الكثير عليها وتتعدد وتتنوع مشترياته لتشمل العديد ان لم يكن معظم او كل المجموعات السلعية تقريبا وذلك لاسباب كثيرة لعل اهمها (١) :

ــ ارتفاع دخل الفرد ارتفاعا واضحا عن نظيره في البلاد العربية الاخرى .

ــ ارتفاع القوة الشرائية للدينار الكويتي لسبب ثبات قيمته التحويلية مع انخفاض رغم الدولار والاسترليني احيانا .

---

(١) راجع في ذلك :

أ ــ غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الركود الاقتصادي في الكويت، اسبابه وحلوله، دراسة اعدتها الغرفة في ٤-١٢-١٩٦٩

ب ــ مجلس التخطيط الكويتي ، التخطيط للتنمية في دولة الكويت ، مارس ١٩٧٣ .

ـ ارتفاع مستوى المعيشة في الكويت وتطلع جميع الافراد الى حيازة وشراء الكثير من السلع واستخدام الحديث منها باستمرار وبالتالي فان معدل الاستبدال مرتفع .

ـ مستوى الخدمات الفنية والصيانة في الكويت غير مرتفع مما يزيد من معدل الاستبدال

ـ ارتفاع حركة دخول وخروج الافراد من والى الكويت .

ـ سوق الكويت سوق مفتوحة لجميع انواع السلع وانخفاض نسبة الرسوم الجمركية الى ٤ ٪ فقط .

ـ يمثل المواطنون غير الكويتيين في الكويت حوالي ٥٠ ٪ من اجمالي عدد السكان ونسبة البطالة بين هؤلاء منخفضة جدا ، وان كثيرا من هؤلاء يعملون لفترات محدودة تتراوح بين سنتان وخمس سنوات يحاولون خلالها شراء كل احتياجاتهم العائلية والمنزلية لفترة مقبلة طويلة نسبيا ، كما انهم يسافرون الى بلادهم للزيارة مرة او مرتين سنويا ويحملون معهم الكثير من المشتريات والهدايا بالاضافة الى ان الاسرة غير الكويتية هنا ترسل باستمرار الكثير من احتياجات اقاربهم في بلادهم الأصلية .

ـ قلة اماكن ووسائل الترفيه في الكويت كان لها اثرها المباشر او غير المباشر على دفع الكثير من الأفراد وخاصة السيدات الى محاولة تعويض ذلك بالاقدام على الشراء وحيازة السلع .

ـ ظاهرة الارتفاع المستمر والغير طبيعي في الاسعار بالكويت جعلت الأفراد يتطلعون الى تنزيلات الاسعار حتى ولو كان قليلا او وهميا .

ومما يزيد الشعور بمشكلة علاقة الاوكازيونات بمدى كفاءة السياسات التسويقية فقد لاحظ الباحث ان هناك متجرين من المتاجر التي تمت زيارتها لا تعتمد نهائيا على الاوكازيون ، وان لجأت اليه احيانا ففي حدود ضيقة جدا وبالنسبة لبعض الاصناف داخل بعض المجموعات السلعية المحدودة ، وكانت اجابة مدير احد هذين المتجرين لتعليل ذلك هي : « ان ادارة المتجر تحسن عملية الشراء والاختيار سواء من ناحية الكم او الكيف كما انها تحسن تسعير هذه السلع بحيث لا يكون هناك مجالا للاوكازيون الا في حدود ضيقة او مقبولة ليقوم بالمساعدة على تصريف ما تبقى من هذه السلع في نهاية الموسم ، وهذا المتبقي يكون دائما في حدود نسبة مقبولة لا تدل على اتفاق جهاز التسويق في المتجر وقصور سياساته التسويقية على مدار العام وقدرته على خدمة عملاءه الخدمة المناسبة على مدار الموسم سواء من ناحية توفير الكمية او التشكيلة المناسبة وبالاسعار المناسبة لهؤلاء العملاء ، يساعده في ذلك سياساته الاعلانية وحرصه على تكوين الاسم والسمعة والثقة لمتجره . ولذلك كانت تنزيلات الاسعار التي يقدم عليها مثل هذا المتجر هي تنزيلات معقولة وحقيقية ولا يكون هناك داعيا الى اتباع سياسة غير سليمة تجاه الاوكازيون او اللجوء الى وسائل وهمية او الغش والتلاعب والتحايل سواء في السعر او نوعية السلع المعروضة كما يحدث من بعض المتاجر الاخرى .

وبالتالي يهدف هذا البحث الى دراسة تلك الظاهرة التي تم ملاحظتها ، وهي ان هناك علاقة بين القصور في تخطيط واداء بعض السياسات التسويقية وكفاءة القائمين عليها وبين ظاهرة الاوكازيون والاقبال الشديد عليه ومفهوم تطبيقه وحدود استخداماته . وان الاوكازيون بأسلوبه المتبع لدى الكثير من المتاجر وبظاهرة الاقبال الشديد عليه جاء نتيجة لهذا القصور ثم واحيانا يكون من بين الاسباب الرئيسية في اهمال معالجة هذا القصور .

فالى أي مدى يمكن تأكيد هذه المشكلة او هذه الظاهرة وما هي الفروض أو الاسباب التي لها ارتباط او علاقة بهذه الظاهرة ، ومدى هذه العلاقة ، وبالتالي ما هي الصيغة المقبولة للأوكازيون من الناحية التسويقية العلمية ، وحدود او ابعاد الاعتماد عليه حتى يصبح للاوكازيون ولسياسته تخفيضات الاسعار الاثر الايجابي في علاقته بالكفاءة التسويقية لهذه المتاجر وبالتالي يمكن تلافي تلك المشكلة او حصرها . وسيعتمد البحث على الدراسة الميدانية

الاستطلاعية (١) لتحديد وتوضيح المشكلة التي تم ملاحظتها وفروضها ليخلص الباحث بعدها الى عرض وتحليل نتائج هذه الدراسة . وعليه فان الامر يحتاج بعد ذلك من الباحثين الى « دراسة استنتاجية » (٢) يصل فيها الباحث الى اختيار صحة الفروض ودراسة جميع المتغيرات الاساسية والى نتائج وتوصيات محددة ودقيقة وشاملة وهو ما يخرج عن اطار هذا البحث .

وعليه فقد قام الباحث بدراسة استطلاعية بالمقابلة الشخصية مع مدراء عدد من متاجر التجزئة الكبيرة في الكويت وخاصة النوع الشائع منها وهو ما يمكن تعريفه بمتاجر المتنوعات (٣) ثم المتاجر المتخصصة وخاصة في الاقمشة والملابس الجاهزة ، للوقوف على :

ـ الكيفية التي يتبعونها لتحديد واختيار احتياجاتهم لموسم مقبل من حيث الكم والكيف .

ـ سياسات التسعير المتبعة .

ـ النشاط الاعلاني وكيفية تخطيط الحملة الاعلانية .

ـ الاوكازيون ومفهومه وكيفية تطبيقه .

وقد تبين للباحث ما يلي :

اولا ـ بالنسبة لتحديد واختيار احتياجات المتجر :

ـ الاسلوب الذي تتبعه هذه المتاجر ـ التي تم استطلاعها ـ عند تحديد احتياجاتها من ناحية الكم يعتمد اساسا وبشكل عام على رقم المبيعات التي تم بيعه خلال الموسم او العام المنصرم مع زيادة نسبة معينة تراوحت بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ واحيانا تصل الى ٣٠ ٪ استنادا ـ على حد قول مدير احد المتاجر ـ انه لا بد وان يزيد المتجر من رقم مبيعاته سنويا وان عدد السكان في تزايد مستمر ، هذا باستثناء السلع او الاصناف التي تعرض على المتجر لاول مرة لشرائها فهذه في الغالب يتم شراء كميات قليلة منها نسبيا يقدرها صاحب او مدير المتجر حسب اجتهاده وتوقعه وخبرته الشخصية .

اما من ناحية التشكيلة التي يتم اختيارها من الاشكال والموديلات والأذواق او المقاسات والاحجام والالوان .. الخ . فبالنسبة للاصناف ذات الماركات المميزة (العلامة التجارية) والتي يتكرر شراؤها يحاول المتجر تطبيق نفس القاعدة عليها وهي شراء الكمية التي تم بيعها في الموسم السابق بالاضافة الى نسبة معينة وتختلف المتاجر هنا في الاساس الذي تعتمد عليه في

---

(١) ، (٢) البحث الاستطلاعي يهدف فقط الى تحديد المشكلة وتحديد وتوضيح أبعادها ثم تكوين وتحديد الفروض التي تكون لها تاثير او علاقة بالمشكلة وتكون لها . ولذلك فهو لا يخضع لخطة بحث محددة او لاطار او تصميم رسمي محدد بل يترك المجال فيها امام الباحث مرنا ومفتوحا للاتصال باي مصدر وباي عدد من مفردات اي فئات دونما ضرورة لاختيار عينة علمية معينة . بينما البحث الاستنتاجي ـ وهو عادة يلحق البحث الاستكشافي او الاستطلاعي ـ فهو يهدف الى دراسة جميع المتغيرات الاساسية في المشكلة وتجميع البيانات والمعلومات والحقائق من جميع المصادر المعروفة والمتاحة وبالطرق العلمية المحددة والمعروفة وعلى اساس من اختيار عينة علمية ، كل ذلك بما يكفل كفاية وكفاءة ودقة البيانات والمعلومات المجمعة ثم اخضاعها للتسجيل والتبويب ثم التحليل والاستنتاج ووضع التوصيات اللازمة بهدف معالجة المشكلة ، وتتوقف طبيعة المعلومات والبيانات المطلوبة واسلوب البحث والدراسة على المشكلة والفروض التي تم تحديدها من قبل عن طريق البحث الاستكشافي او الاستطلاعي ولذلك فالبحث الاستطلاعي والبحث الاستنتاجي مكملان لبعضهما على التوالي. يراجع في ذلك المرجعان التاليان :

ا ـ الدكتور محمود صادق بازرعه ، بحوث التسويق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .

ب ـ راجع انواع المتاجر في Robinson, Robinson and Matthews, Store Organization and Operating, Prentice-Hall, N.J., 1957.

(٣) متجر المتنوعات هو المتجر الذي يعرض سلعا لعدد من المجموعات السلعية المتنوعة دونما اهتمام لتوفير تشكيلة ضخمة من سلع كل مجموعة سلعية كما هو الحال مثلا في متاجر الاقسام كما يهتم هذا المتجر بحسن الاختيار والعرض والتنسيق ومسايرة عرض الحديث من هذه السلع ويغلب عليه عرض سلع التسوق ، ولذلك فغالبا ما يقع في السوق التجارية الرئيسية ثم في بعض الاسواق التجارية الثانوية .

راجع في ذلك المراجع الآتية :

ا ـ الدكتور مصطفى زهير ، دراسات في ادارة التسويق ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٢ .

ب ـ Kenneth and Bertram, Marketing Research, John Wiley and Sons, N.Y., 1969.

تحديد هذه الكميات ــ من الاشكال المختلفة ــ فالقليل جدا من المتاجر تحتفظ لديها بسجلات وبيانات مستخرجة تبين رقم مبيعاتها شهريا من الاصناف المختلفة مصنفة حسب الموديل اما اغلب المتاجر فتعتمد في ذلك على تقدير واجتهاد وذاكرة صاحب المتجر او مديره .

اما السلع او الاصناف التي يتم التعامل فيها دون ماركة او علامة تجارية مميزة والتي لا يتكرر شراء نفس الشكل والطراز منها وهي غالبا الاصناف التي تخضع موسميا لتغير الموديل والطراز فهذه يعتمد في اختيار التشكيلة منها على مجرد الخبرة الشخصية والاجتهاد الشخصي لصاحب المتجر او مديره وذلك عندما تعرض عليه العينات عن طريق مندوبي المنتجين او مندوبي كبار الوسطاء (محليين او خارجيين) او ترد اليه بريديا واحيانا يسافر صاحب المتجر او مديره الى بلد المنتج لهذا الغرض .

ثم تبين ما يلي :

١ ــ لم يجد الباحث لدى هذه المتاجر ما يدل على قيامها في اي وقت ــ سابقا او حاليا ــ بأي نوع من الدراسات او الابحاث التسويقية المتعلقة بتحديد القدرة الاستيعابية للسوق ونصيب المتجر منها حسب ظروفه وامكانياته ، او للتعرف على رغبات واذواق واتجاهات المستهلكين ، كما انه لم يتضح لنا ان هذه المتاجر ترجع في ذلك الى رجال البيع لديها بشكل منظم يمكن الاستفادة منه ، هذا مع ان المصروفات الادارية والبيعية في معظم هذه المتاجر تمثل نسبة منخفضة نسبيا ــ على حد قول احد اصحاب هذه المتاجر ــ فضلا عن ان مثل هذه الدراسات قد تزيد من احتمالات ارباح هذه المتاجر .

٢ ــ لم يجد الباحث لدى معظم هذه المتاجر من السجلات والبيانات والاحصائيات المستخرجة ما يبين حركة الشراء والبيع من السلع والاصناف المختلفة مصنفة حسب اسس معينة بما يمكن ان يكون مفيدا في مجال التخطيط للشراء والاختيار كما وكيفا .

٣ ــ ذكر جميع من رجعنا اليهم في هذا المجال من اصحاب المتاجر او مدرائها انهم فعلا يجدون صعوبة كبيرة في عمليات الشراء والاختيار سواء من ناحية الكمية او التشكيلة وانهم كثيرا ما يواجهون بنقص بالنسبة لبعض الاصناف داخل بعض الاقسام في وسط او نهاية الموسم وهذا يضيع عليهم فرص بيع قائمة وخاصة ان غالبية مصادر الشراء خارجية ، ثم وفي الوقت نفسه كثيرا ما يواجهون في اخر كل موسم بمخزون سلعي كبير في بعض الاصناف ، يعتبر هؤلاء المدراء ان نسبته غير مقبولة بالمرة مما يضطرهم الى ضرورة دفعه الى الاوكازيون . بعضه بخسارة وبعضه بتقليل نسبة الربح فيه الى درجة كبيرة وبعضه تحت ستار تخفيض وهمي في الاسعار للاستفادة من الاثر النفسي الذي يحدثه مجرد وجود تخفيض في الاسعار. ولا شك ان اسباب ذلك ترجع الى ما اشرنا اليه من نقص وقصور في المعلومات وقصور في الاسس التي يجب ان تبنى عليها خطة الشراء الرشيد في متاجر التجزئة (١) . كما ان الاوكازيون هنا جاء ليسد ويعوض نقصا او قصورا غير مقبول في السياسات التسويقية ثم يصبح سببا في التمادي في اهمال هذا القصور وفي عدم جدية رفع كفاءة هذه السياسات .

اما اذا وجدت الكفاءات والسياسات التسويقية السليمة لأصبح الاوكازيون بعد ذلك سياسة صالحة لسد ما قد يخفق فيه جهاز التسويق عن قصور مقبول او خارج عن ارادته او غير متكرر وبالنسبة لبعض الاصناف او الاقسام ثم يكون مصدرا لفائدة مضافة مخطط لها .

ثانيا ــ بالنسبة للتسعير

اتفقت معظم المتاجر التي تم استطلاعها ــ على ان الاسلوب المتبع في التسعير بالنسبة

---

(١) راجع ذلك في :

أ ــ Rom. Markin, Retailing Management, The Macmillan Co., N.J., 1971, P.P. 311-419.

ب ــ S. Eve Godfrey, Retail selling and Organization, Casel, London, 1967, P.P. 151-195.

لمعظم الاصناف – باستثناء ما يعـرف منهـا بالنوفوتيه – هو اضافة نسبة مئوية محـددة ومعروفة الى سعر التكلفة (تكلفة البضاعة حتى وصولها مخزن المتجر) وهذه النسبة هي التي جرت العادة في المتجر الى اضافتها تلقائيا ، وان هذه النسبة لا تقل غالبا عن ٢٠ ٪ وقد تصل الى ٥٠ ٪ حسب نوعية البضاعة وطبيعةالطلب عليها – فالاصناف ذات معدل الدوران المرتفع نسبيا تقل نسبة الاضافة اليها عن الاصنـاف التي يقل معدل دورانها نسبيا .

كما ان الاصناف ذات الماركات التجارية المميزة والتي تعرض لدى اكثر من متجر فيقول اصحاب المتاجر ان نسبة الاضافة اليها تقريبـا متشابهة بين هذه المتاجر بحكم العادة وان اختلف سعر البيع للمستهلك النهائي احيانـا الا ان الاصناف ذات الماركات التجارية المشهورة فهذه غالبا ما تكون اسعار بيعها للمستهلك النهائـي من قبل معظم المتاجر موحدة لان الاسعار قـد يسهل كشفها من قبل معظم المشترين بالاضافة الى ان معظم وكلاء هـذه السلـع في الكويـت (الموزعين الوحيدين) غالبا ما يحددون سعـر بيعها للمستهلك الاخير ، وعليه فقد تختلف نسبة الاضافة التي يحصل عليها كـل متجـر او على الاقل يختلف صافي الربح – لكل وحدة – الذي يحصل عليه كل متجر ، هذا وان كانـت مصاريف المتاجرة لدى معظم هذه المتاجر – في الكويت بالذات – هي واحدة او متقاربة الـى حد كبير بما يؤدي الى تقارب نسبة الاضافـة او نسبة صافي الربح التي يحصلون عليها هـذا ايضا وان كنا نشاهد احيانا اختلاف سعر بيع بعض هذه الاصناف في المتاجر المختلفة وهـذا يشير الى تمسك بعض المتاجر بنسبة اضافـة معينة ومحددة يحصلون عليها .

اما بالنسبة للاصناف النوفوتيه مثل بعض الاقمشة الرجالي او الحريمـي وبعض انـواع الملابس الجاهزة وبعض انواع الهدايا وما شابـه فهذه تقريبا تخضع لتقدير صـاحب المتجر او مديره حسب الطراز او الموديل او الذوق ومقدرا التنبؤ بنجاحه والاقبال عليه دون – الاعتبـار للتكلفة او لنوعية ومواصفات السلعة . وهذا في حد ذاته لا غبار عليه الا ان المشاهد كما تبين لنا – هو المبالغة احيانا في نسبة الاضافة بحيث تصل الى ١٠٠ ٪ و ٢٠٠ ٪ – واحيانا ٣٠٠ ٪ على حد قول احد اصحاب هذه المتاجر والذي اضاف قائلا انهم كثيرا ما يخطئون التقدير مما لا يمكنهم من بيع الكمية الواجب تصريفها ؛ او يجد العميل نفس الصنف معروض لدى متجر اخر بسعر اقل بنسبة كبيرة مما يعرضهم الـى انصراف بعض العملاء عن المتجر فضلا عن الاثر النفسي السيء الذي يحدث لدى بعض العملاء. الا ان مدير متجر اخر ذكر ان الكمية التي قـد يبيعونها بهذا السعر العالي وان كانت محـدودة فهي لها تاثير واضح على ارباح المتجر ثم ياتي الاوكازيون وتكون الفرصة كبيرة لتنزيل الاسعار ليصل التخفيض الى ٥٠ ٪ واحيانا اكثر ويقبل الافراد على الشراء مما يحقق ربحا مناسبـا بالرغم من ارتفاع نسبة التخفيض .

وعليه فاننا نضيف ما يلي :

١ – ان الاعتماد فقط على نسبة اضافة محددة ومعروفة تضاف الى التكلفة لتحديـد سعر البيع لا يكفي وحده لتحديد سعر البيـع المناسب بل هناك الكثير من العوامل والاعتبارات الاخرى الهامة (بجانب عامل التكلفة) التـي يجب اخذها في الحسبان وذلك اذا اراد المتجر نجاحا لسياساته التسعيرية (١) .

٢ – ان الاخفاق احيانا في تقدير اسعـار بيع الاصناف النوفوتيه يرجع الى قصور في المعلومات وقصور في الخبرة وفي الكفاءة البشرية المتوفرة .

٣ – ان قيام بعض المتاجر بالمغـالاة في نسبة الاضافة جـاء احيانا على اساس امكانيـة تحقيق اي كميـة من المبيعات عند هذا السعر ثم انتظار فترة الاوكازيون واجـراء التخفيض المناسب وبحيث يكون هناك مجالا لاجراء هـذا التخفيض الكبير ويقابل ذلك ان بعض المتاجر بالنسبة لبعض الاصناف التي تقل نسبـة

---

(١) راجع في ذلك :

أ – الدكتور حسن توفيق ، ادارة المبيعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

ب – الدكتور مصطفى زهير ، دراسات في ادارة التسويق ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الاضافة لها عن ٣٠ ٪ فانها حيث ان القانون في الكويت قد حدد الا تقل نسبة التخفيض في الاوكازيون عن ٢٠ ٪ — تلجأ الى تخفيض وهمي في الاسعار حتى لا تبيع بسعر اقل من التكلفة . هذا وقد ذكر احد مدراء هذه المتاجر انه بشكل عام يحاول الا تقل نسبة الاضافة على بعض الاصناف عن ٢٠ ٪ أو ٢٥ ٪ — حتى يكون هناك مجالا للتخفيض في الاوكازيون في حدود ما سمح به القانون ثم أضاف وان كانت طرق التحايل والتلاعب كثيرة وممكنة .

٤ — بعض المتاجر بالرغم من انها لجأت الى تخفيض نسبة كبيرة من الاسعار في الاوكازيون بالنسبة لبعض الاصناف الا انها لم تجد اي تجاوب من الجمهور . وهذا في رأينا يرجع الى ان بعض السلع يحدث لها اثراعكسيا عندما يقل سعرها عن حد معين حيث ان بعض المستهلكين قد يربطون بين السعر والجودة بالنسبة لبعض السلع — او قد يحدث هذا الاثر لمجرد وجود تخفيض كبير في الاسعار عليها ، او ان بعض السلع يظل سعرها مرتفعافي نظر المستهلك بالرغم من اجراء التخفيض عليها بسبب المغالاة اصلا في نسبة الاضافة او بسبب سوء شرائها واختيارها بحيث لا يصلح معها اي تخفيض في السعر .

وهذا يشير الى ان مفهوم صاحب او مدير المتجر هذا للاوكازيون محصور في الاثر النفسي الذي يعتقد انه يجب أن يحدث للمستهلك نتيجة مجرد انخفاض السعر . كما ان ما تقدم يشير الى ان هناك استغلالا او اعتمادا كبيرا على ظاهرة الاوكازيون على حساب كفاءة السياسات التسويقية والعكس احيانا صحيح وهو ان الاوكازيون والاقبال الشديد عليه قد شجع بعض المتاجر بالنسبة لبعض الاصناف على عدم الاهتمام بالتسعير المناسب والاهتمام بمتطلبات هذا التسعير الجيد والدليل على ذلك أيضا أن احد المتاجر المشهورة في الكويت والذي عرف بحسن الاختيار وكفاءة التسعير ومناسبته لم يلجأ الى الاوكازيونات الا في حدود ضيقة جدا بل لم يلجأ اليه بالمرة خلال الموسمين الحالي والسابق .

ثالثا : النشاط الاعلاني والتخطيط للحملات الاعلانية

لا شك ان المتجر الذي يحسن اختيار سلعة كما وكيفا ثم يضع اسعاره بناء على اسس واعتبارات سليمة ثم يقرن ذلك بسياسة رشيدة للاعلان ليؤدي دوره الترويجي السليم والمنشود، وبكون صادقا مع المستهلك في ترشيده ومساعدته واقناعه بمناسبة السلعة ومواصفاتها ومنفعتها بالقدر الذي حدد لها ايضا اقناعه بالثمن الذي يدفع فيها ومبرراته . كما يكون له دوره في الرد على الاعتراضات التي قد تثار تجاه المتجر وسياساته وفي تكوين السمعة والثقة لاسم المتجر وسياساته التسويقية المختلفة . كما يمكن ايضا للاعلان أن يكون له دور فعال في مساعدة المتجر على حل بعض مشاكل البيع التي قد تصادفه تجاه تصريف بعض السلع (١) وعليه وفي نهاية الموسم سوف يمكن ذلك المتجر من تحديد اهداف واضحة ومقبولة للاوكازيون او تخفيضات الاسعار وبالتالي لا يكون الاوكازيون في ذلك كله على حساب القصور غير المقبول في السياسات التسويقية الاخرى .

ومن دراسة علمية ميدانية عن الاعلان في الكويت (٢) ، يتضح لنا انه لا يوجد اي تخطيط علمي للنشاط الاعلاني في الكويت ، كما لا يقوم تنفيذ هذا النشاط على اي اساس علمي تطبيقي : ولا يوجد اي نظام لتقييم ما يتم من نشاط اعلاني على مستوى المشروع . كما ان الرسائل الاعلانية الموجهة معظمها عبارة عن رسائل اجنبية مستوردة وبلغات اجنبية وما يثار فيها من نقاط يبعد تماما عن جو وطبيعة مجتمع المستهلكين الذين توجه اليهم هذه الرسائل . هذا مع ان المنفق على الاعلان وكما جاء في هذه الدراسة

---

(١) راجع ذلك في :

أ — Maurice Mandel, Advertising, Prentice-Hall, N.J., 1968.

ب — Michael Laine, Advertising: The Marketing Appro ach, Grospy Lockwood and sons, London, 1968.

(٢) الدكتور محمود صادق بازرعه ، « الاعلان في دولة الكويت » دراسة ميدانية — ، مجلة الادارة والمجتمع ، الكويت ، يناير ١٩٧٣ ، ص ٢٤ .

ــ هو ٦٤٦٠٠٠ دينار ، ٨٠٦٠٠٠ دينـــار ، ٩٣٥٠٠٠ دينار كويتي في الاعوام ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠ على التوالي ولكن هذا الانفاق لا تسبقه اي دراسات او ابحاث لازمة في هذا المجـال . واخيرا اوضحت هذه الدراسة انه لا يوجد اي تنسيق بين النشاط الاعلاني واوجه النشاط او السياسات التسويقية الاخرى بل هي تعمـل منفصلة عن بعضها وبالتالي فلا يوجد اي تكامل بينها وهو ما يؤكد المشكلة والفرض موضع هذا البحث وهو ايضا ما يتنافى مع المفهوم الحديث للتسويق الذي سنشير اليه في اخر هذا البحث.

رابعا : سياسة الاوكازيونات :

بعد ذلك العرض السريع الذي لمسنا فيه وضع بعض السياسات التسويقية الهامة لـدى متاجر التجزئة التي تم استطلاعها ــ وعلاقـة ذلك بسياسة الاوكازيونات بما ساعد على القاء الضوء على المشكلة او الظاهرة التي تم ملاحظتها، كان لنا ان ننتقل الى بحث سياسة الاوكازيونات بشكل مباشر واكثر تفصيلا وبما يؤكد او ينفي تلك المشكلة والفرض الذي افترضناه لها ، ومما لا شك فيه ان تلك المشكلة قد ترجع الى عـدة اسباب أو فروض ، ولكننا ــ اخذنـا في هـذه الدراسة جانبا او فرضا واحدا وهو الاوكازيونات. وسوف نبدأ بعرض مفهوم الاوكازيونات ــ مـن وجهة النظر التقليديـة ومن وجهة النظـر الحديثة ــ ومدى علاقتها بالسياسات التسويقية، ثم نلقي نظرة عما يتم حيالها لدى تلك المتاجـر التي تم استطلاعها وهذا سوف يساعد على تأكيد او نفي المشكلة او الفرض المطروح او تبيان مدى حدته ، ثم ننتهي بعرض رأينا تجاه ما يجـب ان تكون عليه سياسة الاوكازيون ــ في ظـل الظروف التي تعيشها تلك المتاجر ــ وبما يمكن ان يكون مفيدا او مساعدا في معالجة تلك المشكلة وذلك الفرض الذي نحن بصدده .

ان المفهوم والاسلوب التقليدي للاوكازيونات يقوم على اساس وجود فترتين محددتين ــ كل في نهاية كل موسم ــ بهدف التخلص من الاصناف الراكدة والبضائع المخزونة التي وجد المتجر انها تزيد عن حاجته او طاقته البيعية خلال المـدة المتبقية من الموسم او العام وليس من الافضـل الاحتفاظ بها لموسم اخر ، وتلك البضائع التي تخضع لتغير الطراز او الموضة وتغير الاذواق ومن الافضل تنشيط تصريفها في موسمها وعدم الاحتفاظ بها مدة اطول او لموسم اخر ، وذلك مقابل شيء من التنازل عن الاسعار الحقيقية . وبالتالي يكون الاوكازيون وتخفيضات الاسعـار في نهاية كل موسم فرصـة للتخلص من هـذه البضائع والحصول بدلا عنها على الاموال سائلة تزيد من امكانية المتجر الشرائية والحصول على بضائع حديثة لعرضها في الموسم التالي . كما يخلص المتجر والمخازن من هذه البضائع بما يجعل المساحات والامكانيات المخزنيـة واماكـن العرض اكثر قدرة على تقبل كميات اخرى من البضائع ، وهذا كله يزيد من امكانية المتجـر على خدمة المستهلك ومقابلة رغباته واذواقـه المتعددة والمتطورة بكفاءة اكبر ، وهذا في حـد ذاته له فوائده وجوانبه الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فانه من المفروض ان المتجر يعتمد اساسا على سياساته التسويقية الرشيدة وعلى السياسة التسعيرية السليمة وعلى كفاءته الادارية فـي التنبؤ السليم وفي تنشيط مبيعاته وتحقيـق رقم اعمال مناسب وفي خدمة عملائه على مدار السنة بتقديم السلـع والخدمات السليمـة وبالاسعار التي تم تحديدها على اسس سليمة . فاذا ما جاء اخر الموسم كانت السلع المتبقية في حدود نسبة بسيطة مقبولة او معقولة بالنسبة (لمجمل نشاط المتجر خلال العام) يمكن للمتجر عن طريق الاوكازيـون وتخفيضات الاسعـار التخلص منها في فترة وجيزة بدلا من الاحتفاظ بها لموسم قادم وخاصة السلع التي تخضع لتغير الموضة او الطراز ، ويكون من الافضل التخلص منها ــ وبيعها في موسمها لطبقة من الجمهـور مقابل التغاضي عن جزء ــ ولو كبير من الارباح ــ وهذا بطبيعة الحال امر مقبول من الناحيـة التسويقية . كما ان بعض المتاجر قد تجد انـه من المناسب ايضا ان تدفع الاوكازيون بكميـات معينة من السلع تشترى خصيصا لهذا الغرض على اساس خدمة فئات معينة من الجمهور يهمها الاستفادة من تخفيضات الاسعار ولذلك فليس لدى هذه الفئة مانعا مـن ان تنتظر وتؤخـر الحصول على سلعة ما الى نهاية الموسم مقابـل ان تحصل عليها بسعر اقل ، وان بعض هـذه المتاجر قد لا يعود الى عرض نفس السلعـة ــ وخاصة سلع التسوق ــ بنفس الشكل والطراز

بعد فترة الاوكازيون بسعرها الاصلي الاعلى قبل الاوكازيون ، اذ قد يكون لذلك اثره السيىء في نفسية العملاء وشعورهم تجاه المتجر اي انهذه المتاجر تطرح فقط في الاوكازيون بكميات من السلع التي سوف يطرأ على اشكالهاوتصميماتها تغييرا معينا في الموسم التالي وعليه فلا عودة اليها مرة اخرى . وهذا ايضا امر مقبول من الناحية التسويقية . وبالتالي فانه في كلا الحالتين السابقتين لا يكون — الاوكازيون على حساب كفاءة الادارة او التسويق ولن يؤثر على اهتمام المتجر بكفاءة سياساته البيعيةوالشرائية على مدار السنة ، كما انه لن يؤثر على مبدا المساواة في خدمة المواطنين طالما ان سياسة المتجر في هذا الخصوص هي سياسة معلنة ومعروفة لجميع العملاء وان — التخفيضات هي تخفيضات صادقة ، كما ان هذه المتاجر تعلن عن السلع المعيبة بكل وضوح حتىبالنسبةللسلع ذات العيوب التي قد لا يكتشفها الفرد العادي.

ولكنا عندما نرجع الى المراجع الامريكية الحديثة في التسويق والمبيعات وتجارة التجزئة التي صدرت في السنوات الاخيرة لكي نستدل منها على ما يحدث في السوق الامريكي في تلك السنوات او على الاقل الوقوف علىوجهة النظر العلمية في الموضوع من قبل المتخصصين في شؤون التسويق من الامريكيين ، فقد تبين ان مراجع التسويق وادارة المبيعات (١) تكاد تخلو من موضوع عن الاوكازيونات كسياسة تسويقية يجب اتباعها وبالتالي يقوم المرجع بتناولها وشرحها وشرح طرق تطبيقها . اما مراجع « تجارة التجزئة » فانها ايضا لمتشر الىموضوع الاوكازيونات ومبيعات الفرص بمفهومهاالتقليدي الذي سبق عرضه ولكن بعضها تناول موضوع « تخفيضات الاسعار » ضمن السياسة السعرية او التسعيرية التي قدتلجأ اليها بعض المتاجر في ظل ظروف معينةوباساليب معينة — سنشير اليها — تختلف كثيرا عن هذا المفهوم او الاسلوب التقليدي . واعتقد ان السبب في ذلك يرجع الى ان التقدم العلميوالعملي فيالسوقالامريكي في مجال ادارة الاعمال والتسويق والاهتمام الواضحبرفع كفاءة السياسات التسويقية لدى شركات متاجر التجزئة الكبرى وما صاحب ذلك من القدرة الكبيرة على ربط السياسة الانتاجية برغبات المستهلك بناء على دراسات وبحوث التسويق المستمرة ، والكفاءة في تحديد الاحتياجات والشراء السليم ثمالتسعير السليم ومراقبة هذه السياسات رقابة فعالة ويقظة واولا بأول واحداث التعديل اللازم في الوقت المناسب . بجانب التنافس على تقديممختلف الخدمات للمستهلك وارضائهباستمرار ، اضف الى ذلك الاهتمام الكبير الملموس بالنشاط الاعلاني والترويجي وقيامه على اساس من الدراسات العلمية والتطبيقية وتخصيص الميزانيات الكبيرة له ،كل ذلك ادى الى تضييق دائرة الاعتماد على الاوكازيونات بمفهومها التقليدي التي كانت تسير عليه ، ولم يعد في طاقة ادارة هذا المتجر او لم يعد هناك مجال لان ينتظر المتجر الكبير نهاية الموسم ليجد لديه نسبة غير مقبولة من المخزون السلعي الذي لم يتمكن من تصريفه لكي يدفع به الى فترة اوكازيون تستمر شهرا مثلا ، كما لم يعد في طاقة تلك المتاجر ولم يعد في حسابها ان تنتظر فترة نهاية الموسم لكي تصحح ما اخفق او قصر فيه جهاز التسويق عن طريق اجراء تخفيض مؤقت في الاسعار لفترة شهر ثم تعاد الكرة مرة اخرى في موسم لاحق ثم في المواسم الاخرى التالية وهكذا . ان شركات المتاجر هذه لديها من الوعي الاداري والتسويقي والاحصائي والرقابي بما لا ترضى معه ان تقيم نشاطها على هذا الاساس ، كما انها تدرك وسط تلك المنافسة القوية السائدة ووسط هذا التقدم الاجتماعي

---

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال :

— Perry Bliss, «Marketing Management and Be- haviour Environment», Prentice-Hall, N.J., 1970.
— Britt and Boyd, «Marketing and Administra- tive Action», McGraw-Hill, N.Y., 1968.
— Westing and Albaum, «Modern Marketing Thought», The Macmillan Co., N.Y., 1970.
— Beckman and Davidson, Marketing, The Ronald Press, Co., N.Y., 1967.
— Edwin Charles, «Modern Salesmanship», Prentice-Hall, N.J., 1965.
— Allan Reid, «Modern Applied Salesmanship», Goodyear Publishing Co., California, 1970.
— Kenneth Brook, «Sales Horizons», Prentice Hall, N.J., 1968.

والعلمي والعملي في ميدان التجارة والتسويق الذي يحيط بها ، ان قيامها بالشراء والتسعير والبيع والاعلان بشكل غير سليم ثم انتظارهـا لنهاية الموسم لاجراء اوكازيون كبير محاولـة به التخلص من نسبة كبيرة مـن الاصناف ، ان ذلك لن يضمن لها الاستمرار في السوق الا لفترة محدودة . ان المنتجين انفسهم وقد اصبحـوا يعملون على اساس « الانتاج الكبير » ولا بـد ان يصحب هذا ايضا « التوزيع الكبير » ، وهذا لا يتأتى الا عن طريق موزعين ووسطاء ومتاجـر نشطة ترتفع كفاءتها التسويقية وعلى يقظـة مستمرة بحالة السوق اولا بأول وان لم يكن يوما بيوم ثم اجراء التعديل او التصحيـح المنـاسب في الوقت المناسب دون اي انتظار ــ تساعدها في ذلك اجهزتها الاحصائية والالكترونية وكفاءتها البشرية المتوفرة ــ وبالتالي كما قلنـا ان اللجوء الى تخفيضات الاسعار يتم في حدود معينـة وحسب اهداف وبأساليب معينة تختلف عـن تلك المفاهيم او ــ الاساليب التقليدية للاوكازيونات فقد ذكر احد المراجع الامريكية (١) ، ان متاجر التجزئة تقوم بعمليات التسعير باستمرار ، وقد تجد الكثير منها في اي لحظـة ان السعر الحالي لسلعة ما غير مناسب لاي سبب من الاسبـاب فتقوم فوراً باعادة النظر فيه ثم تعديلـه ، وان تعديل السعر بالتخفيض لدى معظم المتاجـر يرجع اساسا الى اكتشافها في الوقت المناسب خطأ التسعير الأصلي لهذه السلعة من الناحية العملية ، وقد تراوحت نسب التخفيض لـدى هذه المتاجر بين ٤٠٧ ٪ و ١٣٠٨ ٪ . كما ان بعض المتاجر قد يلجأ الى هذا التعديل في السعر بالنسبة لصنف ما لكي يحقق رقم مبيعات اكبر وذلك عندما يجد ان السعر الاصلي لن يحقق له رقم المبيعات الواجب تحقيقه وان السعر كان عاملا رئيسيا في ذلك . كما ان بعض المتاجر قد تلجأ الى تخفيض الاسعار بالنسبة لما يسمى «بالنمر المكسرة» وهي بواقي المقاسات او الاحجام من صنف ما . وان بعض المتاجـر ــ وليس جميعها ــ قد تستخدم احيانا تخفيضات الاسعار بالنسبة لبعض انواع السلع التي تخضع للتغير السريع في الموضة فمثل هذا الصنف قد يقـدم في اول عرضه بسعر ما لطبقة ما يهمها الحصول عليه في اول الموسم ولو بسعر مرتفع وخاصة اذا لم يكن معروضا مثله في متاجر اخرى ، ثم بعد ذلك اذا وجدت ان معدل الاقدام على شرائـه قد بدأ في الانخفاض او ان قوة تأثير السلعـة في وسط الموسم ثم قد يلجأ الى تعديل اخر في نهاية الموسم وذلك بهدف التخلص من بعـض الوحدات المتبقية من هذا الصنف تخلصا نهائيا. ثم يعلق مؤلف هذا المرجع بقولـه انه في هـذه الحالة لا يمكن ان يجد المستهلك من هذا الصنف الا بعض المقاسات او الاحجام او الالوان المحدودة، والا ــ كما نعتقد ــ دل ذلك على قصور جهـاز التسويق في المتجر .

وفي مرجع اخر من مراجع « تجارة التجزئة الامريكية (٢) ، نجده قد تناول ايضا موضـوع تخفيض الاسعار ضمن موضوع التسعير بشكل عام مشيرا الى انه كمحاولة ومن قبل المتجـر لزيادة ارباحه بشكل عـام او محاولـة لاعطـاء انطباع على اعتدال اسعار هذا المتجر ، تقوم بعض المتاجر باتبـاع وسيلة عملية مبـاشرة «Leader Pricing» وهي اختيار سلعة ما او اكثر معروف مستوى اسعارهـا السائـد في السوق ، وتسعيرها بسعر يحقق نسبة اضافة اقل من تلك التي يمكن ان تحققها بالفعل ، اي انه يمكن بالفعل بيع هذه السلعة بسعـر أعلـى من ذلك ، كما قد تتغالى هذه المتاجر في هـذه السياسة الى حد تسعير هذه السلعة بسعـر لا يغطي تكلفتها وهو ما يعرف بالـ «Loss Leader» ثم تقوم بالاعلان عن ذلك . ويعلق مؤلف هـذا المرجع بقوله ان تسميـة هـذا الاجراء بالـ «Loss Leader» هي في الحقيقـة تسميـة مغلوطة او غير واقعية ، لان هـؤلاء المسعريـن ــ وهم اذكياء ــ يأملون في زيادة اجمالـي ثم صافي ارباحهم العامة حيث يقومون بالاختيـار الحذر لهذه السلع ثم بتحقيق رقم مبيعات اكبر من هذه السلع ومن السلع المجاورة لها ، كما انهم يفطون انفسهم احيانا بالحصول على خصم خاص او خصم كمية من المنتجين او الموردين

---

(١) David Bachman, Retail Strategy and Structure, Prentic-Hall, New Jersey - U.S.A., 1969, P. 248.

(٢) Rom Markin, Retailing Management, The Mac- millan Company, New York-U.S.A., 1971, P. 469.

لهذه السلع . ثم يتابع المرجع حديثه عن الموضوع ذاكرا ان بعض المتاجر قد تستخدم اجراء تخفيض السعر كهدف ترويجي بصورة خاصة وسريعة فتقوم باختيار سلعة ما داخل قسم ما والاعلان عن اجراء خصم في السعر ليوم واحد او لنصف يوم واحيانا لمدة نصف او ربع ساعة ، الا ان بعض هذه المتاجر قد تشترط للاستفادة من هذا التخفيض أو هذا الخصم أن يكون المستهلك قد اشترى من المتجر سلعا اخرى بقيمة معينة .

هذا ويشترط لاستخدام سياسة الـ « Loss Leaders » توافر العوامل الاتية :

ـ ان تكون السلعة من السلع المعروفة المنتشرة الاستخدام .

ـ ان يكون انخفاض السعر الى الدرجة التي يمكن ان تجذب اكبر عدد ممكن من المستهلكين .

ـ الا يكون انخفاض السعر الى الدرجة التي يمكن ان تشكك المستهلك في انخفاض جودة السلعة عن جودتها العادية او تقلل من قيمة السلعة في نظره .

ـ أن تكون السلعة من السلع التي لا تشترى بكميات كبيرة للتخزين من قبل المستهلك .

ـ ان تكون من السلع ذات الطلب المرن الى درجة كبيرة .

ـ الا تكون من السلع المنافسة بشكل مباشر وقوى للسلع الاخرى التي يعرضها المتجر .

ثم يتابع صاحب المرجع حديثه عن ان اهداف اتباع سياسة تخفيضات الاسعار في هذه الحدود هي بشكل عام :

١ ـ ناحية ترويجية للمتجر .
٢ ـ زيادة عدد المشترين .
٣ ـ زيادة حركة دخول الافراد الى المتجر .

وبناء على ما تقدم ، لم يظهر لنا ما يدل على أن هناك اعتمادا اساسيا على ما يسمى بالاوكازيونات او مبيعات الفرص ، او ان تحقيق رقم المبيعات المناسب خلال العام اعتمد اساسا او الى درجة كبيرة على مبيعات الاوكازيونات ، او ان الاوكازيون سياسة يمكن ان تعوض ما يخفق او يعصر فيه جهاز التسويق او انها تكون سببا في اهمال او التمادي في اهمال وعدم معالجة قصور السياسات البيعية في متاجر التجزئة الكبيرة .

ويضيف الدكتور زكي العدوي استاذ التسويق بجامعة الكويت ــ والذي كان يدرس التسويق في جامعة امريكا حتى عام ١٩٧١ ــ ان القانون الامريكي ينص على ان المتجر الذي يعلن على تخفيض للاسعار لفترة معينة على سلعة او سلع معينة ولم يحدد كمية السلعة التي سوف يبيعها او يطرحها خلال فترة الاوكازيون فان لاي مستهلك اذا وجد ان هذه السلعة قد نفذت قبل مدة معقولة من نهاية مدة التخفيض ، الحق في ان يشتري السلعة بالسعر المنخفض في وقت لاحق ، وفي ذلك ضمانا لجدية التخفيض وتحقيقا للمساواة بين كافة المستهلكين .

واذا انتقلنا الى السوق الانجليزي فانه نتيجة لزيارة الباحث لانجلترا في صيف عام ١٩٧١ وزيارته لعدد من متاجر التجزئة الكبيرة في لندن ، وبالرجوع الى ما كتبه احد كبار الكتاب الانجليز المتخصصين في هذا المجال (١) ، تبين لنا ان السوق الانجليزي يعيش فترة انتقال بين الاسلوب التقليدي للاوكازيونات وبين المفهوم او الاسلوب الحديث لسياسات تخفيض الاسعار الجارية حاليا في الولايات المتحدة الامريكية ، ربما أن انجلترا لم تجار بعد التقدم الكبير السريع الذي حدث في امريكا في ادارة الاعمال وخاصة في التسويق او لان الانجليز بطبيعتهم ما زالوا يحافظون على كثير من التقاليد والنظم التي كانت متبعة . ففي انجلترا ما زالت فكرة تقسيم السنة الى فترتين قائمة ، كل فترة ستة شهور ، الاولى تبدأ من فبراير الى يوليو ، والثانية من اغسطس الى يناير وان هناك فترتين اساسيتين لاجراء اوكازيون **Sale** الاولى في نهاية موسم الشتاء والاخرى في نهاية موسم الصيف ، وذلك بهدف التخلص من البضائع الموسمية المتبقية وقبل وصول البضاعة الجديدة للموسم التالي وخاصة في متاجر التجزئة الكبيرة التي تشتري عادة بكميات كبيرة وعلى دفعات

(1) S. Eve Godfrey, Retail Selling and Organiza tion, Casell, London, 1967, P. 94.

سنوية قليلة تلبية لرغبة كثير من المنتجين او كبار تجار الجملة . ثم وعلى مدار السنة ايضا تتم تخفيضات مؤقتة في الاسعار في مناسبات معينة مثل عيد الفصح وعيد راس السنة الميلادية، ومناسبة العودة الى المدارس ، وعيد ميلاد المتجر نفسه ... الى غير ذلك من المناسبات.

وبجانب ذلك فانه على مدار السنة ايضا تقوم بعض المتاجر في اي وقت ما باختيار سلعة ما او اكثر او قسم ما بأكمله والاعلان عن وجود انخفاض مؤقت في الاسعار لمدة يوم او اثنين او اسبوع احيانا لهذه السلعة او هذا القسم.

ويقول كاتب هذا المرجع ان الهدف من كل ذلك هو هدف ترويجي بالدرجة الاولى ، وان الهدف الترويجي ــ من وجهة نظره ــ هو زيادة وخلق فرص جديدة للمبيعات وان هناك نوعين رئيسيين لترويج المبيعات هما :

1 — Store Events.
2 — Departmental Line Promotion and Selection of Certain Winning Lines.

وهما ما سبق ان اوضحناه .

ثم يضيف المرجع في مكان اخر (١) ، ان المتجر عندما يكتشف في اي لحظة عدم مناسبة السعر المقرر لاي سلعة فانه يقوم فورا باجراء تعديل لهذا السعر ، وعلى المتجر ان يكتشف ذلك في الوقت المناسب وان يلاحظ عدم تكرار خطأ سياساته او تقديراته السعرية .

ومن ذلك ايضا يمكن ان نصل الى نفس النتيجة السابقة بالنسبة لسياسة الاوكازيونات او تخفيضات الاسعار وعلاقتها بالسياسات التسويقية .

وفي الكويت حدد القانون (٢) ، شهري يونيو وديسمبر من كل سنة لاجراء التخفيضات العامة (الاوكازيون) ثم اجاز استثناء من ذلك امكان اجراء الاوكازيونات على الاقمشة والكماليات (النوفوتيه) في شهري مارس ويوليو . ولا بد في كل الاحوال الحصول على اذن من وزارة التجارة والصناعة واشترط تقديم قائمة تضمن السلع التي يشملها التخفيض واسعار تكلفتها الحقيقية واسعار البيع قبل التخفيض والسعر المقترح خلال فترة التخفيض المصرح بها وعلى المتجر بعد انتهاء فترة الاوكازيون ان يقدم قائمة بالمبيعات واثمان البيع ، ويجب الا يقل مقدار التخفيض عن ٢٠ ٪ من ثمن البيع قبل التخفيض ولا يجوز اجراء التخفيض على اسعار البضائع اكثر من مرتين في السنة الواحدة ويحظر بيع او عرض البضائع التي لا يشملها التخفيض طيلة مدة التخفيض وان تختص وزارة التجارة والصناعة بمراقبة ذلك والاشراف عليه .

وبناء على ما سبق ذكره في مجال السياسات التسويقية لدى متاجر التجزئة التي تم استطلاعها ومن خلال مناقشة الباحث مع مدراء هذه المتاجر عن موضوع الاوكازيون ثم المقابلة المتعمقة التي تمت مع المسؤول عن قسم الاسعار ومكافحة الغش التجاري بمراقبة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة الكويتية والتي يدخل ضمن مسؤولياتها شعبة الاوكازيون (وقد انشئت هذه المراقبة في ١٩ ـ ١ ـ ١٩٧٢) قد لوحظ ان معظم المتاجر التي تم استطلاعها تعتمد كثيرا على الاوكازيون وتخفيضات الاسعار في تصريف بضائعها وفي تنشيط مبيعاتها دونما خطة معينة او سياسة محددة ودونما تمييز لسلع دون الاخرى ودونما سياسة سعرية سليمة ودونما مراعاة لمبدا المساواة في خدمة المواطنين وشعورهم تجاه قطاع تجارة التجزئة في الوطن. وان بعض المتاجر تعتبر الاوكازيون وسيلة للحصول على اكبر قدر من الارباح تحت ستار تخفيض وهمي في الاسعار او تخفيض بسيط جدا لا يتناسب مع الضجة الاعلانية التي يثيرها المتجر حول الاوكازيون، او عرض سلعا بها بعض العيوب الغير ظاهرة ، او وضع اسعار منتجات الدرجة الاولى على منتجات او خامات درجة جودة اقل ثم اجراء نسبة من التخفيضات عليها وهو في الحقيقة تخفيض وهمي بالاضافة الى ان بعض المتاجر وصلت نسبة مبيعاتها خلال فترة الاوكازيون الى ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ من اجمالي مبيعاتها خلال العام ، واحد المتاجر وصلت هذه النسبة لديه الى ٦٠ ٪ هذه المتاجر تجد في الاوكازيونات

---

(١) نفس المرجع السابق ذكره ، ص ١٧١ .

(٢) قرار وزاري رقم ١١ لعام ١٩٦٦ ، والقرار الاداري رقم ٦ لعام ١٩٦٧ الصادران من وزارة التجارة والصناعة بالكويت.

تعويض لما اخفق فيه جهاز الشراء ـ والتسويق في المتجر وعوضا عن السياسات التسويقية والادارية الرشيدة القائمة على اسس سليمة كما تجد بعض المتاجر انه لا ضرر من المغالاة في الاسعار وفي هامش الربح ـ دونما اساس علمي ـ ما دامت ستجد الفرصة امامها سانحة لاجراء اي تخفيضات تراها في الاسعار وعلى اي اصناف تراها من السلع أو ترى انها لم تقنع بمقدار مبيعاتها منها خلال الموسم في ظل الاسعار المرتفعة التي وضعتها جزافا .

والتلاعب في الاسعار ، اعتمادا على الاثر الذي قد تحدثه فكرة التخفيض على سرعة وسهولة القرارات الشرائية لدى الكثير من الافراد لدى مجتمعاتنا النامية وخاصة ان وسائل الرقابة لدى وزارة التجارة وامكانياتها لا تمكنها من اكتشاف وتسديد تلك الاساليب وهذا ما هو واقع فعلا ، او ان هناك من الظروف ما يجعلها لا تستطيع توقيع جزاءات جذرية ، ومن البديهي ان كل ذلك له اثره السيىء على مستوى هذه المتاجر حاليا ومستقبلا وعلى نفسية المستهلك وعلى شعور المواطنين والزائرين تجاه قطاع تجارة التجزئة بالاضافة الى ان ذلك يقلل من جدية المتجر في الدراسة والبحث عن وسائل لرفع كفايته التسويقية على اسس علمية وبالتالي يصبح هذا الوضع في راينا احد العوامل الرئيسية التي ادت الى انخفاض مستوى الادارة والتخطيط والسياسات التسويقية لدى العديد من المتاجر ولا اقول جميعها في الكويت ، حيث وجدنا القليل من المتاجر الناجحة ـ كما سبق وان نوهنا ـ يقل اعتمادها كثيرا على الاوكازيون واحيانا لا تلجأ اليه كلية ، وانها اذا لجأت اليه فانها تؤكد ان ذلك بالنسبة لبعض السلع وليس كلها ، خاصة تلك السلع التي تخضع لتغير الموضة او الطراز وانها تؤكد ايضا ان ذلك ليس على حساب كمية مبيعاتها على مدار العام او الموسم ، اي ان الاوكازيون بالنسبة لها هو عامل مساعد او يرتب فائدة اضافية وهي تعلل ان ذلك يرجع الى كفاءة سياساتها الشرائية والبيعية والتسعيرية والاعلانية ، وسمعتها وثقة العملاء بها .

من كل ما تقدم تظهر لنا المشكلة وفروضها على النحو التالي :

١ ـ ان هناك قصورا في تخطيط واداء بعض السياسات التسويقية الهامة لدى معظم المتاجر التي تم استطلاعها ، وعدم قيام هذه السياسات على اسس علمية سليمة .

٢ ـ ان الاوكازيونات وتنزيلات الاسعار هي احدى السياسات التسويقية الهامة التي يشوبها ايضا هذا القصور .

٣ ـ ان هناك علاقة بين السياسات التسويقية الرئيسية ومدى كفاءتها وكفاءة القائمين عليها وبين الاوكازيونات سياسة ومفهوما واسلوبا ومدى الاعتماد عليها .

وانه ، وان كنا قد حصرنا بحثنا هذا حول موضوع الاوكازيون ، الا اننا لا نعني بذلك انه ليس هناك اسبابا او فروضا اخرى هامة وراء قصور هذه السياسات التسويقية في هذه المتاجر لم تكن موضع هذه الدراسة .

ولا شك ان الاوكازيونات وتنزيلات الاسعار تعتبر من السياسات التسويقية الهامة التي يجب الاعتناء بها ضمن البرنامج التسويقي المتكامل للمتجر ، هذا بالاضافة الى ارتباط الاوكازيونات وعلاقتها بالسياسات التسويقية الاخرى والى اي مدى تكون حدودها ـ في ظل لمسنا ذلك من العرض السابق .

وعليه سوف اعرض لوجهة نظري في سياسة الاوكازيونات وعلاقتها بالسياسات التسويقية الاخرى والى اي مدى تكون حدودها ـ في ظل الظروف القائمة لمتاجر التجزئة ـ مما قد يساهم في معالجة المشكلة والفرض موضع البحث ، تاركا بحث النواحي التنفيذية والتنظيمية للاوكازيونات ـ وهي هامة ـ لدراسة اخرى . ولكني أحب اولا ان انوه الى انه في رأينا ايضا ان غرفة تجارة الكويت لما لها من مسؤولية توجيهية لهذه المتاجر، ووزارة التجارة والصناعة ـ وهي جهة الاختصاص ـ عليهما ان تقوم بدراسة الموضوع من كل جوانبه لكي تعرف متى وكيف تتدخل عندما يكون هناك داعيا لهذا التدخل طالما ان مصلحة المستهلك هي الهدف الرئيسي . وان التوجيه او التدخل لا يؤثر على سمة هذا النظام طالما كان الهدف هو حماية المستهلك وخدمة الاقتصاد والمجتمع ووحداته الاقتصادية وفي رأينا ان مجتمعاتنا النامية هي

في اشد الحاجة الى هذا التوجيه او التدخل مفترضين انالاجهزة الحكومية في هذهالمجتمعات تتوافر لديها الامكانيات والقدرات الاكبر وهي الاكثر حرصا على الاهداف الاجتماعية والاقتصادية . وان يكون هدف التدخل :

— خدمة وحماية المستهلك .

— خدمة الوحداتالاقتصاديةنفسها ورفع كفايتها .

— خدمة الاقتصاد القومي .

ولا شك ان هذه الجوانب او النواحي الثلاث تكون في الدول النامية في أمس الحاجة عن غيرها الى التوجيه والتدخل تحقيقا لخدمة افضل واداء افضل وكفاءة افضل اي انني ارى ان مدى التوجيه او التدخل الحكومي يرتبط بمستوى المجتمع ووحداته الاقتصادية وهل هو مجتمع متخلف او نام ام مجتمع متقدم وما هي درجة تقدمه ، وذلك اكثر من ارتباطه بنوع النظام السائد (نظامرأسمالي او اشتراكي). كما ان التوجيه او التدخل الحكومي يمكن ان يرتبط ايضا بطبيعة ونوعية التصرفات التيتقدم عليها المستهلك والتي تقدم عليها الوحدات الاقتصادية في المجتمع وهل هي تصرفات واعية رشيدة ام هي عكس ذلك . وما نحب ان ننوه اليه هنا هو ان الاجهزة المعنية او الجهاز الحكومي عليه ان يعرف متى يتدخل وكيف يتدخل حتى يكون لتوجيهاته وتدخلهاثرا فعالا، ثم عليه ان يوفر امكانيات هذا التدخللانه عندما يتدخل لا بد وان يراقب لكي يتأكد من فاعلية تدخله ومدى تنفيذ توجيهاته ، وهذا بدوره يحتاج الى توفر امكانيات الرقابة سواء كانت امكانيات بشرية متفهمة او امكانيات تنظيمية ، ولكي يعرف متى وكيف يتدخل عليه ان يدرس اولا ، وعندما يدرس لا بد وان تكون دراسته وافية وعلمية وواقعية في الوقت نفسه ، ولهذا متطلباته التي لا مجال للخوض فيها في هذا البحث ومن اهمها دراسة متخصصة فيسياسات التسويق واثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان الاوكازيون كأحد السياساتالتسويقية التي يجب ان تكون جزءا من البرنامج التسويقي المتكامل للمتجر ، تؤثر فيه وتتأثر به سلبا او ايجابا ، ونحن نريد ان يكون هذا التأثير ايجابيا، اي تكون سياسة الاوكازيون لها نفس التأثير التسويقي الايجابي كغيرها من السياسات التسويقية الاخرى لا تكون عاملا معوقا او عاملا يقف دوره عند حد تعويض القصور الغير مقبول في السياسات التسويقية الاخرى . ثم واحيانا يكون احد اسباب التمادي في هذا القصور او عدم جدية القضاء عليه وبما قد ينتج عنه — كما حدث ويحدث اتباع اساليب غير مشروعة او غير مقبول علميا وتسويقيا للحصول من الاوكازيون على اكبر دخل ممكن اعتمادا فقط على الاثر النفسي الذي يحدثه مجرد ظاهرة تخفيض الاسعار . او نتيجة اخفاق جهاز التسويق في الشراء الجيد وفيالتسعير والترويج السليمين . بل المطلوب هو سياسات تسويقية وبيعية جيدة بناء على توقعات رشيدة وتجاوبا مع رغبات المستهلك ثم تأتي الاوكازيونات وتنزيلات الاسعار بعد ذلك لتحقق الفائدة والمنفعة الحقيقية او الاضافية للمستهلك وللمتجر لا ان تكون على حساب هذا المستهلك او على حساب كفاءة المتجر الادارية وكفاءة سياساته التسويقية — بشكل مباشر او غير مباشر — وعلى هذا الاساس ايضا يتم تقييم الاوكازيون وتقييم نتائجه .

وتحقيقا لهذا الهدف ، وفي ظل الظروف والامكانيات البشرية والاداريةوالتسويقية لمتاجر التجزئة في الكويت — وفي كثير من البلاد العربية — والظروف الاجتماعية المحيطة بالاضافة الى ان القانون قد حدد فترتينمعينتين لاجراء الاوكازيونات ، وبالتالي فان السياسة المقررة يجب ان تأخذ في حسبانها هذه الظروف القائمة ولكنها في الوقت نفسه تكون عاملا على تحسين هذه الظروف شيئا فشيئا حتى تتوفر لها الايجابية في المساهمة في معالجة المشكلة والغرض الذي افترضناه ، وعليه لا يكون عمليا ان نقرر العزوف عن المفهوم التقليدياو الاسلوب التقليدي للاوكازيون والقفز فجأة الى تلك الاساليب الحديثة لتخفيضات الاسعار حيث تكون بذلك قد تمسكنا بالشكل دون الجوهر وفرضنا اسلوبا لم تتوفر متطلباته وامكانياته كما في الولايات المتحدة مثلا حيث تتوفر الامكانيات والاحصائيات في الخبرات البشرية والكفاءة التسويقية والابحاث والدراسات

المستمرة للسوق والمستهلك واليقظة المستمرة بحالة السوق والمتجر وحركة الاصناف تفصيلا والتجاوب الفوري وفي الوقت المناسب مع اي مشكلة تظهر او لتحقيق رغبة المستهلك سواء باضافة او حذف صنف ما او اجراء تعديل او تخفيض لسعرها . وان كان هذا لا يمنع المتاجر المتقدمة من أن تستفيد من التجارب والمفاهيم والاساليب الحديثة في ادارة الاعمال والتسويق.

وفي هذا الاطار ، وعلى اساس وجود فترتين محددتين للأوكازيون في كل عام ، وفي ظل الظروف القائمة ، فان متاجر التجزئة محل البحث (متاجر المتنوعات والمتاجر المتخصصة) - ومن بينها من يتمتع بدرجة ما من الكفاءة التسويقية والكثير منها ما هو دون ذلك ومن بينها وهو قليل من يتمتع بدرجة كبيرة من هذه الكفاءة - فان معظم هذه المتاجر تجد نفسها في حاجة الى فترتي الاوكازيون هذه ولكن بدرجات متفاوتة ، فسوف أعرض بشكل عام ثلاث وجهات نظر بديلة لسياسة الاوكازيونات في حدود الاسلوب التقليدي ومقبولة علميا من وجهة نظرنا وخاصة في ظل الظروف القائمة كما اشرت - ويمكن لكل متجر ان يختار من بينها حسب ظروفه وامكانياته - بما قد يساهم في معالجة المشكلة والغرض موضع البحث .

وجهة النظر الاولى تنظر الى نظام الاوكازيونات نظرة اعتدال حيث يلجأ اليه فقط في ظروف معينة ، ووجهة النظر الثانية تؤيد نظام الاوكازيونات تأييدا كبيرا ، ووجهة النظر الثالثة تعارض تماما فكرة الاوكازيون .

وجهة النظر الاولى :

وهي التي تنظر الى الاوكازيون نظرة معتدلة حيث لا يستخدم الاوكازيون الا للتخلص من المخزون السلعي من البضائع الراكدة فعلا او غير المرغوب احتفاظ بها وخاصة تلك التي تخضع كثيرا لتغير الموضة أو الطراز ويحتمل أو ينتظر تغير « موديلها » او قد تغير بالفعل ، وبالتالي يكون الاوكازيون مفيداً جدا للمتاجر من هذه الناحية فقط حيث يمكنها خلال فترة قصيرة وسريعة من التخلص من هذه الاصناف وتخليص ارفف المتجر ومخازنه منها ثم ابدالها بأموال نقدية تزيد من مقدرة المتجر على توفير غيرها من الاصناف الجديدة وذات الاذواق الحديثة بما يقابل رغبات المستهلك المتجددة ويرتقى بأذواقهم ويشبع حاجياتهم المتطورة وعليه تكون المصلحة مشتركة بين المتجر والمستهلك .

وطبقا لهذه السياسة لا يقوم المتجر بطرح كل بضائعه واصنافه في فترة الاوكازيون بل نجد ان تخفيضات الاسعار محصورة في تلك السلع والاصناف التي ينطبق عليها التعريف السابق وقد يحتجز المتجر اصنافا كثيرة لا يعرضها في التنزيلات وبالتالي ايضا سوف تختلف نسبة ما قد يعرضه المتجر في فترة الاوكازيون من موسم الى آخر وطبقا لهذه السياسة ايضا يصبح الاوكازيون ونسبة ما يعرض فيه من بضائع او نسبة ما يباع فيه الى مبيعات العام او الموسم احد العناصر الهامة للحكم على كفاءة المتجر التسويقية ومدى سلامة سياساته التسويقية وسلامة قدرته على التنبؤ بالمبيعات وسلامة خطته البيعية والشرائية بمعنى ان - الذي ينجح في هذه الامور لن يجد في مخازنه في نهاية الموسم من هذه الاصناف من البضائع الا القدر المعقول المناسب الذي يخضعه او يخضع بعضه لسياسة التنزيلات وبالتالي يجد نفسه في حاجة الى الاعتماد على الاوكازيون في تنشيط مبيعاته الا في حدود ضيقة ومعقولة. ومن الناحية الاخرى ولهذا اهميته العملية عندما تكون هذه هي سياسة المتجر نحو موضوع الاوكازيون فانه سيكون مضطرا او انه سيعمل جاهدا على الاهتمام بتخطيط مبيعاته ومشترياته والتنبؤ السليم» باحتياجات السوق وامكانياته البيعية ثم الاهتمام بوضع السياسات التسويقية السليمة وخاصة سياسة التسعير والاعلان والعرض والبيع واختيار الاصناف والاذواق والاشكال والمقاسات والالوان المناسبة .. الخ وكل هذا يرفع من الكفاءة الادارية والتسويقية للمتجر كما ان شراء بعض الافراد لبعض السلع بأسعار مخفضة لن يضير ما سبقهم الى الشراء بأسعار اعلى حيث ان نسبة المعروض اثناء الاوكازيون هي نسبة ضئيلة وان التشكيلة

محدودة اي في حدود ما تبقى وفي نهاية الموسم ومن اشكال او الوان او اذواق او مقاسات محدودة فضلا عن انهم قد تحملوا مغبة الانتظار لنهاية الموسم للحصول على سلع في نهاية موسمها بأسعار اقل . اي انه في ظل هذه السياسة لا ضرر على مبدأ المساواة بين المواطنين ولا خوف على جدية المتجر واهتمامه برفع كفاءته التسويقية والادارية .

اما وجهة النظر او السياسة البديلة الثانية :

وهي تقوم على تأييد الاوكازيون تأييدا كبيرا وتشجعه كسياسة تسويقية لها اهميتها فهي ترى ان المفهوم الاساسي للأوكازيون وهو التخلص من البضاعة الراكدة الغير مرغوب الاحتفاظ بها للموسم القادم وخاصة تلك التي تخضع لتغير الموضة او الطراز ، هدف لا يكفي قصر الاوكازيون عليه ، حيث ان الاوكازيون فرصة ترويجية تجد صدى كبيرا لدى الكثير من المستهلكين لا يجب عدم الاستفادة منها تسويقيا بل وان كثيرا من فئات المجتمع تتطلع الى فترة التنزيلات للحصول على بعض احتياجاتها بأسعار اقل وهي في سبيل ذلك تنتظر آخر الموسم ، اولا يكون لديها مانعا من شراء بعض السلع في نهاية موسمها اولا يهمها مجاراة الموضة في اول ظهورها ولا يهمها الحصول على الحديث من السلع بمجرد ظهورها وان من يفعل ذلك لا مانع من أن يدفع اكثر مقابل من ينتظر ومن هنا لا بأس من اختلاف سعر الشراء الذي يشتري به كلا المستهلكين ، وبهذا ومن وجهة النظر هذه نكون قد حققنا فائدة تسويقية للمتجر وفي الوقت نفسه راعينا فئات المستهلكين وقدراتهم الشرائية بالقدر الذي يمكن مراعاته وبالتالي تحققت الفائدة الاقتصادية والاجتماعية وعليه فان وجهة النظر هذه ترى ان قصر الاوكازيون في حدود ما تهدف اليه السياسة البديلة الاولى وهو ان اعتبار الاوكازيون فرصة للتخلص من البضائع الراكدة او المتقادمة او المتبقية فقط سوف تؤدي الى ان بعض المستهلكين الذين يلجاون للشراء في فترة الاوكازيون قد لا يجدون حاجتهم من السلع سواء من ناحية الصنف او اللون او الذوق او المقاس او غيره لثلاثة اسباب اولها ان السلعة او الصنف التي قد يحتاجها هذا المستهلك لم تكن ضمن الاصناف المتبقية او المتقادمة فلم تعرض في الاوكازيون ، ثانيا : او ان هذه السلعة المرغوبة قد تكون احتجزت ولم تعرض في الاوكازيون ، لانها ليست من الاصناف الراكدة او التي تخضع للتقادم وتغير الموضة او انها لا تحتاج الى تشجيع حوافز الشراء لدى المستهلك او ان لدى المتجر ما يكفيه من العملاء المستعدين لدفع ثمن اعلى في هذه السلعة وبالتالي لم تعرض في فترة الاوكازيون ، والسبب الثالث هو ان هذه السلعة ربما تكون قد عرضت في الاوكازيون ولكن بوحدات محدودة في حدود ما تبقى منها في نهاية الموسم فاقبل بعض المستهلكين على شرائها فلم يجدها الكثيرين بعدهم اي ان القليل غيرهم قد سبقهم اليها وهذا يفسر احيانا الضغط الشديد الذي قد نلاحظه في اول يومي الاوكازيون . وهذا ما سيحدث طبقا لوجهة النظر الاولى وهذا بدوره يتعارض مع الهدف من الاوكازيون التي تنادي به وجهة النظر الثانية ، وعليه فهي تنادي ايضا بأن تعد المتاجر نفسها لاستقبال الاوكازيون وتعمل مسبقا وخلال فترة مناسبة على توفير البضائع اللازمة لفترة الاوكازيون سواء من ناحية الكم او الكيف ، وان تعتبر الاوكازيون :

١ — فرصة هامة للتخلص من المخزون الزائد عن الحاجة ثم من السلع التي لم تصادف رواجا اثناء الموسم سواء نتيجة سوء تقدير الطلب او لظروف طارئة او لاي سبب من الاسباب .

٢ — فرصة هامة للتخلص من الاصناف المتقادمة ومن « الثمرة المكسرة » والتي يصعب تصريفها في غير أوقات الاوكازيون .

٣ — فرصة لمساعدة الجمهور على الاقدام على شراء ما يحتاجونه وخاصة هؤلاء الذين يكونون في حاجة الى تخفيضات الاوكازيون وهؤلاء الذين لا يقدمون على الشراء كثيرا من بعض المتاجر الكبيرة المشهورة في الاوقات العادية اي في غير اوقات الاوكازيون وهؤلاء الذين لا يكون لديهم مانعا من الانتظار وشراء السلع في نهاية موسمها نظير سعر اقل .

٤ — فرصة لزيادة المبيعات وتنشيطها وخاصة من السلع التي لا يكثر عليها الطلب او

لم يكن كافيا على مدار السنة وبالتالي تكون الارباح الاقل في الوحدة مع زيادة حجم المبيعات مؤدية الى اجمالي ربح أكبر يزيد من قدرات المتجر المالية .

٥ ـ فرصة هامة لتوفير قدر اكبر من السيولة تزيد من الكفاءة التجارية والتسويقية للمتجر وتزيد من تجاوبه مع عرض كل جديد متطور بالكم والكيف المناسبين وبالتالي تزيد من قدرته على خدمة المستهلك .

٦ ـ يمكن للمتجر ان يستفيد من فترة الاوكازيون كفرصة اعلانية وترويجية هامة يعمل فيها على جذب وكسب عملاء جدد يعرف جيدا ان الاوكازيون كان السبب الرئيسي والمباشر في اقدامهم على دخول المتجر ربما لاول مرة وبالتالي عليه ان يعمل على كسب واضافة نسبة منهم الى الى عملاءه الدائمين .

٧ ـ يستطيع المتجر ان يستغل تزاحم الجمهور وتواجده في المتجر خلال فترة الاوكازيون بأن يجري بعض الابحاث والدراسات التسويقية المناسبة سواء عن طريق الملاحظة العلمية او الاستقصاء بتوجيه قوائم اسئلة سريعة او عن طريق اجراء تجارب علمية .

٨ ـ واخيرا فان القانون هنا لا يسمح باجراء اي تنزيلات في الاسعار والاعلان عنها في أي وقت من الاوقات خلال السنة بما يتيح الفرصة مثلا امام المتجر في التخلص من سلعة ما عندما تنشأ الحاجة الى ذلك ولكن القانون حدد ذلك ولجميع المتاجر فترتين محددتين خلال العام (فترة في نهاية كل موسم) وبالتالي كان لا بد من استغلال تلك الفترة .

ان مسألة استغلال فترة الاوكازيون استغلالا كاملا قد تجعل المتجر يعتمد عليه كثيرا في تصريف مبيعاته او نسبة كبيرة منها بما قد يجعله يهمل الاعتناء بسياساته التسويقية خلال الاوقات العادية فهذه ـ من وجهة النظر التي نحن بصددها ـ لا يجب ان نلقي بتبعتها على سياسة الاوكازيون : انما هي متروكة لوعي اصحاب المتجر والقائمين على ادارته وضرورة معرفتهم بالواجبات الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتقهم وبدور الوحدات الاقتصادية التي يديرونها في مجتمعهم .

كما انه بالنسبة الى نسبة ما يباع في فترة الاوكازيون الى اجمالي مبيعات المتجر خلال العام او الموسم كله واستخدام هذه النسبة في الحكم على كفاءة المتجر الادارية وكفاءة سياساته التسويقية بشكل عام وعلى مدار السنة واهمية ان تكون هذه النسبة في أضيق الحدود كما تقول وجهة النظر الاولى ، فليس هناك ما يمنع من استخدام هذا القياس في ظل وجهة النظر الثانية ايضا . وعلى هذا الاساس فلا مانع من ان تدفع المتاجر بكميات كافية وتشكيلية كاملة من السلع في نهاية الموسم في فترة الاوكازيون لزيادة حجم مبيعاتها ولخدمة طبقات او فئات معينة من الجمهور شريطة الا يكون ذلك على حساب سياساتها التسويقية السليمة وكفاءتها الادارية على مدار السنة او على حساب سياسة سعرية سليمة او على حساب رقم مبيعاتها العام خلال السنة وعلى ان يكون من الافضل الا تكون هذه السلع هي نفسها التي يعود المتجر الى عرضها بسعر اعلى بعد فترة الاوكازيون بقدر الامكان ، وان تكون سياسة المتجر معلنة وواضحة للجمهور وان تراعى الصدق والامانة وان يتوفر لدى الدولة جهاز الرقابة الفعال لحماية المستهلك حماية حقيقية ضد اي تلاعب او اساليب وهمية او غير سليمة قد تتبعها بعض المتاجر وهنا وبلا شك سيكون عبء الجهاز الحكومي عبئا لا يستهان به يتطلب كفاءة وكفاية بشرية وكفاءة تنظيمية .

اما وجهة النظر او السياسة البديلة الثالثة

فهي تعارض سياسة الاوكازيون معارضة نهائية حيث تعتبر أن سياسة الاوكازيون يجب اعادة النظر فيها لان الكثير من المتاجر او الشركات التجارية في بلادنا العربية في واقع الامر تعتمد اعتمادا كليا على فترات الاوكازيون للتخلص من المخزون السلعي المتراكم لديها وتلك تنبيء بوضوح عن ضعف وسوء التسويق والادارة بل وتؤدي الى ذلك ، لان التسويق السليم يقوم على الاعداد السليم لما هو منتظر بيعه من كل مجموعة سلعية وفقا للتقدير السليم لاحتياجات ورغبات وقدرات السوق ثم وضع واستخدام السياسات التسويقية السليمة التي تحقق الهدف المخطط له بشكل سليم . كما ان بعض المتاجر قد درجت على مقارنة مبيعات

الاوكازيون في السنة الحالية مثلا بمبيعات الاوكازيون في السنوات السابقة للحكم على نجاح المتجر وقياس كفاءته التسويقية على اساس زيادة رقم المبيعات الاجمالي خلال العام الحالي عن العام السابق مثلا مع انخفاض نسبة مبيعات الاوكازيون في هذا العام عن العام السابق ، اي انه كلما زادت مبيعات المتجر مع قلة الاعتماد على الاوكازيون بل وعدم الاعتماد عليه كلية كان هذا دليلا واساسا افضل لقياس كفاءة المتجر الادارية وكفاءة سياساته التسويقية . وبالتالي يحل التسويق الجيد على مدار السنة محل الاعتماد على تنزيلات الاسعار في آخر الموسم للتخلص من المخزون السلعي مهما كان قدره . وان جهاز التسويق الجيد هو الذي يستطيع بخبرته ان يحدد لكل قسم احتياجاته واصنافه وتشكيلته بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية للسوق دون افراط وبالتالي يتحقق لكل قسم ان ينتهي من مبيعاته المقررة في نهاية كل موسم دون ان يكون لديه فائض من المخزون الا في حدود القدر الواجب الاحتفاظ به او في حدود القدر المعقول فلا يجد القسم أو المتجر امامه في نهاية الموسم كمية غير مقبولة من المخزون السلعي لم يستطع تصريفها خلال العام فيضطر ان يدفع بها الى الاوكازيون وتنزيلات الاسعار التي نراها أحيانا كبيرة بما لا يتفق مع الصالح العام ومع سمعة المتاجر ومع تجارة التجزئة في الدولة كقطاع يعمل على توصيل السلع الى المستهلك الاخير في جميع الاوقات والمناسبات بالاسعار المناسبة والموحدة دون تفضيل بل يجب أن يكون هذا القطاع في خدمة المستهلك في اي وقت على مدار السنة وبقدر واحد تقريبا من المساواة ، وهذه هي النقطة الثانية في وجهة النظر الثانية وهي ان تنزيلات الاسعار بتلك الصورة اي التي نراها بنسبة كبيرة وعلى معظم او كل سلع المتجر دون تمييز لما يخضع للموضة وتغيرها وما لا يخضع او ما هو قديم او متقادم وما هو حديث لدرجة ان الكثير من السلع يباع قبل الاوكازيون بسعر ما ثم في فترة الاوكازيون بتخفيض كبير ثم تعود نفس السلع الى سعرها الاول بعد انتهاء الاوكازيون الامر الذي يعتبر عدم مساواة ومفاضلة بين المستهلكين في اوقات معينة وخاصة هؤلاء الذين لا يستطيعون او لم يستطيعوا انتظار فترات الاوكازيون لسبب خاص باحتياجاتهم للسلعة في اوقات معينة او لعدم تاكدهم من امكان وجود ما يريدون في فترة الاوكازيون ، بالاضافة الى ان هذا يشكل اثرا نفسيا لدى هؤلاء المستهلكين تجاه تلك المتاجر.

واخيرا يعتمد اصحاب وجهة النظر الثالثة هذه على الاعتبارات التالية :

١ ـ بعض المتاجر لا تهتم برفع وتحسين كفاءتها الشرائية والتسويقية والادارية حيث يجدون الاوكازيون عاملا رئيسيا لتصريف ما يتبقى من المخزون السلعي أيا كانت كميته وان لم تكن هناك فرصة اساسية للمتجر وهي الاعتماد على الاوكازيون لما افرط جهاز التسويق في الشراء كما ونوعا ولما اهمل سياسات التسويق بل سيجد ان اهماله للشراء والتسويق سيؤدي الى مخاطر عديدة وهذا يتنافى مع ما ندعو اليه من اهمية ارتفاع الكفاءات الادارية لدى الوحدات الاقتصادية في المجتمع .

٢ ـ بعض المتاجر لا تهتم بالتسعير المناسب للسلعة على مدار السنة طالما سيجيء الاوكازيون وتنخفض فيه الاسعار الى القدر المناسب بل ان بعض المتاجر قد يغالي في تسعير سلعة في الاوقات العادية حتى يكون هناك مجالا واضحا للتخفيض في فترة الاوكازيون بل والعكس ايضا صحيح بالنسبة لبعض المتاجر اي ان هذه المتاجر قد تغالي في تسعير السلعة في الاوقات العادية لتعوض شيئا من التخفيض الكبير الذي تراه ضروريا في الاوكازيون حتى تجلب اكبر عدد ممكن من العملاء او حتى تتمشى مع المتاجر والشركات المنافسة .

٣ ـ بعض المتاجر تلجأ الى التلاعب وطرق ملتوية وغير صادقة في تضليل الجمهور او الى تنزيلات وهمية وذلك بالنسبة لنسب التخفيض المعلنة او نوعية البضائع المعروضة اعتمادا على التأثير والحالة النفسية التي يكون فيها الكثير من الافراد في فترة الاوكازيونات وسهولة وسرعة قراراتهم الشرائية ، كما ان سهولة وسرعة قرارات الشراء في هذه الفترة تؤدي الى اقدام البعض على شراء سلع لا يكونون في حاجة فعلية اليها او بما يزيد عن طاقتهم وخاصة في المجتمعات النامية وحيث لا تتوفر المنظمات التي تتكون من المستهلكين انفسهم

لتوجيه وحماية المستهلك . وهذا كله يتنافى مع الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية .

كما ان اجهزة الدولة المعنية بحماية المستهلك ومراقبة الاوكازيون وخاصة في مجتمعاتنا النامية لم تتوفر لديها بعد الوسائل والامكانيات الفعالة التي تمكنها من منع التلاعب والغش والتضليل التي تلجأ اليها بعض المتاجر.

٤ ــ بعض اصحاب المتاجر ــ وليس جميعها ــ في بلادنا النامية ــ لم يتوفر لديهم بعد الوعي الكافي لمعرفة اهمية توظيف الكفاءات الادارية والتسويقية اللازمة ، واهمية توفير السياسات التسويقية السليمة وقيامها على اساس علمي وعملي وبناء على الدراسات السليمة وتوفر المعلومات والاحصائيات المنظمة لديهم ، وان يكون لذلك الاعتبار الاول وبعد ذلك ينحصر الاوكازيون في مفهومه العلمي الاساسي دونما ان يكون على حساب كفاءة السياسات التسويقية وعندئذ لن يكون هناك ضرر في نظام الاوكازيونات او على الاقل ستنخفض هذه الاضرار كثيرا .

وفي ختام هذا البحث الذي تناول الموضوع كسياسة تسويقية دون التعرض للنواحي التنظيمية والتنفيذية والقانونية للاوكازيونات بالرغم من اهميتها تاركا ذلك لبحث آخر ، الا اننا نشير الى بعض الملاحظات العامة التي يمكن ان يكون لبعضها ارتباطا بهذه النواحي ولكنها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على سلامة هذه السياسة :

١ ــ ان القانون وقد حدد الاشهر التي يصرح فيها للمتاجر باجراء الاوكازيونات لم يعطي الفرصة لهذه المتاجر باجراء هذه الاوكازيونات في مناسبات معينة بالنسبة لبعض السلع التي تتفق وطبيعة هذه المناسبات الامر الذي يجب تلاشيه ، كما ان القانون في حظره على المتجر ان يبيع او يعرض للبيع البضائع التي لا يشملها التخفيض طيلة مدة التخفيض امر غير مقبول من الناحية التسويقية العلمية ، وواقع الامر ان كثيرا من المتاجر لا تنفذ هذا الاجراء . كما ان الجهاز الحكومي المعني في وزارة التجارة ليست لديه الكفاية البشرية اللازمة لمراقبة نصوص القانون ومدى تنفيذها من قبل المتاجر وخاصة ما يتعلق بالسلع المصرح باجراء التخفيض عليها وبجدية التخفيض وسلامته ومواصفات ونوعية البضاعة المعلن عنها .. الخ.

٢ ــ ان متاجر التجزئة الكبيرة بالكويت وهي تعيش اليوم ظروف مهيئة للاقبال الشديد على الشراء من قبل معظم المستهلكين ــ للاسباب السابق ذكرها في مقدمة هذا البحث ــ الا ان عدد هذه المتاجر يزيد زيادة واضحة دونما خطة واضحة من الدولة تقوم على اساسها بمنح وتوزيع تراخيص انشاء هذه المتاجر ، كما ان الظروف المؤثرة والمحيطة بالدول النامية تتغير على مدار الزمن ؛ فلا شك ان اسواق الدول المجاورة للكويت وخاصة دول الامارات الخليجية تتسع شيئا فشيئا لتوفير السلع المعروضة بالكويت وجلها سلعا مستوردة يمكن لهذه الدول استيرادها بسهولة، كما ان معدل المرتبات الذي يعطى لغير الكويتيين بدأ في الانخفاض وان وعي المستهلك العربي بدأ ايضا في الازدياد ، اضف الى ذلك انه مع حركة التكويت التي بدات في الكويت ستقلل بدون شك من نسبة وجود غير الكويتيين ــ وهي حاليا حوالي ٥٠ ٪ من اجمالي عدد السكان ــ وبالتالي ايضا ستقل حركة خروج ودخول الافراد من والى الكويت ، ثم هناك عاملا تسويقيا آخر بدأ يدخل سوق الكويت بما يؤثر على العادات الشرائية لدى بعض سكانها ، وهو ظهور بعض المكاتب التي تقوم بالبيع للمستهلكين باستيراد السلع من الخارج خصيصا لمن يطلب عن طريق الكتالوجات واستيراد هذه السلع راسا من مصدر انتاجها الى الافراد في الكويت او ارسالها الى الوطن الأصلي للشخص غير الكويتي بناء على طلبه .

كل ذلك من شأنه بلا شك التأثير على حركة البيع لدى هذه المتاجر ، ومع زيادة ظهور هذه العوامل وزيادة حدتها سوف تزيد حدة تأثر هذه المتاجر وتأثر ارقام اعمالها وبالتالي فلا سبيل لها في راينا الا بدراسة واتباع الاساليب العلمية في الادارة والتسويق وتوظيف الكفاءات التسويقية المناسبة ، والبدء في الاهتمام بذلك مسبقا لاكتساب الخبرة شيئا فشيئا حتى لا يجيء الواقت الذي تواجه فيه بعدد من المشاكل التي قد يصعب معالجتها دون جهد وتكلفة كبيرين .

٣ ـ ان « المفهوم الحديث للتسويق ـ الذي بدأ يظهر في الولايات المتحدة الامريكية مع اوائل الخمسينيات "ط»، والذي اصبح ـ يميز هذه الفترة التي نعيشها الآن والتي يطلق عليها « بعصر التسويق » ، وقد سبقتها فترتين اولهما الفترة من اواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٩ وهي ما كان يطلق عليها بعصر الانتاج حيث الاهتمام بالدرجة الاولى بزيادة الكمية المنتجة وتحسين الكفاية الانتاجية ، والفترة الثانية من عام ١٩٢٠ حتى أواخر عام ١٩٥١ وهي ما كان يطلق عليها بعصر المبيعات حيث الاهتمام بتوزيع المنتجات لمقابلة «الانتاج الكبير» وبذلك ظهرت اهمية وظيفة المبيعات واهم اهدافها القدرة على تحقيق الزيادة في كمية المبيعات . اما الفترة الثالثة وهي من ١٩٥٢ حتى الآن وهي ما أطلق عليها « بعصر التسويق » حيث بدات تظهر فيها اهمية عدد من الوظائف التسويقية المرتبطة ببعضها في خدمة المستهلك والمتجر والمنتج واهمية قيام الانتاج على اساس من دراسات تسويقية حيث السوق اصبح « سوق مشترين » الى ان اصبح المستهلك هو سيد السوق واصتقل مكانه في قمة التنظيم ، وبذلك ظهر المفهوم الحديث للتسويق الذي يهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل بين جميع اوجه النشاط والوظائف التسويقية في المشروع في برنامج تسويقي متكامل معتمدا على ان المستهلك الاخير او المشترى الصناعي هو في قمة الهيكل التنظيمي للمشروع الذي يجب ان يهدف المشروع الى اشباع حاجاته ورغباته ومطالبه . وعن طريق ذلك وعن طريق التكامل بين الوظائف التسويقية فان المشروع يحقق اكبر قدر من الارباح الممكنة دون استغلال للمستهلك ودون ان يؤدي ذلك الى مخالفة الاطار السياسي والاجتماعي والاخلاقي والاقتصادي للمشروع(١).

---

(١) راجع في ذلك المراجع التالية :

1 — Leslie H. Dawson, «Toward A New Con cept of sales Management», Journal of Marketing, April 1970, P.P. 33-38.

الدكتور محمود صادق بازرعه : « مذكرات في التسويق » ، الفصل الثاني ، الكويت ١٩٧٣ .

العلاقات الايرانية السوفياتية

د. عبدالله النفيسي

العلاقات الايرانية السوفياتية

طرات تغيرات هامة في الستينات على سياسات ايران الداخلية والخارجية . فبعد فترة طويلة من الركود بدات ايران في دخول مرحلة من النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي المتسارع لم يشهد له مثيل في تاريخ ايران الحديث . بدات اثر ذلك العلاقات الايرانية السوفيتية بالتحسن المتدرج . ورغم ان سقوط حكومة مصدق وقمع حزب توده الشيوعي امر لا يستحسنه مبدئيا السوفييت ، الا ان ذلك لم يمنعهم من مناقشة قضايا عديدة تهم البلدين : مراجعات حول ترسيم الحدود ؛ حقوق صيد السمك في بحر قزوين ، مشكلة الذهب الايراني المصادر في الاتحاد السوفييتي،وشركة النفط الايرانية السوفييتية»(١)

وقد كانت موسكو تنظر بكثير من الحذر والتخوف تجاه الحلف العسكري الذي ترتبط به ايران معتركيا وباكستان.وفي كثيرمن التصريحات والتلميحات الرسمية وغير الرسمية من جانب السوفييت ، ذكرت ايران انها بناء على معاهدات ١٩٢١ و١٩٢٧لا يحق لها الانضمام لاي حلف يهدف فيالتحليل النهائي نحو عمل مضاد للسوفييت (٢) . غير أن اكتشاف السلطات الايرانية لمؤامرة حزب توده الشيوعي داخل الجيش وسلاح الجوالايراني١٩٥٤ والذيشارك في التخطيط لها الملحق العسكري في السفارة الروسية بطهران ، قد عرضت العلاقات لهزة سرعان ما طوقت من الجانبين بذكاء وواقعية .

وقد دعي الشاه لزيارة الاتحاد السوفييتي ٥٦م ـ اي بعد تصفية حزب توده الشيوعي ـ ووقع اتفاقية تجارية لمدة ثلاث سنوات أصبح بعدها الاتحاد السوفييتي في مقدمه المستورديين للصادرات الايرانية حيث كان يستهلك في ٥٧م ٢١ ٪ من جملتها.

وفي ٥٩ م بدات العلاقات بين البلدين تتعرض للازمة المتوقعة . فقد عرض الاتحاد السوفييتي في مطلع العام على ايران توقيع معاهدة صداقة وعدم اعتداء . الا ان ايران رفضت العرض . وفوق كل ذلك وقعت في مارس من العام ذاته اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة . بالطبع رد الفعل لدى السوفييت كان عنيفا .حيث سخرت الصحف السوفيتية اعمدة كاملة من صفحاتها لنقد الشاه وسياسته .وكثرت تعليقات القسم الايراني في اذاعة برلين الشرقية ـ الذي كان يستعين بالشيوعيين الفارين ـ والتي تدعو المسلمين في ايران « بحذو أبناء علي في الجهاد لازالة الطغيان » ؛ على حد تعبيرهم . وقد رافقت هذه الحملة الاعلاميه السوفييتية مقالات حادة في الصحف المصرية تنتقد الشاه وتنعته بكافة النعوت . مما دفع ايران في النهاية الى قطع علاقاتها مع « الجمهورية العربية المتحدة » آنذاك .

في نهاية اغسطس بدات تظهر مؤشرات الانفراج في العلاقات بين البلدين . فقد نحي اقبال عن رئاسة الوزارة الايرانية ؛ وعين في محله شريف امامي . وتبادل كلا من الشاه وخروشيف رسائل ـ مجموعها ستة ـ فيها رغبة صريحة من الطرفين باعادة العلاقات لطبيعتها . واكد الشاه في اكثر من تصريح أن ايران ترغب في ذلك ، شريطة ان يتحقق التفاهم على اساس متين من الاحترام المتبادل (٣)

وقد كان موقف خروشيف في رسائله الاولى متشددا وراغبا في تضييق حدود التعاون العسكري وغير العسكري بين ايران والولايات المتحدة ، الا انه ـ ازاء تشدد الشاه من الجانب الاخر ـ بدا يؤكد على ضرورة التعايش السلمي بين الشعوب . وقد ادرك كثير من المراقبين السياسيين السوفيات الحكمة في تصرف خروشيف هذا واهتمامه الكبير في تحقيق التفاهم مع الشاه (٤). وعندما زار بريجنيف طهران في نوفمبر ٦٣ م، وقد كانت العلاقات وصلت لحد كبير من التحسن ، صرح بأن ذلك دليل على امكانية تحقيق السلام بين الدول

---

(1) Laqueur, W.Z., «The Soviet Union & The Middle East.» London. 1959. pp. 207 - 8.
(2) Pravda, July 2, 1954; also March 16, 1955.
(3) Middle East Record. 1960. p. 65.
(4) Kasalkin in «International Affairs» (Moscow). April. 1968.

(٢)

والكتل . خلال زيارة بريجنيف تم التوقيع على اتفاقيات الترانزيت وترسيم الحدود ،كذاك اتفاقية تقضي بالتعاون الاقتصادي والتقني بمخص نهري اترك وارس ولاقامة سد في تلك المنطقة الشمالية من ايران . ونوقشت مشاريع اخرى وعد الاتحاد السوفياتي على اثرها ايران قرضا بمبلغ ٣٠ مليون دولار . من نتائج زيارة بريجنيف ايضا تأسيس جمعية للعلاقات الثقافية بين ايران والاتحاد السوفياتي ومقرها الرئيسي في موسكو ، وكان يراس فرعها في طهران الجنرال جهانباني فعضو مجلس الشيوخ الايراني . بدات اثر ذلك دول اوروبا الشرقية تزويد ايران بالقروض وترسل وفودا عديدة لمناقشة المشاريع المشتركة لتعزيز مرحلة الانفراج السياسي بين ايران والكتلة الشرقية .

ينبغي ونحن بصدد التعرض للتحسن الملموس في العلاقات الايرانية السوفياتية ، ان نتطرق لمحليات السياسة الايرانية واكتشاف طبيعتها ومدى تاثيرها على العلاقات الخارجية . ففترة ١٩٦٠ – ٦٣ م، وهي فترة تحسن العلاقات الايرانية السوفياتية ، كانت مرحلة اختبارية بالنسبة للسلطة في ايران . فخلال تلك المرحلة وصلت السلطة لقراراتها باجراء الاصلاحاته الفورية في كافة مجالات الحياة في ايران . فلم تكن انتخابات ٦٠م تبشر بالاستقرار السياسي ، وقد دفع ذلك على تجميد المجلس في مايو ٦١م، ولم يدع الاخير لاجتماع الا في اكتوبر ٦٣ م. خلال تلك المرحلة كانت تحكم ايران الارادات الامبراطورية ، ولم تحاول السلطة تغليف الوضع باي غلاف ديمقراطي . وعندما تولى الدكتور أميني رئاسة الوزارة في مايو ٦١م، وجد نفسه ازاء وضع مالي هزيل مما اضطره لاتخاذ اجراءات سريعة وواسعة في مجال اصلاح الادارة الحكومية وجباية الضرائب وتطهير الجهاز القضائي واعطاء المناصب الادارية في المناطق النائية من العاصمة صلاحيات تنفيذية اكثر . وقد توج الشاه هذه المرحلة الجديدة بتوقيعه على قانون الاصلاح الزراعي (١) .

من الاغراض الاساسية لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي كان هو كسر النفوذ السياسي لكبار الملاكين والاقطاعيين . وقد طبق اول الامر في شمال غربي ايران حيث التذمر الفلاحي كان ياخذ اشكالا ناضجة . وخلال المرحلة الاولى من تطبيق القانون وزعت الاراضي في اكثر من ١٥،٠٠٠ قرية وعلى اكثر من ٦٠٠،٠٠٠ فلاح.

وقد بلغت مبالغ الاراضي الموزعة ١٣،٠٠٠ مليون ريال ايراني ، غير أن ملاكيها لم يعوضوا نقدا باكثر من ٢،٣٠٠ مليون ريال وباقي المبلغ تم استيفاؤه اسهما في الشركات . وانتهت المرحلة الاولى من تطبيق القانون في اواخر عام ٦٧ م. وبدات المرحلة الثانية بأمر متوسطي وصغار الملاك ببيع او تأجير اراضيهم اذا زادت عن مساحة ٣٠ – ٢٠٠ هكتار اعتمادا على خصوبة الارض وموقعها في البلاد . وبدات تتأسس في ارجاء متباعدة من ايران التعاونيات والوسائل الحديثة في زراعة الارض. هذه الاصلاحات في المجال الزراعي ادت الى احداث تغييرات طبقية جذرية في الريف برزت على عريضة من صغار الملاكين . ترتب على ذلك حصول السلطة على تأييد هذه الطبقة الجديدة العريضة وبالتالي عزل الاقطاع او بقاياه الذي استاثر في فترة من الفترات بحصة لا باس بها من النفوذ السياسي حتى بات عاملا ضاغطا على السلطة. الا انه ينبغي ان نوضح هنا بأن تطبيق القانون لم يمر بسهولة. فقد سعى الاقطاع باثارة المشاكل للسلطة في الاماكن النائية عن العاصمة طهران . فاثار بعض القبائل وخاصة قبيلة قشقائي ، واستغل العرب في خوزستان الفرصة لتصعيد مطالباتهم بالانفصال عن التراب الايراني . وبدات طبقة التجار تبدي تذمرها تجاه السياسات التقشفية التي اتخذها الشاه. اما الانتلجنيسيا الايرانية فقد كانت ما تزال تعيش في حالة الاغتراب التي سبقت هذه الاجراءات . في تلك الفترة لم يكن حزب توده قد تمكن من النهوض بعد عمليات القمع التي تعرض لها في ٥٣ – ٥٥ م ولذلك لم يشكل اي خطر تجاه مخططات السلطه الاصلاحية . الا ان الجبهة الوطنية والتي كان في رئاستها سابقا الدكتور مصدق حاولت ان تجهض هذه المخططات ، خاصة وان كوادرها التنظيمية تمثل الشريحة الدنيا من الاداره الحكومية ذات التماس اليومي اللصيق بتطور القوانين الحكومية وتنفيذها . وفي يونية ٦٣م قامت المظاهرات في انحاء متعددة من ايران يرعاها كثير من الاقطاعيين وطبقة من رجال الدين الذين اثارتهم القوانين التي تجيز للمرأة التصويت السياسي . وكان يساند ويساهم في هذا كثير من رؤوس الادارة الحكومية والعسكريه الذين بداوا يشعرون بالخطر يداهمهم في عمليات التطهير ، تحقق في تلك الفترة لقاء جبهوي عريض : الاقطاع، الطلبة اليساريين ، طبقة رجال الدين ، التجار ، والقبائل الانفصاليه

---

(1) Avery. Peter. «The World Today». July 1955.

في هذا العدد مقالة تقييمة لقانون الاصلاح الزراعي .

في خوزستان. مكونات هذه الجبهة وعناصرها تتوحد فقط في معارضتها للسلطة ، لكن من الواضح ان منطلقاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية كانت متناقضة متعارضة في طبيعتها واساسياتها. كانت تلك الفترة حرجة جدا بالنسبة للسلطة وصلت قمتها في التصعيد باغتيال رئيس الوزراء على منصور في يناير ٦٤ م .

اذن كان من الطبيعي والمنتظر ان تحاول الحكومة الايرانية تخفيف التوتر والاضطراب في علاقاتها الخارجية للتفرغ لتحديات الجبهة الداخلية . وبعد تفهم اوضاع ايران الداخلية نستطيع ان نصل لتفسير معقول للتحسن المطرد الذي كانت تشهده العلاقات الايرانية السوفياتية . وقد استجاب الاتحاد السوفياتي استجابات واضحة لايران طمعا لابعادها عن منطقة النفوذ الاميركي وبالتالي تحييد وتامين حدوده الجنوبية . قد تكون هناك عوامل اخرى دفعت الاتحاد السوفياتي للسعي في تحسين علاقاته مع ايران ومنها عامل الصراع الصيني في القارة الاسيوية ومخافة وقوع ايران في دائرة نفوذه ومحيط تفاعله ومصدر القلق السوفياتي تجاه ايران كان يتمثل في خوفه من تاسيس قواعد عسكرية اميركية في شمال ايران . الا ان الشاه صرح اكثر من مرة انه لن يسمح باقامة هذه القواعد ، مما دفع المنظرين في الحزب الشيوعي السوفياتي لمساندة الاصلاحات الداخلية التي كان الشاه بصدد تنفيذها بعد ان كانوا قد وصموها في السابق بصفة «الحركة الالتفافية الشاغلة للجماهير عن حقوقها » (١).
وبدات تظهر مؤشرات لاحتمال بروز تالف طبقي ينحني لتاييد الاصلاحات . كما ظهر استعداد القادة السوفيات لتقبل فكرة استمرارية الملكية في ايران ، وعدم اكتراثهم بتأسس البرجوازية الجديدة ، شريطة ان تنتهج ايران سياسة خارجية في المنطقة لا تصادم مع مصالحهم المباشرة . اما بالنسبة لحزب تودة الشيوعي فلم يرض بسياسات الشاه الاصلاحيةووصفها « بالمناقضة للروح الديمقراطية » في برامجه الاذاعية التي يبثها من اذاعة برلين الشرقية .وقد كان لموقف السوفييت التفاهمي مع الشاه اثر على وحدة الصف والتنظيم فيحزب توده .بعض الشيوعيين في ايران ارتأوا أن الاصلاحات سوف ينتج عنها تحسن ملموس في مستوى المعيشة . وبالتالي تقوية للحكومة المركزية في طهرانوتجريد الحزب من مبررات الدعوة للثورة الشاملة الموصوفة مراحلها في مناشيرهوكراساته .بمعنى آخر كانت الحكومة من خلال الاصلاحات تحاول ان تخفف من حدة التناقضات الطبقية وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الارض والفرصة ، بينما كانت مهمة حزب توده المرحلية — كأي حزب شيوعي خارج السلطة — تازيم التناقضات الطبقية وبالتالي انضاج مبررات الثورة الشاملة على النظام لكن رغم كل شيء، كان من الواضح جدا ان موقف السوفييت تجاه الشاه كان متجاوزا لاعتبار حزب توده عقبة في وجه التفاهم بين البلدين ، حيث كان الحزب يعاني من خلافات داخلية حادة جعلت السوفييت انفسهم لا يطمئنون له (٢) . لذلك لم يكن السوفييت على استعداد لوضع اولوية المصالح التكتيكية للتشكيل الشيوعي الايراني ضمن تعاملهم مع ايران الدولة . كذلك ابدت بعض كوادر حزب توده معارضة صريحة لسياسات السوفييتالتوفيقية تجاه الشاه .هذا التفكك التنظيمي من جهة والطهر الفكري من جهة اخرى في بنيةحزب توده هو الذي ضغط على السوفييت بوجوب تجاوزه وتحقيق التفاهم مع الشاه .

على المستوى الرسمي استمرت موجة تبادل الزيارات على اعلى المستويات . ففي يوليه ٦٥م زار الشاه موسكو ، وفي السنة التيعقبتها زار خمسة بلدان في اوروبا الشرقية : رومانيا يوغسلافيا ، وقد زارهما في مايو ويونيه ، كما زار في سبتمبر كلا من بلغاريا والمجر وبولنده . وفي كل عاصمة كانتمراسيمالاستقبال تفوق في بذخها ومظهرها والحشد لها كافة المراسم التي تعد لزعماء الدول الشيوعية المجاورة ، وهذا بلا شك مؤشر على الاهتمام الرسمي لكسب ود وصداقة الشاه . وفي نهاية كل زيارة كانت البيانات المشتركة تشيد بالجهود التى يبذلها الشاه داخل ايران . هذه البيانات المشتركة وضعت حزب توده موضع حرج حاد لدرجة انه بادر بانتقادها بصفتها مناقضة للروح الرفاقية . من نتائج زيارة الشاه لاوروبا الشرقية كانت اتفاقيات تجارية وقعت في ٦٦ — ٦٧ م بمقتضاهاتستورد البلدان التي زارها الشاه ما قيمته ٣٣٥ مليون دولار من الصادرات الايرانية متوزعة كالاتي : بولندة١٥٩ مليون ، تشيكوسلوفاكيا ١٠٧ ، رومانيا ١٠٤ ، بلغاريا ١٥ . وقد أبدت هذه البلدان اهتماما كبيرا فياقناع الشاه لتسويق المزيد من النفط الايراني في منطقتها نظرا لارتفاع اسعار النفط

(1) Izvestia; Sept. 16, 1962.
(2) Zabih, Sepehr. «The Communist Movement in Iran», University of California Press. 1966, pp. 123 - 161.
يتناول السيد ذبيح خلال هذه الصفحات من كتابه الخلافاتالداخلية فيالحزب بتفصيل.

الذي يحصلون عليه من الاتحاد السوفييتي .وقد توصلت كلا من من ايران ورومانيا في اغسطس ٦٦ الى اتفاقية بمقتضاها تزود الاولى الثانية بالنفط والاخيرة تزودها على مدى خمس سنوات بالتركتورات مع قطع الغيار اللازمة وبناء مصنع لها وورش لصيانتها . وبذلك حصلت رومانيا على سوق احتكارية لم تكن منافسها في هذا المضمار اية دولة اخرى. الا أن الاتفاقية تعرقلت منذ مراحلها الاولى حيث تبين للخبراء الايرانيين ان التركتورات المنوي تسليمها لايران لم تكن تتوفر فيها المواصفات المتفق عليها ، كما تبين لهم فيما بعد انها كانت معدة اساسا للتصدير الى الصين ولسبب ما لم تصدر .

تبعت زيارات الشاه لاوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، زيارات لبعض الرسميين منها زيارة رئيس الوزراء هويده الى العاصمة السوفيتية في ٦٧ م وزيارة كوسيجين لطهران في ابريل ٦٨ م . كما تبادل الزيارات كلا من رئيس وزراء ايران ورئيس وزراء رومانيا ، وزارت شقيقتا الشاه تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ، وتعددت الوفود البرلمانية والفنية ذهابا وايابا بين طهران والعواصم الشرقية . الا انه لايجب ان نبالغ من اهمية هذه الزيارات والنجاحات المتأتية من ورائها ، ويكفي ان نعتبرها ظاهرة تؤكد أن السياسة الايرانية تشهد مرحلة مراجعة حيث تنحى في اتجاه استقلالي بعيد عن الاعتماد والارتكاز على التوجيه الغربي وقد كان لهذا الاتجاه الاستقلالي المتفرد اثره الواضح على موقع ايران في المجال الدولي والمؤسسة العسكرية الايرانية والاقتصادية الايراني .

ساد طهران في اوساط الستينات جو من الثقة نظرا للتقدم الذي احرزه الاقتصاد الايراني .فبين ٦٤ — ٦٧ تحقق نمو اقتصادي سنوي بما يعادل ١١٪ بينما لم ترتفع تكاليف المعيشة اكثر من ١ ٪ . محصول القمح والشعير ارتفع من ٣ مليون طن في ٦٢ — ٦٣ م الى ٥ مليون طن في ٦٧ م ، حيث كان لاول مرة تستطيع ايران ان تصدر الحبوب بعد ان تكتفي ذاتيا . ورغم هذا الارتفاع الملموس في الانتاج الزراعي الا ان نسبة من جملة الانتاج القومي اخذت في الهبوط (من ٣٤ ٪ في ٥٩ — ٦٠ م الى ٢٤٪ في ٦٦ — ٦٧ م)نظرا لبرنامج التصنيع المتسارع .الدخل الفردي والذي كان من اوطى النسب في العالم ، ارتفع من ١٩٧ دولار في ٦٥ م الى ٢٢٠ دولار في ٦٧م .وتأسست ثلاثة مراكز صناعية في ايران: اصفهان حيث انشئت مصانع للفولاذ ، وفي اهواز وعبدان تطورت البتروكيماوية ، وفي تبريز حيث قامت مصانع الالات وتركترت . اما بخصوص القروض الخارجية فمعظمها من الولايات المتحدة ، فقد بلغت ١٩٠ مليون دولار من جملتها ٨٣ مليون كانت مخصصة لميزانية الدفاع . وفي نهاية ٦٧م اقفلت بعثة المعونة الاميركية في طهران مكاتبها بقناعة ان ايران تشهد تقدما ملموسا في اقتصادها وتجارتها الخارجية بحيث لم تعد بحاجة للمعونة (١) .

النفط واستخراجه كانت الصناعة التي فتحت الافاق امام التطور الاقتصادي في ايران . حتى ٥١م — اي تاريخ التأميم في ظل حكومة مصدق — كانت ايران اكبر دولة مصدرة في الشرق الاوسط لاحداث والتطورات السياسية اثر قرار التأميم جعل من ايران في المرتبة الثالثة بعد الكويت والسعودية ، رغم ان دخل الدولة من النفط تضاعفت ثلاث مرات مابين ٥١ — ٦٥ م(٢) اما الحكومات التي تبعت حكومة مصدق فقد اتهمت الكونسورتيوم بابطاء الانتاج وبالتالي اعاقة التطور الاقتصادي والاجتماعي في ايران وهدد الشاه ورئيس وزرائه بابطال الاتفاقية مع الكونسورتيوم اذا لم يتوصل الى صيغة جديدة بين الجانبين (٣) . كانت الحكومة الايرانية تطالب بزيادة الانتاج بنسبة ٢٠٪ سنويا ، الا ان الكونسورتيوم كان متخوفا من اثر هذه الزيادة على اسعار النفط . كانت شركات النفط ترى ان هناك فائضا عالميا في الانتاج مواكب لعدم وجود اسواق جديدة ، ولذلك فاصرار الدول المنتجة على زيادة انتاجها لم يكن يتناسب مع الحقائق الموضوعية لملابسات صناعة النفط العالمية (٤) . فوق كل ذلك — ترى الشركات — ان زيادة الانتاج في ايران بهذه النسبة العالية سوف يعرض علاقات ايران مع الدول المنتجة للنفط لكثير من الاختبارات المرة . اما وجهة نظر ايران فكانت مستلة من الوضع الداخلي في البلاد وهي انها احوج نظرا لضخامة حجم السكان لعوائد نفطية كبيرة من حاجة الكويت وابو ظبي وبقية دول الخليج ذات التعدد السكاني الضئيل .

ينبغي التوضيح أن اوضاع صناعة النفط الايراني كانت لها آثارا واضحة على العلاقات الايرانية السوفييتية ، لذلك كان من الضروري الدخول في حيثياتها . فمن وجهة نظر السوفييت ان الكارتيل الدولي نظم مقاطعة النفط الايراني مابين ٥١ — ٥٣ م (اي فترة مصدق) ، وانه مضى في ضغطه على ايران منذ ذلك الحين حتى بعد سقوط حكومة مصدق المسؤولة عن قرار التأميم (٥) .

(1) New York Times, March 15, 1968.
(2) Hartshorn, J.E., «Oil Companies and Governments,» London, 1967, p. 324.
(٣) طرأ على علاقات الجانبين تطورات وتغييرات جذرية استفادت منها ايران بصورة ملموسة .
(4) **Petroleum Press Service,** (April 1968), p. 127.
(5) Rachkov, Boris, in **International Affairs** (April 15. 1966).

(٥)

وتضيف وجهة النظر هذه ان الغرب بحاجة لابقاء الانتاج النفطي الايراني على ماهو عليه من انخفاض حتىتظل ايران بعيدة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي وزبون دائم الحاجة للقروض والمعونات والخبرات الغربية مقابل كونه مستودعا ضخما للمواد الخام (١) اما الشيوعيين الايرانيين فكالعادة كانوا اكثر تطرفا من السوفييت انفسهم واتهموا الشاه بانه لايستطيع حراكا مع الكونسورتيوم وبان الشركات هي السلطة الفعلية في ايران . طبعا التطورات التي طرات على علاقة الشاه بشركات النفط والاتفاقات الجيدة التي استطاع الشاه ان يستخلصها منها اثبتت عكس ذلك .

ينبغي ان نذكر هنا اهمية اوربا الغربية واليابان كمستوردين رئيسيين للنفط الايراني . وانه مهما تعرضت علاقة الشاه بشركات النفط الغربية العاملة في ايران لا يمكن ان يلغي من حسابه هذه الحقيقة . اما الاتحاد السوفييتي فاذاما قرنت الكميات التي يستوردها من النفط الايراني بتلك الكميات التي يستوردها الغرب لاتضح انها قليلة ولذلك فليس من المنتظر من الشاه الا ان يحاول قدر الامكان الحفاظ على حسن علاقته بالغرب مع حسن الجوار والاتحاد السوفييتي . الا ان سياسة حسن الجوار هذه تطورت لتأخذ ابعاد ا سياسية واقتصاديةوثقافيه وانه من الصعوبة بمكان ان نعدد بتفصيل الاتفاقيات التجارية العديدة التي تربط ايران بالاتحاد السوفيتي وكتلة اوروبا الشرقية فاتفاقية ٦٣ م كانت تتعلق ببناء محطة توليد كهربائية وخزان مياهعلىحدود نهر أرسوتربية الاسماك تحت اشراف الخبراء السوفييت . الا ان اتفاقيتي يناير ٦٦ م ومارس ٦٧ م كانت اكثر طموحا من الجانبين نحو تعميق العلاقات الثنائية الاتفاقية الاولى تقضي بان تزود ايران الاتحاد السوفياتي بالغاز الطبيعي لمدة اثني عشرة سنه وان يبنى خط انابيب (٤٢بوصة) يمتد من حقول النفط الايراني في خوزستانالى الحدودالسوفييتية غربي بحر قزوين على ان تكون كميةالغازالجاري في باديء الامر لاتقل عن ١٠،٠٠٠ بليون متر مكعب سنويا ابتداء من سنة ٧٠م بالمقابل تكفل الاتحاد السوفييتي بتنفيذ عدة مشاريع اهمها مصانع الفولاذ في اصفهان وشراء قسط كبير من صادرات ايران ، معظم الصوف الايراني ،وثلثي صادرات ايرانمنالحديد الخاموالجلود والحنطة ومايقارب ٤٠٪ من الكافيار الايراني الفاخر . علاوة على ذلك فقد كان الشاه يفكر في يوليه ٦٦ م الاستعانة بالسوفييتللحصول على صواريخ مضادة للطائرات ، الا ان الولايات المتحدة بادرت في اعطاء الشاه اتفاقية ذات بنود ارحبمن التي اعرضها السوفييت وهنا يدخل التسابق السوفييتي الاميركي تجاه كسب الشاه . ومع ذلك فقد زار رئيس الاركان الايراني الجنرال بهرام انيان موسكو في ديسمبر ٦٧ م للتباحث مع السوفييت حول التزود بالاسلحة السوفييتيةعلى ان يتم التسليم في موعد اقصاه مايو ٦٨ م ،وفي نفس الوقت كان الشاه في الولايات المتحدةيحاول الحصول على صفقة اسلحة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار تشمل طائرات مقاتلة Supersonic ودبابات حديثة وغيرها منالاسلحةالدقيقة المتطورة(٢) .

هذا الاهتمام البالغ في الجانب العسكري لدى الحكومة الايرانية يعكس التغيير الاساسي الذى طرا علىميزان القوى في منطقة الخليج بصوره خاصة والجزيرة العربية بصورة عامة وقد بدا هذا الاهتمام يأخذ اشكاله الحادة منذ الاعلان البريطاني يناير ٦٨ عن نية الانسحاب من الخليج في موعد اقصاه ٧١ م (ميزانية الدفاع الايراني لسنة ٦٨م كانت ٥١٢ مليون دولار .) فقد بدات طهران تبدي قلقا حولمصالحها فيالمنطقة كاي قوة اقليمية رئيسية . قبل الاعلان عن نية الانسحاب البريطاني كانت هناك قضايا هامشية تعترض سبل علاقات جديدة بين ايران والشاطيء العربي مثل ما اذا كان الخليج يسمى فارسيا أم عربيا وعدم قبول ايران باستلام رسائل عليها طوابع بحرانية ... الخ . ووصفنا هذه المسائل بالهامشية ذلك لان تسمية الخليج تغير حقائق الاشياء والاوضاع في المنطقة ، الشرقي ساحل فارسي يخضع لسيادة دولة ايران والساحل الغربي ساحل عربي يخضع للدول العربية المطلة على الخليج ، والتسمية لن تغير من اوضاع السيادات الاقليمية او قواها . ولكن بعد الانسحاب البريطاني بدأتتبرز اسئلة اكثر اهمية من مجرد التسميات . والسؤال الرئيسي هو كيف ينبغي ان يتشكل ميزان القوى الجديد بحيث يضمن للمنطقة الاستقرار السياسيمواكبا للازدهار الاقتصادي الذي تشهده ؟. الانتكاس الاميركي في فيتنام والانسحاب البريطاني من عدن والخليج بدأ يزيد من قناعة طهران بضرورةتحسين العلاقات مع السوفييت الذين ابدوا تفهما كبيرا للوضع الايراني وتخلوا عن كثير من مطالباتهم في ارض شمال ايران كما تخلو عن حزب توده الشيوعي الذي لم يعد يحصل على مساندة فعالة منهم . الا ان الشك المتبادل بين الشاه والسوفييت ظل سمه من سمات العلاقات الايرانية السوفييتية ونقصد بذلك طبعا ان شغف السوفييت ببترول الخليج وموقعه الاستراتيجي التي يبذلها الشاه داخل ايران . هذه البيانات لم يكن يدفع المسؤولين في ايران للبهجة .

(1) Kasatkin D., in **International Affairs** (January, 67), 94.
(2) **Christian Science Monitor**, Dec. 8, 1967: **New York Times**, May 22, 1968.

(١)

الكويت
دراسة سياسية

دار البيان للنشر ــ الكويت

دار النهار للنشر ــ بيروت ١٩٧٢

للدكتور حسن علي الابراهيم

الكتاب الذي نقدمه كتاب عن الكويت يتسم بالجدة وهو بالاساس ترجمة للرسالة التي تقدم بها الدكتور الابراهيم ــ أول كويتي يحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية ــ الى جامعة انديانا بالولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧١ لنيل هذه الدرجة .

ووجه الجدة فيما يتناوله الكتاب انه « دراسة واقعية تسعى لتحليل العوامل المختلفة التي اسهمت في ظهور وتطور دولة الكويت الحديثة » . في فترة تميزت بالعدد الكبير من الدول والامم حديثة النشوء وباهتمام الباحثين الشديد بالكيفية التي تظهر بها هذه الأمم أو تنال استقلالها وتطورها السياسي والاقتصادي وهو عملية في غاية الصعوبة .

ويعدد المؤلف هذه العوامل فيذكر « الدور الذي لعبه الشيخ مبارك في توازن القوى المحلي والدولي ودور بريطانيا في حماية الكويت في بداية هذا القرن وفي عام ١٩٦١ واثر اكتشاف البترول على التطور الاقتصادي والسياسي للكويت . ويتم تحليل هذه العوامل في ضوء التوازن الحساس للقوى الذي الفت الكويت نفسها فيه » .

وتتناول هذه الدراسة الفترة المبتدئة بعام ١٨٩٦ عندما تسلم مبارك الكبير السلطة حتى الانتهاء من الدراسة ولم يعط الكاتب الفترات السابقة الا اهتماما بسيطا لتركيزه على الغرض الرئيسي من الدراسة .

ويضم الكتاب سبعة فصول . يقدم الفصل الاول منه « عرضا موجزا للخلفية التاريخية لتنظيم الدولة الحديثة » فيتناول « عناصر بناية الدولة والفروق بين نظرية الدولة والدولة الامة » ويشير الى « نقص مثل هذه العناصر في الكويت » .

والفصل الثاني « عرض تمهيدي » لتواريخ الكويت المبكر بقصد دراسة دور التوازن المحلي للقوى في صيانة الاستقلال السياسي لبلدة الكويت » .

وفي الفصل الثالث يتناول المؤلف بالتحليل التوازن الدولي للقوى والصراع المتمثل في مشروع سكة حديد بغداد وظهور مسالة الكويت في الدبلوماسية الاوروبية ودور الشيخ مبارك والسياسة البريطانية في الخليج العربي .

ويقوم المؤلف في الفصل الرابع بتحليل امتيازات البترول في الشرق الاوسط ويقارن فيما بينها وينتهي من المقارنة الى ان الكويت ، نظرا لالتزامها بمعاهدة مع بريطانيا ، عوملت بطريقة غير عادلة في هذا المجال » .

ويدرس الفصل الخامس « دور البترول في تطور البترول الداخلي والخارجي : ففي المجال الداخلي لعب البترول دورا رئيسيا في تحويل الكويت الى دولة رفاهية من نوع فريد وفي المجال

الخارجي ساعد في تدعيم مركزها في الوطن العربي عن طريق برنامج سمي للمعونة الخارجية » .

ويتناول الفصل السادس استقلال الكويت وتطورها السياسي ويتضمن فيما يتضمن دراسة للنزاع العراقي — الكويتي والتطور الدستوري للكويت .

ويختتم الكاتب دراسته بفصل سابع ختامي عنوانه «مستقبل الكويت كدولة مستقلة» ويتضمن خلاصة للدراسة والنتائج التي انتهت اليها ويحلل مستقبل الكويت كدولة مستقلة في ضوء التحديات الداخلية والخارجية لاستقلالها .

ويتميز الكتاب بانه يتناول الدراسة السياسية في اطار توازن القوى وهذه ميزة تحسب له . وتزداد اهمية الدراسة السياسية في هذا الاطار في ظروف دولة صغيرة غنية محوطة بدول كبرى نسبيا وفي مركز تنافس وصراع دولي مثل الكويت . ويذكر المؤلف ان ظهور الكويت في عام ١٩٦١ « يعود ... بالدرجة الاولى لتوازن القوى الذي بدا بعد الحرب العالمية الثانية . بل لعل تاريخ الكويت يمكن ان يرى بوضوح بمعيار توازن القوى . فقبل القرن التاسع عشر كان وجود الكويت كبلد صغير يعتمد على التوازن المحلي للقوى في الخليج العربي والجزيرة العربية . وفي القسم الاخير من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين لعب التوازن الحساس للقوى بين الدول الاوروبية دورا بارزا في صيانة كيان الكويت . وفي عام ١٩٦١ حين حققت الكويت استقلالها من المملكة المتحدة هددت بضمها الى العراق ، لكن توازن القوى بين الدول العربية الاخرى والمصالح الاقتصادية الغربية تضافرت لصيانة استقلال الكويت . وكان انزال القوات البريطانية عام ١٩٦١ تعبيرا عن المصالح البريطانية المستمرة في الكويت اما انزال القوات التابعة لجامعة الدول العربية في القسم الاخير من ذلك العام فيعكس توازن القوى بين الدول العربية » .

كذلك فان المؤلف يستحق التهنئة على الموضوعية البارزة التي تتسم بها دراسته على وجه العموم . ذلك أن الكثير مما نكتب عن الكويت ومثيلاتها من البلاد الصغيرة الغنية الناشئة يبعد في كثير مما يتناوله عن الموضوعية .

على انه مع تميز الدراسة التي نتناولها فان لنا عليها عدداً من الملاحظات نرجو ان يتداركها الكاتب اذا ما رأى أن يقدم للمكتبة العربية طبعة ثانية منها .

ذلك أن الكتاب ترجمة من الانجليزية للرسالة التي تقدم بها المؤلف للحصول على درجة الدكتوراه ومما يلفت نظر قارئها انها اقرب في عمومها الى الترجمة الحرفية والتي كثيرا ما لا تأخذ في اعتبارها مقتضيات الصياغة في اللغة العربية وقد ينتهي الامر احيانا الى عدم الفصوح والالتباس .

كذلك فانه كان يرجى التنبه الى عدد غير قليل من الاخطاء المطبعية والاخطاء النحوية التي كان من الممكن تجنبها .

ومن الامور الملفتة للنظر أن الخرائط تركت باللغة الانجليزية دون ترجمة كذلك فان بياناتها متداخلة تختلط فيها الاشياء وكان يمكن التركيز على ما يحقق الغرض المطلوب منها كما كان يمكن ان تكون الالوان مساعداً على التعبير الاوضح في واحدة منها وهي تلك المتصلة باتفاقية سيكس — بيكو .

هذا الى جانب انه كان ينبغي — بالمراجعة — الاطمئنان الاكبر الى الدقة والاتساق في كتابة عدد من الهوامش والمراجع . وبودي لو ان المؤلف حاول الرجوع الى المصادر الاولية حيثما كان ذلك ممكنا فيما اعتمد فيه على المصادر القانونية .

واذا كان من الجوانب الطيبة في الكتاب الذي نتناوله انه حاول في الترجمة العربية ان يمتد الى ما بعد الفترة التي انتهى اليها في الأصل الانجليزي فقد كان من الأفضل أن يتم هذا الامتداد في جميع اجزاء الكتاب .

والرسالة اذ تحاول أن تدرس الموضوع الذي تتناوله بشكل شامل ومتكامل فانها تعمل على أن تلم باطراف الموضوع المختلفة وهي متشابكة مترابطة وقد يكون هذا — الى جانب

غيره — عاملا هاما وراء الاختصار الذي تتسم به الدراسة في بعض جوانبها . ولعل المؤلف — بالاسلوب العلمي الذي تناول به الدراسة — تسمح له ظروفه بتناول الجوانب المختلفة التي تناولها بشيء اكبر من التفصيل اتساعا وعمقا بصورة تشبع ما تثيره الدراسة من الرغبة في المزيد .

وهناك بعض النقاط التي للكاتب فيها وجهة نظر قد تختلف مع وجهة نظر المؤلف . وقد تكون وجهة نظر الكاتب في بعض هذه النقاط منسقة مع الخطوط العامة التي تبناها المؤلف في دراسته ونكتفي بالاشارة الى بعضها .

فمنها أن مبارك « بعد محاولات عديدة تمكن من جر بريطانيا لمعاهدة حماية استطاع بموجبها ان يضمن حكما ذاتيا فعليا » (صفحة ٤٦) .

وفي راينا ان لفظ « جر » فيه تجاوز واضح . ذلك ان الدول الكبرى تبني سياستها طبقا لمعايير معينة على اساس ما تراه مصلحة قومية لها وليس من السهل ان يجرها احد فتجر ببساطة او بصرف النظر .

كذلك نسجل نفس التحفظ على قول المؤلف : « وبقدرته (مبارك) السياسية تمكن من منع الانجليز من التدخل في الشئون الداخلية للكويت » (صفحة ٤٦) رغم الاقتباسة التي تدعم هذا الراي. ذلك أن قدرة مبارك السياسية وحدها ما كانت تمنع الانجليز من التدخل لو أن مصلحتهم اقتضت ذلك وسمحت لهم الظروف الدولية به . وفي راينا أن هذا التدخل لم يكن يشغل بال الانجليز البتة خاصة انه « لم يكن اي جزء من الخليج الفارسي على علاقات حسنة وودية مع الحكومة البريطانية ومثلها كما كان الشيخ وشعبه معها » (صفحة ٤٦) . هذا الى جانب أن ما كان يهم بريطانيا العظمى بالدرجة الاولى في شبه الجزيرة العربية في هذه المرحلة هو تطبيق سياسة السيطرة الحدية Marginal control التي تهدف بالاساس الى ابعاد نفوذ الآخرين عن المنطقة .

ومع موافقتنا على انه « لا يمكن ان يستبعد الانسان أن يكون كابوس الخوف من روسيا ... قد بولغ فيه من أجل توطيد النفوذ البريطاني في الخليج العربي ، ذلك لان السماح لروسيا بالحصول على مرفا في الخليج العربي ما كان له ان يمثل خطرا صادقا للبريطانيين وهم المتفوقون في القوة البحرية » (صفحة ٥٦) . فاننا نختلف مع القول بانه « يمكن ان يكون رفض بريطانيا اعطاء الروس منفذا تجاريا في الخليج العربي مستندا على سياسة بريطانيا في اخراج الخليج من اطار المنافسة الاوروبية . ذلك لانه من الممكن للدول الاوروبية الاخرى ان تطلب معاملة وامتيازات مماثلة كتلك التي اعطيت للروس . الامر الذي يهدد السيطرة البريطانية » (صفحة ٥٧) . ذلك ان البريطانيين مع تفوقهم البحري كان يهمهم ابعاد الروس وغير الروس من المنطقة الواقعة على الطريق الى الشرق الاقصى وذات الاهمية الاستراتيجية لسيدة البحار والتفرد بالوجود هناك ما امكن ذلك ... وهذا الوجود لا يخرج الخليج « من اطار المنافسة الاوروبية » بل ان هذا الوجود وهذه السيطرة من العوامل التي تضيف الى عوامل الصراع الدولي في المنطقة .

وفي تصورنا ان الكتاب في تناوله لموضوع البترول كان ينبغي أن يتناول بشيء من التفصيل نشوء الأوبك والعوامل التي ساعدت عليه وادت اليه وذلك في اطار التطور القومي العربي واطار التطورات العالمية سواء في ذلك نمو قوى التحرر في العالم وامكانات عملها معا او تطور الصراع بين الكتلتين وبين العملاقين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكذلك اثر انشاء الأوبك على مركز البلاد البترولية وقدرتها على المساومة .

وفي تصورنا كذلك ان الفصل السادس كان ينبغي — في تناوله لظهور الكويت كدولة مستقلة — ان يتناول الموضوع — بتفصيل اكبر — في اطار اتجاهات التحرر في العالم والاتجاهات القومية العربية وخاصة في النصف الثاني من الخمسينيات وانعكاسات كل ذلك في المنطقة واثره وخاصة في شبه الجزيرة العربية والخليج .

وحبذا لو كان المؤلف — رغم اتساع موضوع الدراسة وتعدد جوانبه — تناول الدستور الكويتي بشيء اكثر من التفصيل والتحليل .

وكنا نود — في الجزء الاخير — من الكتاب

(٤)

لو ان الكاتب تناول بشيء من التفصيل الظروف التي ادت الى انسحاب الاستعمار السافر من المنطقة والى الوجود غير المباشر فيها ودراسة ماهية هذا الوجود والبلاد التي تلعب دورا فيه وذلك كله في اطار ما حدث من تغير في مراكز الدول الكبرى على المستوى العالمي وفي المنطقة . ذلك ان الكويت الصغيرة الغنية والبترولية الهامة في المنطقة البترولية الضخمة والحيوية لا بد ان تكون واعية بلعبة التوازن قادرة على الافادة منها لضمان البقاء والاستقرار والنمو والازدهار.

هذا الى جانب ان دراسة التحديات الخارجية والداخلية كانت تقضي ان يكون ذلك في اطار الاتجاهات التي تسود في النصف الثاني من القرن العشرين والتي تتفاعل مع الاحداث في الوطن العربي وفي الخليج ولا بد أن يكون لها ثقلها ومن ثم أثرها في الكويت .

وفي ختام هذا العرض يسعدنا أن نهنىء الاخ الدكتور الابراهيم على باكورة انتاجه بما استحدثت وما افادت . واذا كان جهده هذا قد توج بنيل جائزة الدولة لأحسن كتاب عن الكويت نشر عام ١٩٧٢ فاننا نرجو له المزيد من التوفيق على طريق البحث والانتاج العلمي سواء فيما يتصل ببعض ما تناوله في دراسته او بالمنطقة ذات الاهمية الكبيرة والمتزايدة او بما يشبع حاجات المهتمين بالمسائل السياسية على وجه العموم .

د. ابراهيم صقر

حدود النمو

THE LIMITS TO GROWTH

Donella H. Meadows & others.
New American Library.
October 1972. 207 pages.

يقدم كتاب « حدود النمو » صورة جديدة لمستقبل حياة الانسان على هذه الارض وذلك من خلال قيامه باستقصاء اثر بعض المتغيرات الهامة التي تعمل في البيئةالانسانية. وتستخدم هذه الدراسة نموذجا تحليليا يقوم على تجميع المعلومات المتوفرة لدى الانسان وتحليلها باستخدام احدث الاساليب العلمية والآلات الحاسبة الالكترونية . ولقد تم اعداد هذه الدراسة بالاعتماد على مجهودات العديد من العلماء الذين يعملون في مختلف مجالات التخصص حيث حاولوا منفردين ومجتمعين دراسة الاثر المتبادل لاهم المتغيرات التي تساهم في تشكيل مستقبل الحياة الانسانية على هذه الارض ، وهي :

النمو السكاني ، نمو الانتاج الصناعي ، انتاج الغذاء ، استهلاك العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض وازدياد درجة التلوث البيئي .

ومن خلال الاستقصاء لاثر كل من المتغيرات السابقة على مستقبل الحياة الانسانية امكن التوصل الى النتائج التالية :

١ ــ ان استمرار الاتجاهات الحالية بالنسبة لتلك المتغيرات سوف يجعل النمو على هذا الكوكب يصل الى حدوده النهائية في غضون المئة سنة القادمة . ولما كانت تلك المتغيرات تعيش حالة من التغير الطردي **Exponential** فان نهاية الحياة الانسانية على الشكل الذي الفناه قد تاتي بصورة مفاجئة وغير محكومة .

٢ ــ ان تغيير اتجاهات النمو الحالية واقامة حالة من التوازن البيئي والاقتصادي يتطلب اعادة النظر في النظم الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تسير دورة الحياة على هذه الارض .

٣ ــ ان خلق حالة التوازن البيئي والاقتصادي مع توفير مستويات معيشية مقبولة يتطلب الاسراع في العمل على التحضير لفترة انتقالية يتم من خلالها الانتقال من حالة النمو الطردي الى حالة التوازن والاستقرار .

ويمكن لنا الان ان نلقي نظرة سريعة على النتائج التي توصلت اليها دراسة « حدود النمو » من خلال قيامها بمحاولة التنبؤ باثر تلك المتغيرات على الحياة الانسانية .

النمو السكاني :

لما كانت اتجاهات النمو السكانية تعتمد على اتجاهات كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات ، وان معدل الوفيات لا زال يتناقص نتيجة لتحسن حالة الصحة العامة ، فان خلق حالة التوازن السكاني تحتاج الى العمل على خفض معدل المواليد . ولما كان آباء اطفال سنة ٢٠٠٠ هم اطفال هذه الايام ، فان ايقاف نمو السكان في العالم من خلال خفض معدل المواليد لا يمكن تصور امكانية تحقيقه قبل سنة ٢٠٠٠ ، حيث يكون عدد سكان العالم قد وصل الى

حوالى ٧٠٠٠ مليون نسمة . اما اذا استمرت اتجاهات معدلات النمو السكانية على حالها فان عدد سكان العالم سيصل في حوالي سنة ٢٠٣٢ الى حوالى ١٤٠٠٠ مليون نسمة .

نمو الانتاج الصناعي :

ان معدل نمو الانتاج الصناعي كان يسير بمعدل اسرع من معدل النمو السكاني ، حيث وصل فيما بين سنتي ١٩٦٣ — ١٩٦٨ الى ٧ ٪ في السنة ، مما جعل معدل نصيب الفرد من ذلك الناتج يصل الى حوالى ٥ ٪ في السنة .

وبناء على المعدلات السابقة يتضاعف الانتاج الصناعي مرة كل عشر سنوات بينما يتضاعف نصيب الفرد من ذلك الناتج مرة كل١٤ سنة . الا ان هذا لا يعني مضاعفة مستوى معيشة الفرد ، وذلك بسبب سوء توزيع الناتج الصناعي بين مختلف الافراد والشعوب . ولما كان معظم الانتاج الصناعي يتم في الدول الصناعية المتقدمة حيث تنخفض معدلات النمو السكانية ، وان القليل من الانتاج الصناعي يتم في الدول المتخلفة حيث ترتفع معدلات النمو السكانية — فان استمرار الاتجاهات الحالية يؤدي الى تكريس الوضع الذي يزداد معه «الغني غنى والفقير اطفالا » . وهكذا تساهم الاتجاهات الحالية في توسيع الفجوة التي تفصل الاغنياء عن الفقراء ، وبالتالي تقود الى احتمال خلق المزيد من اسباب القلق النفسي والاضطراب السياسي والاجتماعي .

انتاج الغذاء :

بينما يعاني حوالى ٥٠ — ٦٠ ٪ من سكان البلاد المتخلفة من سوء التغذية فان معدل الزيادة في انتاج الغذاء في تلك البلاد لا يكاد يساوي الزيادة السكانية ، وبالتالي فانه لا يكاد يحافظ على المعدل الحالي لنصيب الفرد من الغذاء .

ولما كانت الارض هي المصدر الاساسي لانتاج الغذاء ، وان مساحة الاراضي المكن زراعتها محدودة ، فان قدرة الارض على اعالة المزيد من سكان العالم تبدو محدودة وضعيفة . واذا افترض ان المعدل الحالي لنصيب الفرد من الاراضي المزروعة (٤ر. هكتار) هو الحد الادنى المطلوب توفيره للمحافظة على مستوى لائق لحياة الانسان فان استغلال كافة الاراضي القابلة للزراعة على الرغم من ارتفاع تكلفة اصلاحها سوف يقصر قبل سنة ٢٠٠٠ عن توفير المستوى المعيشي المطلوب لسكان العالم .

والى جانب محدودية الاراضي القابلة للزراعة تمتاز المياه الصالحة للري بكونها محدودة ايضا .

وعلى الرغم من امكانية تحقيق تقدم تكنولوجي كبير من عمليات استغلال الاراضي الزراعية فان مضاعفة الانتاجية الزراعية سوف تزيد قدرة تلك الاراضي على اعالة سكان العالم لمدة ٣٠ سنة اخرى ، وذلك بالاضافة الى ان ارتفاع الانتاجية سوف يعتمد على تواجد المياه والمبيدات الحشرية والآلات المختلفة ، والتي تعتمد بدورها على الكثير من العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض .

العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض :

تعتبر العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض محدودة في كميتها وذلك على الرغم من توفر امكانية اكتشاف المزيد منها . الا ان استمرار ارتفاع معدل الاستهلاك السنوي من تلك العناصر كان قد ادى الى ارتفاع اسعارها مما يقود الى الاعتقاد بأن اسعار معظمها ستكون مكلفة للغاية بعد مرور حوالي ١٠٠ عام .

وبالاضافة الى محدودية هذه العناصر وارتفاع تكلفتها فان استمرار وصولها الى الدول الصناعية حيث ترتفع الحاجة اليها ، يتطلب استمرار وتطور العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين المنتجين في الدول غير الصناعية والمستهلكين في الدول الصناعية .

ومع استمرار اتجاه الدول المنتجة لتلك العناصر الى التحكم في مواردها وزيادة درجة سيطرتها عليها ، كعمليات تاميم المناجم في بعض دول امريكا الجنوبية وتصاعد ضغط الدول المنتجة للبترول لرفع اسعار بترولها ، فان القضية السياسية التي تطرح تنظيم علاقة الدول الصناعية بالدول غير الصناعية ، سوف تصبح

اكثر الحاحا من القضية الاقتصادية التي تتجه الى تنظيم علاقة المنتجين بالمستهلكين .

التلوث :

ان استهلاك العناصر الطبيعية المختلفة يؤدي الى تلوث الهواء والارض والماء . وعلى الرغم من ان النظم البيئية الطبيعية تمتص جزءا كبيرا من هذا التلوث وتحوله الى موارد اخرى نافعة او غير ضارة بالحياة فان درجة التلوث البيئي لا زالت في ارتفاع مستمر وذلك لانها تتأثر طرديا بتزايد السكان وانتشار التصنيع.

والخلاصة أنه اذا استمرت اهداف الانسان على حالها : زيادة السكان وزيادة درجة الرفاهية، فان الحياة الانسانية سوف تصل حدودها النهائية في غضون المائة سنة القادمة . وعلى الرغم من ان استمرار نشاطات الانسان الحالية سوف تصل بكل من المتغيرات المذكورة الى حدودها النهائية ، فانه من غير المعروف اي الغايات او الحدود سيأتي اولا .

ان تقرير القضايا الاساسية التي تطرحها دراسة « حدود النمو » من خلال تحليل اثر المتغيرات الهامة التي تساهم في تشكيل الحياة الانسانية لا يمكن ان تحسم دون ان تأخذ في الاعتبار حقائق الحياة الاجتماعية وما تشمل عليه تلك الحقائق من احصاءات متغيرة ومواقف اجتماعية متبدلة وتطلعات انسانية متطورة . اذ يمتاز عالمنا الذي نعيش فيه بمميزات كثيرة تجعل من الصعب علينا ان نلم بها جميعا ... وقد يكون اهم تلك الخصائص :

١ ــ ديناميكية التطور الاجتماعي .

٢ ــ اتساع مجالات التخطيط المنظم وزيادة الاعتماد عليه ، كدليل للعمل من خلال حالات عدم التأكد .

٣ ــ زيادة درجة تعقد الحياة الانسانية مع زيادة صعوبة تحديد اثر المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية عليها .

٤ ــ ازدياد اهمية القرارات الانسانية في تحديد معالم المستقبل من خلال الاعتماد المتزايد على العلمية والمعقولية .

ان اهمال اثر العوامل الاجتماعية على مستقبل الحياة الانسانية قد يكون اهم نقاط الضعف في هذه الدراسة ، وذلك بالاضافة الى عدم ابراز اهمية ودور بعض الاتجاهات المتنامية في المجتمعات المختلفة والتي قد يكون اهمها :

العمل على وقف التلوث ، الحد من استهلاك الطاقة ، امكانية انتاج الغذاء من موارد غير زراعية .

وعلى العموم فان اهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تعمل على خلق وعي عام تجاه قضايا الحياة التي تشغل بال الانسانية والتي ستحتل المكانة الاولى بالنسبة لقضايا المستقبل . ومع ازدياد درجة وعي الانسان لمشاكل حاضره ومستقبله فانه يؤمل أن تكون هذه الدراسة حافزا لتوجيه العلماء الى بحث قضايا المستقبل بأسلوب اكثر واقعية وبعقلية لا تعتمد النتائج الرياضية المحكومة بافتراضات محدودة بقدر اعتمادها على النتائج الاجتماعية المحكومة بافتراضات الواقع الحياتي للانسان .

د. محمد ربيع

(١).

في سوسيولوجية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

تاليف : دكتور سعد الدين ابراهيم
الناشر : دار الطليعة ـ بيروت
الطبعة الاولى : فبراير ١٩٧٣
٢٧٦ صفحة ـ الثمن ٥٥٠ ق. ل.

في قوانين الصراع

في الفصل الاول من هذا الكتاب يركز المؤلف على دراسة نظرية لنظريات الصراع المختلفة ؛ فيعرض لمفهوم الصراع اولا ؛ من حيث انه تصادم الارادات من جميع الوجوه ، حيث تعتبر المظاهر الاقتصادية والتكنولوجية اهم مظاهر ذلك الصراع الجديدة . اما الصراع العربي ـ الاسرائيلي فهو شمولي حضاري لا يقتصر فقط على الناحية القتالية .

وبخصوص النظريات ساق المؤلف مجموعتين ، احداهما تنظر له من وجهة نظر فلسفية تاريخية ، وكمثال لها فلسفات ابن خلدون ، وارنولد توينبي . وهي التي تركز على مراحل تطور المجتمع ، او النظريات الدائرية Cyclical التي تبدا او تنتهي بالصراع . ومجموعة اخرى تعني بالدراسة التحليلية الميكروسكوبية للصراع . اما الصراع العربي ـ الاسرائيلي فنجد له جذورا في شتى النظريات ، حيث استفادت العقلية الاسرائيلية من شتى النظريات وادارت الصراع بكفاية فائقة .

واذا كان الصراع امرا سلبيا في المجتمعات الا انه يؤدي وظائف اجتماعية مثل الحفاظ على كيان الجماعة ورأب خلافاتها ، ويخدم كوسيلة للتنفيس عما يتراكم في النفس من مشاكل اجتماعية واقتصادية ، كما يعمل على تنظيم عملية التعبير عن الطاقات العدوانية في النفس البشرية . وقد يكون الصراع احيانا مخرجا للتعبير عن الشعور بالاحباط Frustration الذي يتولد لدى الانسان .

بعض ملامح المجتمع الاسرائيلي

اعتمد رسم الايديولوجية الاسرائيلية على مقومات عدة ، كان اهمها الدين اليهودي الذي مد الصهيونية برباط تجميعي ، والداروينية الاجتماعية Social Darwinism التي رات الصهيونية ان قانون البقاء للاصلح ينطبق عليها .

كذلك تجد الايديولوجية الاسرائيلية اساسا لها في الجدلية المادية والمثالية والمذاهب والنظريات القومية وروح البروتستانتية المسيحية .

ويعرض المؤلف هنا الى النمو السكاني اليهودي في فلسطين ، الذي لم يكن يتجاوز سنة ١٩٠٠ ، ٢٥ الف يهودي وصل عام ١٩٧٠ الى ٢ مليون و ٩٢٠ الفا .

على ان هناك تناقضات اساسية في المجتمع الاسرائيلي بين اليهود وسواهم وبين اليهودية كدين والقومية الاسرائيلية ، ثم بين اليهود الشرقيين والغربيين .

المؤسسة الحاكمة في اسرائيل

كثير من المتغيرات ادت الى تحديد شكلها، وذلك طبقا لموجات الهجرة السبعة ومميزات افراد كل منها ، فعاش افراد الموجة الاولى عيشة عزلة لاستعلاء نظرتهم . كما تأثر افراد الموجة الثانية بالافكار الاشتراكية والصهيونية ، وحتى اليوم نرى القادة الاسرائيليين من سلالة هؤلاء.

واذا نظرنا الى ابعاد المؤسسة الحاكمة وجدنا ان هناك نموذجا نمطيا لاعضائها لا بد ان تنطبق عليه كل او معظم الخصائص التالية :

١ ـ ان يكون ضمن موجتي الهجرة ٢ ، ٣ ، او من اسرة منها .

٢ ـ مولود في اوروبا الشرقية او من ابوين منها .

٣ ـ عاشت عائلته في قرى يهودية مقفلة وفي الاحياء الفقيرة في المدن قبل هجرتها لفلسطين .

٤ ـ متوسط التعليم ، وينحدر من اسرة طبقة عاملة او برجوازية صغيرة ، والتحق بالهاجاناة او البالماخ او خدم في الجيش الانكليزي قبل او اثناء الحرب العالمية .

٥ ـ عاش لفترة في الكيبوتزيم .

ويتلخص اسلوب المؤسسة في القيادة والحكم في العمل على تأكيد سيطرتها من خلال « المستادروت » وامتصاص او شراء من لم ينضووا تحت لوائها او عزلهم Isolating

وبالنسبة للمستقبل يورد المؤلف بعض التنبؤات لما ستكون عليه صورة القيادة الاسرائيلية . « فالصبرا » (المولودون في فلسطين) سيؤلفونها وستكون اقل حماسة من سابقاتها كما سيشهد المستقبل زيادة تصنيع اسرائيل وزيادة نسبة اليهود الشرقيين مما سيمهد الطريق امام نمو المركب العسكري الصناعي Military Industrial Complex وهو تحالف العسكريين والراسماليين ، والذي من مصلحته استمرار حالة الحرب .

الصراع الاعلامي

بين المثالية والبرجماطية

يبين الكاتب هنا التناقض الحاد بين العرب واسرائيل في المجال الاعلامي ويبين اتجاهين عربيين :

١ : تقليدي : ينادي بمعاداة كل اصدقاء اسرائيل ومصادقة اعدائها ، والطريق هو عصبية عربية اسلامية . ونحن نوافق الكاتب الدكتور ، بأن هذا الاتجاه ناقص وان لم يكن خاطئا ، اذ ان هناك خلفيات اقتصادية ومادية وراء الصراع ، كما ان الصهيونية مذهب للسيطرة والاستغلال تدور في فلك الامبريالية العالمية .

٢ ـ تقدمي : ينادي بضرب المصالح الاستعمارية والغربية كخطوة لتحرير فلسطين.

وهذا التصور اكثر تقدما وصوابا وانفتاحا على العالم .

ثم يعرض المؤلف لبعض القوى السياسية في المجتمعات الغربية وموقف اسرائيل والعرب من محاورتها وكسب تأييدها من عدمه ، وهم: الرجعيون ، والمحافظون والاحرار ، والثوريون ، وقد افلحت الجهود الصهيونية مع اغلب هذه الفئات والقوى بينما لم يفتح العرب جسور الحوار مع اغلبها .

ومن اجل هذا فلا بد من نمو استراتيجية اعلام عربية جديدة ، تعتمد على «البرجماطية» وهي الحكم بنتيجة عمل ما على صلاحيته . فلا بد من كسب كل القوى في الغرب ، فيخاطب الاشتراكيون العرب زملائهم الاشتراكيون في العالم ويحاور الوسط العربي « الاحرار » ، كما يتولى اليمين العربي محاورة الاحزاب المحافظة في الغرب .

يؤكد المؤلف في الفصل الخامس ان حرب التحرير الشعبية الطويلة المدى هي الطريق ، ولا بد من حشد الجماهير لها وتعبئتها واختيار التكتيكات المناسبة .

الحرب الشعبية والتعبئة العامة

الجهل المطبق بالعدو هو سبب النكسة في عام ١٩٦٧ وذلك بالاضافة الى اتساع الفجوة

الحضارية بيننا وبينهم . ولذا فان العمل من اجل التحرير يستلزم التعبئة العربية ، والتزام كل فرد عربي بتأدية دور مباشر او غير مباشر في المجهود الحربي . وكان هناك عوامل اخرت التعبئة العامة العربية ، منها : عدم وجود الاحساس بالمواطنية والقومية Citizenship and Nationhood ، وعدم وجود الوعي السياسي ، وعدم قدرة القيادة على استخلاص الدروس من الهزائم .

ان قيام جبهة وطنية موحدة يمنع او يحد من تدخل ذوو المصلحةالخاصة في شؤونالمقاومة الفلسطينية . ومع انه كان من المفروض ان يتم ذلك فيما بين سنتي ١٩٦٩ – ١٩٧٠ ، فانفشل المقاومة في تشكيل تلك الجبهة قاد الى مؤامرة التصفية عام ١٩٧٠ . واهم الاسباب الذاتية لعدم قيام الوحدة بين المنظمات الفلسطينيةتعود الى المطامح الشخصية والبلطجة السياسية .. واما الاسباب الموضوعية فاهمها تدخل الانظمة العربية واغراقها للساحة الفلسطينية بالمنظمات الدائرة في فلكها .

لذا لا بد من تحالف وطني يفوت على الجميع فرص التدخلوالتصفية . وتعتبرمنظمة « فتح » – حسب راي الكاتب – هي رائدة التحالف الوطني المنتظر ؛ حيث هي صورة مصغرة لذلك التحالف .

خاتمة

قسم المؤلف اطراف الصراع الى معسكر العدو ، معسكر المواجهة؛ معسكر الدعمالعربي؛ معسكر الدعم الدولي ؛ ومعسكر المتفرجين العرب .

هدف العدو دائما لبناء مجتمع يهودي في دولة صهيونية بالتوسع الدائم ، كما هدف بعد ١٩٦٧ الى تجميد الموقف علىالخطوط الجديدة، وتفريغ الارض المحتلة من سكانها ، وتصفية المقاومة في سبيل تصفية القضية . وقد نجح العدو في خططه لوضوح الرؤيا لديه ولدعم الاستعمار له .

في مقابل ذلك لم توجد استراتيجية عربية محددة بل اعتمدت الحرب النظامية التي يتفوق فيها العدو . جاءت المقاومة الفلسطينية ولكنها بدات في الانحدار حيث عملت عدة عوامل داخلية وخارجيةعلى ذلك. وكان اهم العواملالخارجية خلاف المقاومة مع مصر على مشروع روجرز . ومع انه كان من حقها رفضه ، الا ان الهجوم الاعلامي على القيادة الناصرية كان خطأ كبيرا وقعت فيه المقاومة مما اعطى للاردن فرصة الاستفراد بها .

ويؤكد المؤلف بعد ذلك وكنتيجة اخيرة ان الكفاح المسلح هو الطريق الاوحد للخلاص ، فيجب ان يبدا اطلاق النار على العدو ، ويجب ان تستمر مصر في حرب الاستنزاف رغم الخسائر الكبيرة التي قد تلحقها ، ورغم انه لا يتوقع ايضا احراز النصر في مدة قريبة .

وسوف تتحمل مصر والمقاومة العبء كله، ومن اجل ذلك لا بد من :

١ – توحيد فصائل المقاومة والتغلب على مرض الطفولة اليساري داخل بعض منظمات المقاومة الفلسطينية .

٢ – ان تأخذ مصر حربالاستنزاف عقيدة ووسيلة ؛ وان تحاول امتصاص كل الخسائر والآثار السيئة لضربة اسرائيلية شاملة .

عبد الرحمن فايز

الكتب التي اصدرتها الجامعة تحت سلسلة مطبوعات الجامعة

	المؤلف	العنوان	تاريخ النشر
١	د. عبد الحي حجازي	المدخل لدراسة العلوم القانونية « الحق »	١٩٧٠
٢	د. حسن صادق المرصفاوي	شرح قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي	١٩٧١
٣	د. يحيى عبد العزيز الجمل	النظام الدستوري في الكويت مع تقدمة في المبادىء الدستورية العامة	١٩٧١
٤	د. اسماعيل صبري مقلد	العلاقات السياسية الدولية	١٩٧١
٥	د. حازم البيلاوي	النظرية النقدية	١٩٧١
٦	د. سامي خليل	النظرية الاقتصادية	١٩٧١
٧	د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور مفردات اللغة العربية « الجذور الثلاثية »	١٩٧١
٨	د. جمال زكريا قاسم	مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي « عرض وتعليق »	١٩٧٢
٩	د. محمود جمال الدين زكي	قانون العمل الكويتي	١٩٧٢
١٠	د. عبد الحي حجازي	المدخل لدراسة العلوم القانونية «القانون»	١٩٧٢
١١	د. عبد الحليم نصر	الطحالب	١٩٧٢
١٢	د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لجذور مفردات اللغة العربية « الجذور غير الثلاثية »	١٩٧٢
١٣	د. محمود جواد رضا	فلسفة التربية وتأثيرها في طريقة تفكير معلمي المستقبل « دراسة اجريت بجامعة بغداد »	١٩٧٢
١٤	د. عزمي اسلام	الاستدلال الصوري « الجزء الاول »	١٩٧٢
١٥	د. محمد رمزي طه الشاعر	النظرية العامة للقانون الدستوري	١٩٧٢
١٦	د. محمد عبد الوهاب حومد	شرح قانون الجزاء الكويتي (القسم العام)	١٩٧٢
١٧	د. محمود جمال الدين زكي	عقد الايجار في القانون المدني الكويتي	١٩٧٢
١٨	د. محمد شفيق	القانون التجاري الكويتي	١٩٧٢
١٩	د. علي حلمي موسى	احصائيات معجم لسان العرب « باستخدام الكمبيوتر »	١٩٧٢
٢٠	د. محمد عبد العزيز ربيع	هجرة الكفايات العلمية	١٩٧٢
٢١	د. رياض الشيخ	النمو الاقتصادي في الكويت « المشكلات والسياسات »	١٩٧٢
٢٢	د. احمد الغندور	الاحوال الشخصية في التشريع الاسلامي مع بيان ما عليه العمل في محاكم الكويت	١٩٧٢

موجز الأبحاث المنشورة بالإنكليزية

أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر

د . ايليا حريق

يعرض هذا البحث : لاثر السوق المحلية في الشرق الاوسط على العلائق بين الريف والمدن .

في البداية يوجد في البحث استعراض تاريخي للتطور الاقتصادي ونظامه في المنطقة موضوع البحث حيث يذكر الكاتب بان الملكية الزراعية الخاصة في الشرق الاوسط لم توجد قبل ق ١٩ ، الا في نطاق محدود في الدولة العثمانية . ولاجل ذلك ندر التبادل التجاري بين الريف والمدن في الدولة الواحدة . اما انتقال الغلال من الريف الى المدن فكان يتم ضمن نظام الضرائب والاتاوات وليس في نطاق تبادل تجاري كالمعروف لدينا . فالضرائب في ايران مثلا كانت تدفع على شكل محصولات . ويتضح من هذا ان اقتصاد المدن تشكلت فيه الزراعة جزءا هاما .

كما وعلمت تشريعات الحكومة والسلطة المركزية على الحد من العلاقات الاقتصادية بين الريف والحضر ، كذلك عدم كفاية المواصلات ، مما عمل ايضا على تضييق نطاق السوق المحلية.

ثم يذكر الكاتب ان اول بوادر التحديث كانت اتساع نطاق السوق المحلية ، كما ان احتكاك منطقة الشرق الاوسط باوربا الغربية في العقدين الاولين من القرن ١٩ ادى الى ايجاد النظام المركزي في الادارة .

ومع دخول الاساليب الحديثة للشرق الاوسط تغير الاسلوب الاجتماعي وتقدمت اساليب التجارة وطرقها، حيث ازداد ارتباط الريف بالمدن. ومع انه كانت هناك مدن تشكل حلقة اتصال بين الريف والمراكز التجارية في العالم ، فان الاتجاهات الصناعية واحلال النقود محل نظام المقايضة ادت الى بروز طبقة رجال الاعمال والتجارة التي سيطرت وكان لها نفوذ كبير في المجتمع. ومع ازدياد اعتماد اقتصاد الشرق الاوسط على الخارج في النصف الثاني من القرن ١٩ كثرت الديون التي اثقلت كاهل بعض دوله .

اما اساليب التحديث المختلفة فقد عمدت الى ازالة النظام الاقطاعي من الشرق الاوسط بكل ما كان يمثله من مساوىء وذلك على الرغم من بقاء بعض آثاره .

ويخلص الكاتب من ذلك الى ان اتساع نطاق السوق المحلية في الشرق الاوسط ادى الى تعميق الشعور بالقومية والانتماء ، وعمل على تنظيم العلاقات بين الريف والمدن وبين الدولة والدول الاخرى ، حيث اصبح الاكتفاء الذاتي احد العلامات المميزة للسوق المحلية ، وتحسنت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

مقارنة بعض الافكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث

د. اسكندر النجار

يبين المؤلف انه على الرغم من الظـروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت العصر الذي عاشه ابن خلدون ، وعلى الرغم ايضا من ان موضوع مؤلفه « مقدمة علم الاجتماع » لم يكن اقتصاديا فان الافكار الاقتصادية التي اوردها فيه تعزى لمفكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كالطبيعيين وآدم سميث وغيرهم من الاقتصاديين .

ولاثبات ذلك قارن المؤلف بعض الافكـار الاقتصادية التي اوردها ابن خلدون في مؤلفه وتلك التي اوردها آدم سميث في مؤلفه « ثـروة الامم » ، كتقسيم العمل ، ومقررات القيمـه والحرية والاقتصادية . .

وقد خلص البحث الى انه لايوجد فرق اساسي في الافكار الاقتصادية لكل منهما، وان عدم ارجاع هذه الافكار لابن خلدون يعود الى طبيعة الظروف التي ظهرت فيها المقدمة ، اذا بينما ظهرت باللغة العربية ساد العالم الاسلامي والعربي في تلـك الظروف تخلف الانتاج الفكري واضمحلاله .

انشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة

دكتور علي محمود عبد الرحيم

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعـة
ـ جامعة الكويت ـ

يهدف هذا البحث الى تقديم نتائج الدراسات الميدانية الخاصة بانشاء المعايير في الصناعة اذ يقدم البحث دراسة انتقادية للمبادىء والطـرق المستخدمة في انشاء المعايير في عدة شركـات صناعية ، كما يعرض المشاكل المختلفة التي تقابل الادارة عند انشاء وتطوير هذه المعايير .
وينقسم البحث الى عدة اجزاء تعالـج الموضوعات الاتية :

ـ قياس الوقت المعياري .

ـ انشاء معايير للعمل المباشر عن طريـق دراسة الوقت والحركة .

ـ اعداد معيار للعمل المباشر عن طريـق البيانات المعيارية المتاحة في المشروع .

ـ دراسة مقارنة لمشاكل انشاء وتطويـر المعايير في الشركات الصناعية تحت الدراسة .

الخلاصة والتوصيات

ويؤكد البحث على ضرورة استخدام الوسائل العلمية المتاحة ، لاعداد المعايير في الشركـات الصناعية حيث ان هذه المعايير تمثل الاساس العلمي لعملية التخطيط والرقابة الاداريـة اذ تستخدم هذه المعايير كاساس لاعداد الخطـط وتقييم الاداء وتحليل الانحرافات واتخـاذ القرارات العلاجية المصححة .

الهيكل العام لنظام المقررات

تبدأ كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت مع مطلع العام الدراسي ١٩٧٣ / ١٩٧٤ م بتطبيق نظام المقررات كخطوة أولى قبل تعميمه على كافة الكليات في الجامعة .

ولما كانت نظم التعليم الجامعي في البلاد العربية بحاجة الى عملية تقييم شاملة تأتي بنظم تعليمية متطورة تساير العصر ، فان نشر الاطار العام لنظام المقررات الذي تبنته كلية التجارة بعد دراسة مستفيضة لمزاياه وعيوبه ومدى ملائمته لطبيعة المجتمع العربي في الكويت سوف يخدم — في تقديرنا — كأحد المعايير المهمة اثناء القيام بعملية التقييم والاصلاح المطلوبة لنظمنا التعليمية .

يمتاز نظام المقررات بدرجة عالية من المرونة والديناميكية مما يجعله من اكثر النظم التعليمية استعدادا لمواكبة التطور العلمي والتربوي واقدرها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتطورة . ويهدف هذا النظام الى اعداد الطالب الجامعي اعدادا علميا يتناسب مع ميوله ومؤهلاته وذلك من خلال مساعدته على اكتشاف مواهبه وتنمية قدراته وتوجيهه الوجهة التي تخدم المجتمع وتفي باحتياجاته .

ويعمل النظام على تحقيق اهدافه من خلال عمله على :

١ — منح الطالب الجامعي حرية الاختيار بين عدد كبير من المواد الدراسية التي ستقوم الكلية بتقديمها في التخصصات العلمية المختلفة .

٢ — منح الطالب الجامعي فرصة تغيير تخصصه العلمي في الوقت المناسب دون ان يترتب على ذلك ضياع كل الوقت الذي قضاه في الكلية .

٣ — يعطى الطالب فرصة الانتظام في دراسة المواد العلمية التي يرغبها والتي قد يزيد عددها عن المعدل او يقل ، وبالتالي اعطاءه فرصة تحمل مسؤولية الاختيار ومسؤولية الاعباء الدراسية التي يضطلع بها .

٤ — يعطى الطالب المجد او الاكثر ذكاء فرصة اتمام الدراسة الجامعية في فترة زمنية تقل عن ٤ سنوات ، بينما يعطى الطالب غير المجد او الاقل ذكاء فرصة اتمام الدراسة الجامعية في فترة تزيد عن ٤ سنوات .

ولما كان للطالب الجامعي الحق في تحمل الاعباء الدراسية التي تتناسب مع قدراته ، فان اتمامه للدراسة في فترة زمنية تزيد عن ٤ سنوات لا يعني بالضرورة رسوبه في اي مادة دراسية وبالتالي لا يترتب على اطالة فترة الدراسة الجامعية اية مشاكل نفسية او تربوية .

ويرتبط بالاطار العام لنظام المقررات اتباع القواعد التالية :

١ — نظام الفصول الدراسية ، حيث تقسم السنة الدراسية الى فصلين دراسيين مدة كل منهما ١٥ اسبوعا تقريبا . وتقوم ادارة الكلية بتحديد موعد بدء ونهاية كل فصل دراسي .

٢ — استبدال نظام الامتحانات الحالي بما يكفل تقييم عمل الطالب لعدة مرات خلال كل فصل دراسي ، بحيث تشمل عملية التقييم على امتحان في منتصف الفصل الدراسي واخر في نهايته على الاقل .

الاطار العام للنظام

١ — يقوم التخصص في هذا النظام على :

ا — تخصص رئيسي

ب — تخصص فرعي

ويمنح الطالب الجامعي الحرية الكاملة

لتحديد كل من تخصصه الرئيسي وتخصصه الفرعي .

٢ ــ تشكل مجالات العلم التالية تخصصات رئيسية وتخصصات فرعية في الكلية وهي :

أ ــ الاقتصاد .
ب ــ العلوم السياسية .
جـ ــ ادارة الاعمال .
د ــ المحاسبة والمراجعة .
هـ ــ الاحصاء .

٣ ــ اما مجالات العلم التالية تشكل تخصصات فرعية فقط وهي :

أ ــ التأمين
ب ــ الاجتماع

برنامج الدراسة

اولا : المواد العلمية العامة :

تشمل المواد العلمية التي ترى الكلية وجوب دراستها واجتياز علامة النجاح فيها بالنسبة لكافة الطلبة في الكلية وهي :

١٢ وحدة دراسية لغة انجليزية .
٣ وحدات دراسية تاريخ العرب الحديث .
٣ وحدات دراسية فلسفة العلوم .
٣ وحدات دراسية النظام السياسي في الكويت .
٣ وحدات دراسية حضارة اسلامية .
٩ وحدات دراسية ادوات تحليل موزعة على الادوات التالية :

أ ــ الرياضة .
ب ــ الاحصاء .
جـ ــ طرق البحث العلمي .

ثانيا : المواد الاختيارية :

تقدم الكلية عددا من المواد العلمية التي تقع ضمن مجموعة المواد الاختيارية وذلك بالتعاون مع الكليات الاخرى في الجامعة .

ثالثا : مواد التخصص الرئيسي

يقدم كل قسم علمي في الكلية مجموعة كبيرة من المواد العلمية تقسم الى مجموعتين فرعيتين، احداها اجبارية تستلزم متطلبات التخصص بالنسبة للطالب دراستها ، والثانية اختيارية يكون على الطالب ان يختار عددا منها .

رابعا : مواد التخصص الفرعي

وتقسم ايضا الى مجموعتين فرعيتين ، احداها اجبارية ؛ والثانية تشمل المواد الاختيارية .

توزيع الوحدات الدراسية المطلوبة للتخرج :

١ ــ ٣٣ وحدة دراسية « المواد العلمية العامة » .
٢ ــ ٤٢ وحدة دراسية على الاقل « مواد التخصص الرئيسي » .
٣ ــ ٢١ وحدة دراسية « مواد التخصص الفرعي » .
٤ ــ استكمال الوحدات السابقة الى ١٢٠ وحدة دراسية على الاقل .

البرامج الخاصة :

تصمم كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية كل عام عدد محدود من البرامج الخاصة الهدف منها :

١ ــ محاولة ملافاة النقص الذي يعانيه بعض الطلبة في بعض المجالات ، خاصة في الرياضة واللغات .

٢ ــ تعميق معارف وتجارب الطالب في حقل التخصص وذلك من خلال تكليفه بالقيام بمشروع بحث ميداني معين تحت اشراف الكلية .

ويراعى في تصميم هذه البرامج وتنظيم عملية اشتراك الطلبة بها القواعد التالية :

أ ــ تكون فترة تقديم هذه البرامج في أوقات لا تتعارض مع اوقات الدراسة العادية، ويفضل ان تتم في الفترة الممتدة بين نهاية فصل الخريف وبداية فصل الربيع ومدتها حوالي ثلاثة أسابيع .

ب ــ تمنح الكلية الطالب الذي يلتحق بأحد تلك البرامج ويكمل متطلباتها ٣ وحدات دراسية على الاكثر .

جـ ــ لا يحق لاي طالب أن يلتحق في أكثر من برنامج واحد في فترة واحدة .

د ــ تفرض الكلية على تلك البرامج رسوما اضافية تتناسب ومدى تكلفة البرامج بالنسبة للجامعة .

٤ ــ بعض المواد وقاعات الدرس المتخصصة تحتاج عملية التسجيل فيها الى اذن خاص من عميد الكلية .

تنظيمات اكاديمية

القبول :

يشترط في الطلبة الذين يتقدمون بطلبات القبول الى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ان يستوفوا الشروط التالية :

١ ــ ان تكون طلباتهم مستوفية لشروط القبول في جامعة الكويت والتي يمكن الحصول عليها من ادارة التسجيل في الكلية .

٢ ــ ان يتقدموا بطلباتهم الى ادارة التسجيل بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في موعد اقصاه ١ اغسطس بالنسبة للفصل الدراسي الاول (فصل الخريف) و ١٥ نوفمبر بالنسبة للفصل الدراسي الثاني (فصل الربيع) من كل عام .

٣ ــ وتخضع أعداد المقبولين لسياسة القبول التي يقرها مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية .

التحويل من جامعات او كليات اخرى :

تخضع عملية قبول طلبات التحويل لامكانيات الكلية وسياستها التي يقوم مجلس الكلية باقرارها . وعلى العموم فان سياسة قبول طلبات التحويل تخضع للقواعد التالية :

١ ــ الطلبة المحولون من جامعات تتبع نظام المقررات ومعترف بها من قبل جامعة الكويت تعتمد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية كافة المواد التي تدخل في نطاق اهتمامات الكلية والتي يمكن اعتبارها نظائر بديلة لمقررات تدرس بالكلية وكان النجاح فيها بتقدير جيد او اكثر . اما المواد التي كان النجاح فيها بتقدير مقبول فلا تعتمد .

٢ ــ الطلبة المحولون من جامعات لا تتبع نظام المقررات ولكن تعترف بها جامعة الكويت تقوم ادارة التسجيل بالتشاور مع الاقسام العلمية المختصة باعتماد المواد التي درست وكان النجاح فيها بتقدير جيد على الأقل وترجمتها الى وحدات دراسية مع توضيح المقررات البديلة التي يعفى الطالب من دراستها .

٣ ــ طلبات التحويل التي يتأخر تقديمها عن ١ سبتمبر بالنسبة للفصل الدراسي الاول وعن ١ يناير بالنسبة للفصل الدراسي الثاني يمكن النظر فيها لقبول الطالب للفصل الدراسي التالي .

الاستماع :

يمكن تسجيل الطلبة الذين لا تتوافر فيهم شروط القبول او الطلبة الذين لا يسعون الى الحصول على شهادة جامعية من الكلية كمستمعين في المواد التي يختارونها . وتتم عملية التسجيل بالنسبة لهؤلاء الطلبة في فترة التسجيل المتاخر . ويخضع هؤلاء الطلبة لما تقره الجامعة من قواعد بشأنهم . ولا تتم عملية التسجيل الا بعد الحصول على موافقة استاذ المادة المختص .

التسجيل :

تخضع عملية التسجيل للشروط الآتية :

١ ــ الطلبة الذين لا يسجلون في الموعد المحدد ويسجلون في موعد اقصاه اسبوعين من تاريخ انتهاء موعد التسجيل يدفعون رسوم « التسجيل المتاخر » وذلك بالاضافة الى رسوم التسجيل العادية .

٢ ــ حالات التسجيل التي تتخلف اكثر من اسبوعين واقل من ثلاثة اسابيع من بدء الدراسة يبت فيها عميد الكلية بناء على توصية لجنة شئون الطلبة على ان تتوفر فيها الشروط التالية :

ا ــ ان يكون لدى الطالب عذر مقبول .

ب ــ ان يدفع كافة الرسوم الدراسية بما في ذلك رسوم « التسجيل المتاخر » .

٣ ــ يمكن لمساعد العميد لشئون الطلبة ان يعفي طلبة المنح غير الكويتيين من رسوم التسجيل المتاخر ويعتمد اجراءات التسجيل بالنسبة لهم .

٤ ــ طلاب البعثات والمنح الدراسية الذين يدرسون على نفقة جامعة الكويت او حكومة الكويت يعفون من رسوم الدراسة ولكن لا يعفون من رسوم اعادة الدراسة .

٥ ــ موظفو جامعة الكويت الذين يدرسون في الكلية يعفون من رسوم الدراسة ولكن لا يعفون من رسوم اعادة الدراسة .

الارشـــاد :

يعين لكل طالب جديد مرشدا من بين اعضاء هيئة التدريس من القسم العلمي التابع له الطالب بالكلية ويكون المرشد مستعدا للالتقاء بالطالب في اي وقت أثناء السنة الدراسية . ويكون من واجبات المرشد ان يساعد الطالب في تحديد اهداف الدراسة واختيار المواد المختلفة التي يسجل فيها ، كما يحاول امداده بالمعلومات التي يحتاجها عن مختلف نشاطات القسم العلمية خاصة فيما يتعلق بالمواد التي يقوم القسم بتدريسها . وبالاضافة الى هذا يمكن للطالب ان يستعين بالمرشد في محاولة ايجاد الحلول المناسبة لما قد يواجهه من مشاكل . اما الطلبة الجدد فيعين لهم جميعا مرشدا او اكثر (Freshman Advisor) ليقوم بالمهام سالفة الذكر .

الوحـــدات الدراسيـــة :

١ ــ تحدد عدد الساعات الاسبوعية لكل مادة بثلاثة (٣) ساعات تقدم اسبوعيا على فترتين على الاقل . ويضاف الى بعض المواد ساعة او ساعتين اسبوعيا كساعات عملية او تطبيقية .

عدد الوحدات الدراسية بالنسبة لكل مادة تساوي عدد ساعات المحاضرات الاسبوعية . اما الساعات العملية فيشترك للقسم العلمي المختص اقتراح عدد ما تساويه من وحدات دراسية .

٢ ــ تحدد عدد الوحدات الدراسية المطلوبة للتخرج من الكلية بمائة وعشرين (١٢٠) وحدة دراسية على الاقل **Credit Hour** . ولا يسمح للطالب ان يجتاز بنجاح أكثر من (١٥٠) وحدة دراسية اثناء دراسته . ولا يجوز استمرار تسجيل الطالب لفترة تتجاوز (١٤) فصل دراسي .

تحديد السنة الاكاديمية للطالب :

١ ــ الطالب الذي ينهي ٢٤ وحدة دراسية يعتبر في الفرقة الدراسية الاولى .

٢ ــ الطالب الذي ينهي ٢٤ وحدة دراسية او اكثر ولكن اقل من ٥٧ وحدة دراسية يعتبر في الفرقة الدراسية الثانية .

٣ ــ الطالب الذي ينهي ٥٧ وحدة دراسية او أكثر ولكن اقل من ٩٠ وحدة دراسية يعتبر في الفرقة الدراسية الثالثة .

٤ ــ الطالب الذي ينهي ٩٠ وحدة دراسية او اكثر يعتبر في الفرقة الدراسية الرابعة .

العبء الدراسي للطالب :

١ ــ لا يسمح لاي طالب أن يحمل في اي فصل دراسي اقل من (٤) مواد الا بموافقة مساعد العميد لشئون الطلبة .

٢ ــ لا يسمح لاي طالب ان يسجل في اي فصل دراسي أكثر من (٥) مواد دراسية الا بموافقة مساعد العميد لشئون الطلبة .

التقديـرات والنقــاط :

اولا : ممتاز وتبدأ من ٩٠ ــ ١٠٠ وتقابلها (A) ، وتقسم الى شريحتين .

١ ــ (أ) وتقابلها (A) وتعطى (٩) نقط

٢ ــ (أ ــ) وتقابلها (A ــ) وتعطى (٨) نقط .

ثانيا : جيد جدا وتبدأ من ٨٠ ــ الى اقل من ٩٠ وتقابلها (B) وتقسم الى ثلاثة شرائح مختلفة :

١ ــ (ب +) وتقابلها (B +) وتعطى (٧ نقط) .

٢ ــ (ب) وتقابلها (B) وتعطى (٦) نقط .

٣ ــ (ب ــ) وتقابلها (B ــ) وتعطى (٥) نقط .

ثالثا : جيد وتبدأ من ٧٠ ــ اقل من ٨٠ وتقابلها (C) وتقسم الى ثلاث شرائح مختلفة :

١ ــ (ج +) وتقابلها (C +) وتعطى (٤) نقط .

٢ ــ (ج) وتقابلها (C) وتعطى (٣) نقط

٣ ـ (جـ ـ) وتقابلهـا (ـ C) وتعطـى (٢) نقط .

رابعا : مقبول وتبدا من ٦٠ ـ أقـل مـن ٧٠ ويرمـز اليهـا (د) وتقابلها (D) وتعطي (١) نقطة .

خامسا : ضعيف وتقل عن ٦٠ ويرمز اليها (هـ) وتقابلها (F) : وتعطى (صفر) من النقط .

العلامة النهائيـة في ايـة مـادة تساوي (١٠٠) .

ويحسب التقدير العام بالنسبة لاي طالب خلال فترة التحاقه بالكلية أو بعد اتمام الدراسة فيها تبعا للخطوات التالية :

١ ـ يضرب عدد الوحدات الدراسية لكـل مـادة سجل فيها الطالب في عدد النقاط التـي حصـل عليهـا وتجـري هـذه العمليـة بالنسبة لكل مادة على حدة .

٢ ـ بجمع حاصل عمليات الضرب المختلفة الناتجة عن اتمام الخطورة رقم (١) .

٣ ـ يقسم الناتج مـن عملية الجمـع في الخطورة رقم (٢) على عـدد وحدات المـواد الدراسية التي سجل فيها الطالب .

قواعد تغيير تخصص الطالب :

يمكـن للطالب ان يغـير تخصصه الرئيسي بشرط الا تزيد الوحدات الدراسية التي اجتازها عن ٨٠ وحدة .

العقوبات الاكاديمية :

١ ـ يوضع الطالب على قائمة الانـذار اذا قل متوسط تقديره العام في نهايـة كـل فصل دراسي عن :

أ ـ ٢ ١/٢ نقطة اذا كان الطالب لم يجتز بنجاح ٥٨ وحدة دراسية .

ب ـ ٣ نقاط اذا كان الطالب قد اجتـاز ٥٨ وحدة دراسية او اكثر .

وعلى الطالب ان يرفع معدله العـام الـى المعدل المطلوب خلال الفصلين الدراسيين التاليين لوضعه على قائمة الانذار والا يعتبـر الطالـب مفصـولا .

٢ ـ بالنسبة للطلبة الـذين يجتـازون ٤٥ وحدة دراسية على الاقل بنجاح ، يجب الا يقل المعدل العام لتقدير الطالب في مـواد التخصص الرئيـسي في نهاية كل فصل دراسي عـن ٣ نقط والا يوضع الطالب على قائمة الانذار الخاصـة بالتخصص الرئيسي وعليه ان يرفع معدله العام الى المعدل المطلوب في التخصص الرئيسي خـلال الفصلين الدراسيين التاليين لوضعه على قائمة الانذار . واذا فشل الطالب في رفع اسمه مـن قائمة الانذار وجب عليه ان يغير تخصصه .

مرتبة الشرف وتقديرات التخرج :

١ ـ الطالب الذي ينهي في اي فصل دراسي ١٥ وحدة دراسية او اكثر ويحصل على معـدل عام يساوي (٧) نقاط او اكثر يوضـع اسمـه على قائمة الشرف . وتصدر الكلية في نهاية كل فصل دراسي قائمـة بأسمـاء طلبـة الشرف وتكرمهم بالطريقة التي تراها مناسبة .

٢ ـ الطالب الذي ينهي دراسته في الكليـة ويحصل على معدل عـام يساوي (٨) نقـاط او اكثر يمنح درجة البكالوريوس « بامتياز مـع مرتبة الشرف » بشرط ان ينهـي دراستـه في غضون (٨) فصول دراسية على الاكثر ولا يكون قد حصل على تقدير اقل من جيد في اي مادة .

٣ ـ الطالب الذي ينهي دراسته في الكلية ويحصل على معدل عام يساوي (٧) نقـاط او اكثر ولكن يقل عن (٨) نقـاط يمنـح درجـة البكالوريوس « بامتياز .

٤ ـ الطالب الذي ينهي دراسته في الكليـة ويحصل على معدل عام يساوي (٦) نقـاط او اكثر ولكن يقل عن (٧) نقـاط يمنـح درجـة البكالوريوس بتقدير « جيد جدا » .

٥ ـ الطالب الذي ينهي دراسته في الكليـة ويحصل على معدل عام يساوي (٣) نقـاط او اكثر ولكن يقل عن (٦) نقـاط يمنـح درجـة البكالوريوس بتقدير « جيد » .

٦ ـ لا تمنح كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية درجة البكالوريوس لاي طالب يـقل تقديره العام عن (٣) نقاط .

قواعـد الامتحانـات :

١ ـ يجري تقييم الطالب اثناء سير الدراسة عدة مرات في كل فصل دراسي .

٢ ـ يجري امتحان عام في حوالي منتصف الفصل الدراسي تحدد ادارة الكلية مواعيده .

٣ ـ بعد اسبوع من انتهاء امتحانات نصف الفصل الدراسي يقوم استاذ المادة بتبليغ مكتب مساعد العميد لشئون الطلبة نتائج الامتحانات بالنسبة لطلبته ، اما التقدير النهائي في كل مادة فيسلم لادارة التسجيل وذلك خلال اسبوع من انتهاء موعد الامتحان .

٤ ـ تكون العلامة التي تعطى للامتحان النهائي الذي يعقد في نهاية كل فصل دراسي ٥٠ ٪ من العلامة الكلية .

٥ ـ يبلغ الطلبة او الجهات المعنية ـ في حالة طلبة المنح الدراسية ـ كتابيا بنتائج الامتحانات بعد ظهورها مباشرة عند نهاية كل فصل دراسي .

نظام الانسحاب :

١ ـ يمكن لاي طالب ان ينسحب من مادة او اكثر من المواد التي سجل فيها خلال فترة الانسحاب والتي لا تتعدى نهاية الاسبوع الخامس من بدء الدراسة .

واذا كان عدد الوحدات الدراسية التي ستبقى مع الطالب بعد الانسحاب يقل عن (١٢) وحدة دراسية فان عملية الانسحاب تحتاج الى موافقة مساعد العميد لشئون الطلبة . وفي مثل هذه الحالة لا تسجل المادة او المواد التي تم الانسحاب منها في سجل الطالب .

٢ ـ يمكن لاي طالب ـ في الحالات الاستثنائية ـ أن ينسحب من الدراسة في أحد الفصول الدراسية ، والمقصود بالحالات الاستثنائية المرض الذي يلزم صاحبه الفراش باحدى المستشفيات والعوارض النفسية التي تمنع صاحبها من مواصلة الدراسة ، وحالات السفر الاضطرارية ، وتخضع عملية الانسحاب الكلي لموافقة لجنة مكونة من رئيس القسم العلمي المختص، ومساعد العميد لشئون الطلبة ومدير ادارة التسجيل .

وفي مثل هذه الحالة تظهر حالة الانسحاب في سجل الطالب الدراسي .

لا تعفى حالات الانسحاب الكلي صاحبها من دفع رسوم اعادة الدراسة بالنسبة للمواد التي تم الانسحاب منها .

الحضور والغياب :

١ ـ يجب أن يواظب الطلبة على حضور كافة المحاضرات والدروس العملية والتطبيقية.

٢ ـ الطالب الذي يتغيب ثلاث ساعات عن الحضور في اي مقرر يتولى استاذ المادة تبليغ مساعد عميد الكلية لشئون الطلبة لانذاره انذارا اوليا .

٣ ـ الطالب الذي يتغيب ثلاث ساعات اخرى (مجموع ٦ ساعات) في اي مقرر يتولى استاذ المادة تبليغ مساعد عميد الكلية لشئون الطلبة لانذاره انذارا ثانيا .

٤ ـ الطالب الذي يتغيب ثلاث ساعات اخرى (مجموع ٩ ساعات) في أي مقرر يتولى استاذ المادة تبليغ مساعد عميد الكلية لشئون الطلبة لانذاره انذارا اخيرا .

٥ ـ اذا تغيب الطالب اكثر من ٩ ساعات في اي مقرر يعتبر راسبا في هذا المقرر .

الانقطاع عن الدراسة :

١ ـ اذا انقطع اي طالب عن الدراسة لمدة فصل دراسي واحد أو فصلين دراسيين فانه يسمح له بمواصلة الدراسة في الكلية على شريطة الا يكون قد فصل من جامعة أخرى وذلك بعد تقديم طلب اعادة قيد .

٢ ـ أي طالب ينقطع عن الدراسة لمدة تزيد عن فصلين دراسيين ولا تزيد عن اربعة فصول دراسية ـ يسمح له بالعودة الى مواصلة الدراسة على أن يعيد دراسة كافة المواد التي كان تقديره فيها يقل عن جيد ويلتزم بالمقررات المطلوبة في السنة التي يعاد فيها قيده .

٣ ـ اي طالب ينقطع عن الدراسة لمدة خمسة او ستة فصول دراسية يسمح له بالعودة الى الدراسة على أن يعامل كأي طالب مستجد في الكلية ، طبقا للشروط التي تحددها لهم لجنة شئون الطلبة بالكلية .

مدة الاقامة الاجبارية بالجامعة للمحولين من جامعات اخرى :

لا يمنح اي طالب درجة البكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية الا اذا درس في هذه الكلية ٣٠ وحدة دراسية على الاقل ، وكانت ١٢ وحدة دراسية منها من مواد التخصص الرئيسي ، تقديره العام فيها لا يقل عن جيد ، وذلك بالاضافة الى استيفاء كل متطلبات التخرج من الكلية .

متطلبات التخرج :

لكي يحصل الطالب على درجة البكالوريوس عليه أن يكمل المتطلبات الآتية :

١ ــ ان يتم دراسة ١٢٠ (وحدة) على الاقل
٢ ــ ان لا يقل معدله العام عن ٣ (نقاط)
٣ ــ ان لا يقل معدله في مواد التخصص عن ٣ (نقاط) .

الرسوم الدراسية :

تقوم الكلية بتحصيل بعض الرسوم من الطلبة ، ولمجلس الكلية ان يغير تلك الرسوم بالزيادة او النقصان ، على ان تنشر التغيرات التي يقرها المجلس قبل فصل دراسي كامل من بدء تطبيقها ، ويمكن تصنيف الرسوم كما يلي :

١ ــ رسم تسجيل مقداره (٥ د.ك.) ويشمل هذا المبلغ رسوم مختلف النشاطات الرياضية والاجتماعية والتأمينات المكتبية .

٢ ــ رسم تسجيل متاخر ومقداره (١٠ د.ك.) .

٣ ــ رسم دراسة يدفع عن كل مقرر دراسي ومقداره (٢ د.ك.) .

٤ ــ رسم « اعادة دراسة » يدفعه الطالب عن كل مقرر يعيد التسجيل فيه ومقداره (١٠ د.ك.) .

تقرير عن مداولات

المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب

د. عبد الفتاح قنديل

انعقد المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب بالكويت في الفترة من ١٧ ــ ٢٠ مارس / ١٩٧٣ . وكان موضوعه « التخطيط للتنمية في البلاد العربية » وقد قدمت للمؤتمر عدة ابحاث تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة : اذ تناولت بعض ابحاث تجربة التخطيط في هذا البلد العربي او ذاك ؛ بينما اتصف البعض الآخر بصفة العمومية، حيث عالج مشاكل معينة في التخطيط على الصعيد العربي بوجه عام . وبالرغم من كثرة عدد البحوث التي قدمها المؤتمرون في هذه الحلقة ، الا ان البحوث التي نوقشت فعلا في جلسات المؤتمر كانت عشرة بحوث، اما البحوث الاخرى فقد اكتفي بتوزيعها مطبوعة على اعضاء المؤتمر .

فكان ضمن البحوث العشرة التي نوقشت في المؤتمر بحثان عن التخطيط في العراق . الاول بعنوان « تخطيط الانماء الاقتصادي : التجربة العراقية » وقدمه الدكتور طاهر كنعان. والثاني بعنوان « التخطيط الزراعي في العراق » وقدمه الدكتور عبد الوهاب مطر . وقد ناقش البحث الاول تجربة التخطيط قبل يوليو ١٩٥٨ وبعدها. واوضح الباحث ان الخلل الرئيسي في برامج الاعمار قبل ١٩٥٨ يتلخص في ضعف الارتباط بين سياسة الانماء لرفع مستوى المعيشة ، وسياسة الانماء لتوسيع الموارد الطبيعية . ولخص الباحث تقسيمه للخطط بعد ١٩٥٨ في بعض التحسن في الخطط رغم بعدها عن الكمال، وضعف العلاقة بين اهداف السياسة الانمائية من جهة ، وترجمة ذلك الى مشاريع فعلية . واختتم الباحث بأن الاصلاح يتطلب اطلاق الحوافز والمبادرات الفردية ، لان الاقتصاد لا زال اقتصاد سوق . وان الضعف الاساسي هو ندرة العنصر البشري .

اما بحث الدكتور عبد الوهاب مطر عن الزراعة . فقد اثار تساؤلات عديدة في المناقشات حول اسباب انخفاض مساحة الاراضي المزروعة في العراق . واثر قانون الاصلاح الزراعي على الاراضي التي شملها القانون . وقد شككت بعض التساؤلات في امكان السماح بتخطيط اشتراكي شامل لقطاع الزراعة ، وخاصة في اطار وجود قطاع خاص كبير . واثير التساؤل حول افضلية التخطيط التاشيري .

كذلك نوقش بحثان تطبيقيان آخران ، احدهما عن تجربة التخطيط بجمهورية السودان الديموقراطية اعده الدكتور ظافر البشري ، وقدمه الدكتور جلال امين . اما البحث الآخر فتناول التخطيط في شمال افريقيا، واعده الدكتور سمير امين ؛ وقدمه الدكتور ادمون عصفور .

وقد تعرض البحث الاول لاهم آثار الخطة العشرية التي انتهت عام ١٩٧١ ، بالنسبة لزيادة الناتج الاجمالي ، ونصيب الفرد ، والاستهلاك العائلي ، ولكن البحث حذر من الثقة الكاملة في الاحصاءات المقدمة لعدم دقتها. وجاء في تعقيب الدكتور المرشدي على البحث ان ما يمكن استخلاصه هو ان دخل الفرد ارتفع من ٣٧ جنيه سوداني الى ٤٠ جنيه في الفترة ٦٠ ــ ٦٦ ثم انخفض بعد ذلك . وطالب بعمل شيء اكثر من مجرد تعداد المشاكل .

وتناول البحث الثاني التخطيط في شمال

افريقيا . وخلص الى عـدة استنتاجات منهـا انخفاض متوسط الدخل بعد انتهاء الاستعمار. مع حدوث تحسن فيالتوزيع، كما اشار الباحث الى حدوث تباطؤ في الانتاج الزراعي ، وارتفاع في نسبة البطالة في المدن . كذلك تعرض الباحث لما اسمـاه بزيادة ضراوة التمييز الطبقي بعـد الاستعمار . وقد علق الكثيرون على البحـث ، واختلف البعض حول النتائج التيتوصل اليها. كما اشار البعض الى أن البحث لـم يتناول في الواقع تجربة التخطيط في شمال افريقيا وانما مشكلة تصفية الاستـعمار وما بعد ذلك .

اما البحوث الستة الباقية فقد عالجـت مسائل لها صفة العموميـة بالنسبـة للعالـم العربي ، ودارت حولها كثير مـن المناقشات ، المثيرة احيانا ، ونستعـرض فيمـا يلـي بعض اللمحات المتصلة بهذه البحوث .

نوقش بحث الدكتـور يوسف صايـغ ، وموضوعه « تجربةالتخطيط في العالمالعربي ». وقد تعرض الباحث لفحص التجربة العربية من خلال تسع زوايا نظر ، لمعرفة اوجه التشابـه والاختلاف بين البلدان العربية . وقد عالج هنا: ضرورة وجود استراتيجية انمائية ، وانتهى الى ان التجربة العربية مقصرة في هـــذا الشأن ، وضرورة الاستقرار السياسيالمقرون بالمشاركة، وخلص الى أن معظم البـــلاد العربية الآخـذة بالتخطيط لا تتمتع بذلك ، وعلاقة الانجـازات بالتوقعات ، واوضح ان التجربة من هذهالزاوية كانت غير طيبة ، ومنهجية التخطيط ، وابان ان وضـع الخطة في قاعات السلطـة المركزيـة هو الطبيعة السائدة ، الى غير ذلك من الامور . ورغم ذلك فقد انهى في بحثه على رنة تفاؤل . غير ان الدكتور جلال امين في تعقيبه لم يشاركـه هذا التفاؤل . بل انه ابدى تشككا في ان يكـون النفع الذي عاد على البلاد العربية من التخطيط اكثر من النفقات التي تحملتها . كما انتقـــد الدكتور جلال امين التركيز الشـديد على فكرة التخطيط الشامل وشارك بعض اعضاء المؤتمر الدكتور امين هذه النظرة ، اذ يرى الدكتور خير الدين حسب ان التخطيط التأشيري قد يكـون افضل في حالة ندرة البيانات .

وكان بحثالدكتورة هناء خير الدينبعنوان « النماذج الرياضية في التخطيط » وقد تضمن مناقشة استخدام الرياضة ، مثل نموذج هارود ودومار ، وتحليل المستخدم المنتـج بنوعيــه الاستاتيكي والديناميكي ، ثم أشارت الى بعض اوجه القصور في استخدامــه . كذلـك ناقش البحث استخدام البرامج الخطية ، الذي يكاد يكون عاما في الدول المتقدمة . وتعرض الجـزء الثاني من البحث لتجربة الـدول العربيــة في استخدام الرياضة ، واوضحت الباحثة انهرغم ان التجربة العربيــة تضمنت الاخـذ ببعض الاساليب الرياضية ، الا انها لم تشر الى معايير الاستثمار او تقييم المشروعات ، او المعامـلات الفنية . وقد اشارت الباحثة الى الصعوبـات التي تكتنف استخدام الرياضة في التخطيط ، ومنها صعوبة توصيف اهداف او وضعها فـي صورة متغيرات . وكذلك صعوبة توفر البيانات الدقيقة على وجه الخصوص .وقد عقب على البحث الدكتور صبري زايد ، وركز على ما رآه ان الثغرة الرئيسية : ان الانتفـــاع بالنمـاذج الرياضية يجب ان يكون مشروطا بكونها داخـل اطار يحل المشكلة الاجتماعية ومستوى معيشة الفرد . وقد ابدى المشتركون في النقاش مثـل د. الامام ، آراء مشابهة لراي المعقب ، وطـرح لذلك فكرة النموذج الرياضي الشامل ، ولو ان بناءه يحتاج الى وقت طويل .

وقدمالدكتور محمود الشافعيبحثا بعنوان « التخطيط الاشتراكي وتطوره » ، اوضح فيه ما اسماه السماتالرئيسيةللتخطيطالاشتراكي، ولخصها في مركزية التخطيط ، والشمـول ، ووجود قطاع عام ، والربط العضوي بينمختلف العناصر المكونة للمجتمع الذي يتم من اجلــه التخطيط . وقد اثنى المعقب (د. احمد مراد) على تسليط البحث الضوء على وحـدة اعـداد الخطة وتنفيذها ، كما اثنى على ايضاح البحث مفهوم المحاسبة الاقتصاديةباعتباره اداة الادارة الاقتصادية . ودارت حول البحث والتعقيـب مناقشات اشترك فيها عدد غير قليل . وكانت ابرز نقاط المنافسة هي ما اثير حول جـدوى تسمية البحث « التخطيط الاشتراكي » (د. صايغ) اذا كانت السمات التي ذكرها الباحث تنطبق على اي تخطيط . كذلـك اثار البعض (د. حازم الببلاوي) التساؤل عمـا اذا كـان

التخطيط يشمل تخطيط الاهداف كما يرى الباحث ، ام ان الاهداف مسألة سواسية لا يتم اختيارها بطريقة علمية .

وكان بحث الدكتور محمد محمود الامام بعنوان « تخصيص ام تنمية الموارد » مثيرا للخيال . ويتلخص في ضرورة البحث عن نموذج طويل المدى مثل نموذج **Mrs Adelman** بدلا من النماذج المألوفة مثل هارود ـ دومار ، او كالتسكي . وقد اثار البحث ، وتعقيب الدكتور محمد الخجا عليه ، مناقشات حية تبلورت فيما وافق عليه الباحث نفسه في ان وضع عنوان البحث بهذه الصورة لا يعني ان التخصيص والتنمية بديلان يتم الاختيار بينهما ، ولكن المهم في ذلك كله هو نقطة الانطلاق : هل هي العمل على اتساع الموارد ، ا م ان نقطة الانطلاق هي اتخاذ افضل قرار لتخصيص الموارد في ظروف معينة ، وهي عادة ظروف قصيرة المدى . ذلك ان نقطة الانطلاق من نقطة الموارد تعطي نتائج مختلفة في التكنيك وخلافه . وقد لخص البعض هذه المقابلة في العنوان بما يجري عادة في مجال التنمية ، مثل هذا التركيز على الزراعة ام الصناعة ، او التركيز على عدالة التوزيع أم زيادة الانتاج (د. مصطفى السعيد) .

وتناول الدكتور سلطان ابو علي في بحثه « تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي » ، وعقب على البحث الدكتور محمد دياب . وقد سلم الباحث ابتداء باهمية التعاون الاقتصادي العربي ، ثم انطلق الى مناقشة اسباب عدم نجاحه حتى الان . وركز الباحث على الاسباب السياسية في هذا المجال . وقد خالف البعض (د. علي عتيقه) الباحث هذه النظرة ، واشاروا الى اسباب اقتصادية واجتماعية ، ونادوا (د. الفندور) بضرورة اقناع القواعد باهمية هذا التعاون العربي . كما اخذ البعض على الباحث انه لم يشر الى اي جهد سابق في هذا المجال ، مثل ورقة الدكتور ابرهيم شحاته عام ١٩٦٥ ، او انجازات مؤتمر دمشق عام ١٩٧١ .

وركز بحث الدكتور رياض النقيب ، وعنوانه « التخطيط واعداد المخطط » على ضرورة زيادة الوعي التخطيطي ، عن طريق ادخال التثقيف التخطيطي الى الجامعات والمدارس ، وزيادة نشاطات البلدان العربية في مجال تخطيط المدن والتخطيط الاقليمي . وضرب الدكتور النقيب أمثلة عددية عن نسبة عدد المدارس التخطيطية في الولايات المتحدة الى عدد السكان ، وزيادة الاهتمام بتخطيط المدن وتجميلها . كما اوضح ضرورة تكامل المعرفة في هذا المجال بحيث لا يصلح المخطط الاقتصادي وحده ولا المهندس وحده ، ولا المخطط اجتماعي .. الخ . وقد ثارت مناقشات حامية (د. جلال أمين) حول الاهمية النسبية لموضوع تخطيط المدن بالنسبة للبلاد العربية ، وان هذا نوع من الترف ، واستيراد لمشاكل الغرب . وقد دافع البعض (د. محمد ربيع) عن وجهة نظر الباحث ، واوضح ان البلاد النامية ، والبلاد العربية جزء منها ، تسير على نفس الدرب الذي سارت عليه الدول المتقدمة ، ومن ثم لا بد ان تواجه نفس المشاكل . واوضح بالاحصاءات التي اعدتها الامم المتحدة النسبة الكبيرة من عدد السكان في العالم التي ينتظر ان تقيم في المدن في الثلاثين سنة القادمة ، والعالم العربي ليس استثناء في هذا المجال .

كل هذا يؤكد ضرورة الاهتمام بتخطيط المدن حتى في العالم العربي .

د. عبد الفتاح قنديل

language instruction in the Faculty can now be adopted and implemented beginning September, 1973. The details of this plan constitute the Part II of this report.

II. **Recommendations**

1. That an English language unit be established in the Faculty of Commerce, Economics and Political Science, with the cooperation of the English Department.

   Such a unit would consist of a coordinator and a staff of English language instructors (see // 4 below) whose full time job is teaching English to the students of the above Faculty.

   The advantages of establishing such a unit include: better coordination with other faculty members in the «major» specializations; developing awareness of the special English language needs of the students and expertise in meeting these needs, providing for continuity and an «esprit de corps» among the English language staff; and pulling together the resources of a number of qualified teachers in a sustained effort to continually revise and improve the English language course offerings in the Faculty.
2. That an English language curriculum be established specifying objective, number, content and sequence of courses, teaching methods, instructional materials, etc. The number of required English language courses should be at least six 3-credit-hour courses, four (i.e. 12 credit hours) in the first year and two (i.e. 6 credit hours) in the second year. (See Appendix)
3. That the class size for English language courses not exceed twenty students.
4. That a sufficient number of qualified instructors (preferably with an M.A. degree in Teaching English as a Foreign Language) be hired immediately.
5. That students be required to take at least one course in their field of specialization in English in each of the third and fourth years.
6. That plans for building a large language laboratory to serve this program be made as soon as possible.
7. That the American University in Cairo (AUC) be contracted to provide through its English Language Institute (ELI), any or all of the services listed below as needed :
   a. Training of language laboratory technicians at AUC. (If plans for installing several mobile lab units for operation next February are approved, three technicians should be hired and sent to AUC for 6-8 weeks of training in the operation and maintenance of language laboratories. They should have a technical school certificate with specialization in electronics and transistors. The proposed time for this training period at AUC would be October-November, 1973. When they finish their training, they would go back to Kuwait University accompanied by AUC's Head Technicians who would supervise installing the lab units and getting them ready for operation by January.)
   b. Providing language laboratory materials and training courses in developing such materials.
   c. Providing short-term consultants to help with the implementation and evaluation of the different aspects of the program, such as testing, instructional materials, language laboratory and audio-visual aids, teaching methods, etc.
   d. Training to the M.A. level in Teaching English as a Foreign Language prospective instructors for the program.

Respectfully submitted
by
Dr. Yehia A. El-Ezabi
Assoc. Prof. and Director
English Language Institute
American University in Cairo

June, 1973

(1)

REPORT ON DISCUSSIONS HELD AT KUWAIT UNIVERSITY BETWEEN THE FOURTH AND THE SEVENTH OF JUNE, 1973 ON THE SUBJECT OF ESTABLISHING AN ENGLISH LANGUAGE PROGRAM IN THE FACULTY OF COMMERCE, ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

At the invitation of Dr. Hassan al-Ibrahim, Dean of the Faculty of Commerce, Economics and Political Science, the writer visited Kuwait University between June 4th and 7th, 1973, to consult with members of the administration and staff of the Faculty and of the English Department of Kuwait University on the establishment of appropriate English language requirements for the students of that Faculty.

In a series of meetings, the discussion dealt with the following topics :

1. The objectives of English language instruction in the Faculty.
2. The general standard of English language proficiency among entering students.
3. The present English language requirements.
4. Textbooks and other instructional materials.
5. Teaching aids.
6. Staff.
7. Possible assistance from the American University in Cairo.

The outcome of these discussions is summarized in the following report which consists of two parts :

I. Summary of Discussions
II. Recommendations

I. Summary of Discussions

1. The objectives of English language instruction in the Faculty were identified as equipping the student with a level of competence in speaking, aural comprehension, reading and writing of the English language basic to developing a capability in the use of the language, both receptively and productively, in his field of specialization. It was clear that the importance of developing such a capability could not be overemphasized in view of the amount and scope of subject matter literature available in English in the different fields of specialization. It was further noted that, while the importance of developing the various language skills could not be undermined, the reading skill in particular should receive special emphasis since it is the one skill which guarantees an access to the printed literature of the field not only during the four years of university study but also afterwards.
2. Inevitably, the present level of English proficiency among entering university students provides the starting point in any realistic strategy for achieving the abovementioned objectives. It is a fact that, for various reasons which lie beyond the scope of this report, the secondary school is not doing its job in this respect. The typical secondary school graduate today can hardly and productively, in his field of spefor academic purposes, or indeed for any functional purpose. This situation immediately places a tremendous burden on the university if it is to provide quality education. (Further confirmation of this came to the writer during his visit to the University in the form of sample examination papers written by second-year English majors.)
3. With this handicap as a «given», there is also the widespread feeling of dissatisfaction with the results of English language instruction of Kuwait University which, it should be added, is not alone among Arab universities in this predicament. The reasons include insufficient instructional time, lack of motivation on the part of students, difficulty of securing appropriate instructional materials, shortage of qualified teachers, and lack of supporting facilities.
4. The Faculty of Commerce, Economics and Political Science is now in a good position for intiating basic changes in this situation. With plans underway for converting to the course-credit system beginning this coming academic year with first - and second-vear students, and in the process of estaoushing new standards and requirements, including those for English language, a new plan for English

أبحاث بغير العربية

out of business, the revenue from taxes vanishes altogether or becomes dangerously low. Were the ruler to compare the revenue from taxes with the small profits he reaps from trading himself, he would find the latter negligible in comparison with the former. Even if his trading is profitable, it would still deprive him from a good deal of his revenue from taxes, so far as commerce is concerned. It is unlikely that customs duties might be levied on the ruler's commercial activities ». (19)

Ibn-Khaldun concludes his agrument against government's intervention by stressing that it will ruin economic life and in turn the government itself :

> « Furthermore, the trading of the ruler may cause the destruction of the civilization, and through the destruction and decrease of civilization, the disintegration of the dynasty. » (20)

CONCLUSION

The economic ideas introduced in this paper represent abstract portions of Ibn-Khaldun's general frame-work. In order to judge their soundness and validity, they should be viewed within that frame-work, which was the outcome of certain social, cultural and economical environments. Nevertheless, these ideas being associated ith Adam Smith and the Physiocrats, have been evaluated by many economists. However, the main purpose of the paper was to compare both men's economic ideas. The outcome of the comparison, as witnessed, produced more similarities than differences.

This being the case, one may wonder why Ibn-Khaldun did not gain some of the recognition or credit as Adam Smith did. The following facts could be considered responsible for this lac of recognition. Of utmost importance, is the nature of the era in whcih the « Muqaddimah » appeared. It was a period of general decline throughout the Islamic World. Thus, despite the fact, that Ibn-Khaldun's work represented the beginning of a new science, the « Science of Culture », we do not find any of his contemporaries or successors contributing to this new science, which in a way limited its growth, development and publicity. On the otner hand, Adam Smith's « Wealth of Nations », appeared in the early stages of the Industrial revolution. His work was closely associated with the problems and questions of that era. The « Wealth of Nations », plus the development of events induced Smith's contemporaries and successors to follow suite contributing to the science, he was considered its founder. A second important factor, in our judgement, is the language barrier. For instance, the first french version of the « Muqaddimah », which appeared around the end of the nineteenth century was poorly translated. A matter that hindered the grasping of the economic concepts contained in the work. Another factor, of equivalent importance, is that Ibn-Khaldun was not essentially writing a book on economics. Thus, attention, when paid, has been mainly to the « Science of Culture », as a whole. A a result, Ibn-Khaldun is considered the father of Modern Social Science.

(19) «Ibid.». p. 673.

(20) «Idem.»

BIBLIOGRAPHY

Aristoteles. **Politics and Economics**, trans. Edward Wilford, Bell and Dadly, London, 1866.

Blaug, Mark. **Economic Theory in Retrospect**, Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1962.

Encyclopedia, of Islam, eds. M. Th. Houtsma et al., E. J. Brill, Leiden and London, 1913-1913-1934.

Ibn-Khaldun, A. (History) **Kitab Al-Ibar Wa-Diwan Al-Muptada Wal-Khabar**, ed. Nasr. Al-Hurini, Bulaq - Cairo, Egypt, 1867. (Arabic)

———— (Autobiography) **At-Tarif bi-Ibn-Khaldun Wa-Rihlatuhu Gharban Wa-Shargan**, ed. Muhammad At-Tanji, Cairo

———— (Science of Culture), **The Muqaddimat**, trans. Franz Rosenthal, Pantheon Books Inc., New Inc., New York, 1958.

———— (Science of Culture) **Muqadimat Ibn-Khaldun**, ed. A. A. Wafi. Cairo, Egypt, 1957. (Arabic)

Mahdi, Muhsin. **Ibn-Khaldun's Philosopy of History**, The University of Chicago Press, Chicago, 1964.

Shumpeter, Joseph A. **History of Economic Analysis**, Oxford University Press. New York, 1955.

Smith, Adam. **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations**, ed. Edwin Cannan, Methuen & Co. Ltd., London, 1925.

professional people become relatively scarce, and the expenditure of the city for these things increase ». (16)

Laissez-Faire

Laissez-faire has been long associated with the Physiocrats, who were the first exponents of a comprehensive, systematic, thorough, and consistent philosophy of « economic liberalism » — universal liberty or freedom of individual enterprise, competition and trade — and the writers who first gave wide currency to the maxim or slogan Laissez-faire, laissez-passer. These policies are based on their theory of physiocracy, i.e., « government » of all human societies entirely by or through the system of « natural law » — meaning both (1) the principles of « natural justice » and (2) the « natural laws » of economics, as expounded by them.

They were slightly earlier or older contemporaries of Adam Smith, who knew them, their works and views, but did not fully agree with them, although he adopted Laissez-faire as a policy, which is most conducive to the increase of wealth of nations. This also can be interpreted as a reaction to the Mercantalist System which prevailed in England at his time, and manifested itself in government's intervention, in almost all aspects of economic life.

He, therefore, rejected government's intervention, as limiting to the individual initiative, and confined its functions to public defense, administration of justice and the maintenance of public works.

Ibn-Khaldun's attitude toward government's intervention was not different, in fact, he rejected it, because he considered it ruinous to the economic life, and consequently to the government itself. The main purpose of government's intervention, as he saw it in his time, was to increase its revenue, in order to match its expenditure. To realize its objective, the government might intervene indirectly or directly in the economic life.

First, indirectly through imposing higher tax rates, new taxes or custom duties on the commercial activities of its subjects. How would this action affect economic activities ? Ibn-Khaldun provides us with the following analysis :

> «... The assessment increases beyond the limits of equity. The result is that the interest of the subjects in cultural enterprise disappears, since when they compare expenditures and taxes with their income and gain and see the little profit they make, they lose all hope. Therefore many of them refrain all cultural activity. The result is that the total tax revenue goes down, as the number of the individual assessments goes down. Civilization is destroyed, because the incentive for cultural activity is gone. It is the dynasty that suffers from the situation, because it profits from cultural activity ». (17)

Then he concludes this analysis, by providing us, with one of the modern fiscal measures :

> « If the ruler understands this, he will realize that the strongest incentive for cultural activity is to lower as much as possible the amounts of individual imposts levied upon persons capable of undertaking cultural enterprise. In this manner such persons will be psychologically disposed to undertake them, because they can be confident of making profit from them ». (18)

Second, directly through engaging in agricultural and commercial activities. Ibn-Khaldun sees that the entrance of the ruler as a buyer or seller in the market will harm his subjects in various ways. As a buyer, with greater wealth and influence, the ruler represents a strong competitor, thus, making it difficult for his subject to get the merchandise they need. Also because of this power he can appropriate much of the agricultural products and the available merchandise if it occurs to him, either by force or paying the cheapest possible prices. Furthermore, there may be no one who would dare to bid against him. Thus he will be able to force the seller to lower his price.

As a seller, the ruler does not perfom a better job. As soon as any of his products become available, he forces the merchants and farmers who deal in these particular products to buy from him for unjustified prices.

Ibn-Khaldun sees that such transactions will exhaust the merchants' and farmers' liquid capital, because the merchandise, they thus acquire, will remain useless on their hands. However, their need for money, will force them to sell the foods at lower prices during a slump in the market. Such transactions will exhaust their capital and force them out of business.

The question now is : How do these policies affect the rulers revenue ? Do they increase it or reduce it ? Ibn-Khaldun provides us with the following answer :

> « Most of the revenue from taxes comes from farmers and merchants, especially once customs duties have been introduced, and the tax revenue has been augmented by means of them. Thus, when the farmer gives up agriculture and the merchant goes

(16) Ibn-Khaldun, A. «Muqaddimat Ibn-Khaldun», p. 864.

(17) «Ibid.», p. 668.

(18) «Ibid. », p. 669.

they are concealed in regions where farming requires little care and few implements. Thus only a few farmers are conscious of such costs». (12)

Ibn-Khaldun did not specify what he meant by expenditure, but in his general discussion of agricultural activities, he implicitly pointed out for the factors that bring about the emergence of rent. He did not mention interest, because it was not a familiar term, and it would not have been accepted; interest would probably be considered usury, which was forbidden according to the Moslim religious law. Profit was a familiar term but he did not consider it as a determinant of value. Also, he differentiated between two kinds of profit. First, the profit which occurs as a result of commerce, and he defined it as the difference between the purchasing price and the selling one. Second, the profit which occurs as a result of selling human labor, i.e., in the process of goods production. Here he presents us with a peculiar way of illustration, which we do not find in Adam's Smith analysis. Human labor, as he stated is the source of income. can be divided into two parts, according to Ibn-Khaldun. The first part is directed to meet the individual's needs, and if any income is left, it will constitute profit which is the second part. Therefore profit is a residual that may or may not occur depending on the size of income and the individual's needs. This profit in turn is used in capital accumulation:

> « A man's earnings will constitute his livelihood, if they correspond to his necessities and needs. They will be capital accumulation, if they are greater than his needs ». (13)

Adam's Smith discussion of the component parts of a commodity's value, represents here, a point of departure from his early statement:

> « In the early and rude state of society which precedes both the accumulation of capital and the appropriation of land, the proportion between the quantities of labor necessary for acquiring different objects seems to be the only circumstance which can afford any rule for exchanging them for one another». (14)

Since capital and land are introduced as new factors of production, then profit for the use of capital and rent for the use of land have to be paid in addition to wages. Thus. we have three component parts of value. wages. profit and rent, the real value of each is measured by the quantity of labor which it can purchase or command. These components are not necessarily present in all commodities. but all must have at least one. Adam Smith carries on to give us an interesting distinction which arises from the ownership of the various components :

> « When these three different sorts of revenue belong to different persons, they are readily distinguished ; but when they belong to the same, they are sometimes confounded with one another, at least in common language ». (15)

We would say that this distinction enables us to get closer to the state of affairs, which prevailed at Ibn-Khaldun's time, if we assume that he was mainly concerned with those who owned the means of production. But, still this is an assumption.

The question that comes to the fore now is. wehther human labor still occupies the same importance, as a major determinant of value. in Adam Smith's theory, or it shares this importance with other components that enter in the cost of production, i.e., rent and profit ? The answer is : it does not. Does this change the nature of Adam's Smith value theory ? The answer, we believe, is yes, since labor is no longer the only productive factor.

As it can be realized, we dealt mainly with the cost of production or in other words the supply side. This should not mean that Adam Smith or Ibn-Khaldun were not aware of the effect of the supply and demand in deciding the prices of commodities. Actually, we find Adam Smith distinguishing between the natural price which occurs when the commodity is sold precisely for its cost of production, and the market price, which may be either above, below, or exactly the same as its natural price. according to the demand and supply conditions.

Ibn-Khaldun also, realized that because of the supply and demand conditions. labor might be paid more or less than it is really worth :

> « Crafts and labor are expensive in cities with abundant civilization for three reasons : First, because of the increased demand for luxury as a result of the large civilization. Second. industrial workers, place a high value on their services and employment because the cost of living is low therefore they do not need to work much to earn their living. Third, the increasing number of wealthy people who need others in their domestic service and to employ as workers in their workshops. Therefore they pay the laborers more than their labor is worth because of other's competition to have the exclusive use of them. Thus workers, craftsmen and

(12) Ibn-Khaldun. A. Muqaddimat Ibn-Khaldun, pp. 896-7.

(13) Ibid., p. 894.

(14) Smith. Adam. «The wealth of Nations». P. 49.

(15) «Ibid.». P. 55.

ther, as manufactures ».(6)

Adam Smith, as can be understood from this quotation, was somewhat aware of the kind of analysis introduced by Ibn-Khaldun, although he gave different reasons than those of Ibn-Khaldun for the division of labor. It is in his opinion, the propensity in human nature to exchange that gives rise to the division of labor. But if we ask ourselves what gives rise to this propensity ? The answer is simply: our inability to produce all that we need. Then it is our need, which comes first, and originates such propensity.

Is the division of labor limited ?

Adam Smith's answer to this question is :

> « As it is the power of exchanging that gives occasion to the division of labor, so the extent of this division must always be limited by the extent of that power, or, in other words, by the extent of the market ». (7).

Ibn-Khaldun differentiates between markets in cities and in towns. Large cities have population,and since population represents labor supply and demand, then the needs of cities with large population is greater than that of towns, and therefore the crafts that are found in large cities are lacking in small cities or towns. Since Ibn-Khaldun takes crafts to represent division of labor, then the larger a city's demand is, the more is the division of labor; in other words it is the extent of the market that limits the division of labor. He introduced the following example :

> « Public baths fall into category, they exist only in densely settled cities of a highly developped civilization as a kind of indulgence resulting from luxury and wealth. Therefore, public baths do not exist in medium-sized towns....» «.... Since there is no demand for them from the mass of the people». (8)

This example brings us to that of Adam Smith where he states :

> « There are some sorts of industry, even of the lowest kind, which can be carried on no where but in a great town. A porter, for example, can find employment and subsistence in no other place. A village is by much too narrow to afford. him constant occupation.(9)

This brings us to the end of the comparison, which does not provide us with any essential difference in both men's ideas. if any, at all.

Determinants of Value

Ibn-Khaldun's study of the source of income led him to emphasize the importance of human labor as a source of income and as a major determinant of value.

Since human labor can be presented in the form of a service, as in the case of a judge, or as an input consumed in the making of a commodity, then the value of that service or commodity is mainly determined by the value of human labor if he was self-employed, or by the wages, if the human labor was hired :

> « Human labor is necessary for every income and capital accumulation. When the source of income is work as such, as for instance the exercise of crafts, this is obvious. When the source of income is animals, plants or minerals, this (labor) is not quite obvious, but human labor is still necessary, as one can see. without human labor, no gain will be obtained and there will be no useful result ». (10)

Adam Smith, in his early labor theory of value, went a step further and considered human labor as the only dterminant of value :

> «The value of any commodity, therefore, to the person who possesses it, and who means not to use it or consume it himself, but exchange it for other commodities, is equal to the quantity of labor which enables him to purchase or command. . Labor, therefore, is the real measure of the exchangeable value of all commodities ». (11)

But, what about the other components of value, as interest, profit and rent ?

Ibn-Khaldun realized that there were other components that enter in the cost of production, as raw materials and rents. Also he pointed out that labor might not be quite obvious especially in grains and other food stuff :

> « Some crafts are partly associated with other crafts. « Carpentry » and «weaving », for instance, are associated with wood and yarn, and respective crafts needed for their production. However, in the two crafts first mentioned, the labor that goes into them is more important, and its value is greater... » «... The share of the labor may be concealed. This is the case for instance, with the prices of food stuffs. The «labor» and «expenditure» that goes into them show themselves in the price of grain. But

(6) Ibid., p. 7.
(7) Ibid. p. 19.
(8) Ibn-Khaldun, A. « Muqaddimat Ibn-Khaldun, P. 885.
(9) Smith, Adam. «The Wealth of Nations». P. 19.
(10) Ibn-Khaldun, A. « Muqaddimat Ibn-Khaldun », p. 896.
(11) Smith, Adam. « The Wealth of Nations ». p. 32.

the issues and ideas he raised and discussed.

In what follows, we shall see, what comparison could be made between some of the economic ideas of these two thinkers.

The Division Of Labor

It is somewhat surprising to find that both, Ibn-Khaldun and Adam Smith, started their books, on the division of labor. Similarly, they carried their analysis, almost through the same steps, i.e., causes effects and the limitation of the division of labor, and reached the same conclusion. But, since they lived in different centuries, with different economical environments, it is natural to find that each reflects, in his analysis, a different stage of economic life.

Ibn-Khaldun, who lived in the fourteenth century, was not familiar with the industrial production which began to spread with its relatively sophisticated means at the time of Adam Smith, thus presenting different problems and stimulating ideas. His, inspite of the existing small scale handi-crafts industries, was much simpler. Therefore, when he treated the subject of the division of labor, he started from an earlier stage than that of Adam Smith.

Ibn-Khaldun considered the division of labor necessary, because the power of the individual human being is not sufficient to provide him with the necessary food for his livelihood. Therefore he has to increase his power of production. The way to do that, is to combine it with the power of others, who will perform different parts of the productive processes, and as a result, production will increase :

> « The individual human being cannot by himself obtain all the necessities of life. All human beings must co-operate to that end in their civilization. But what is obtained in the co-operation of a group of human beings satisfies the need of a number many times greater than theirs. For instance, no one by himself, can obtain the share of the wheat he needs. for food. But when six or ten persons, including a smith and a carpenter to make the tools, and others who are in charge of the oxen, the plowing of the soil, the harvesting of the ripe grain, and all the other agricultural activities, then they will obtain through their labor a certain amount of food which will be sufficient for people many times their number. Because labor combined in this fashion will be more than the amount necessary to produce the required food » (4).

What we may conclude then, is that Ibn-Khaldun considered that necessity gives rise to the division of labor, and this in turn will increase production.

Adam Smith, who lived in the early stages of the industrial revolution, began his analysis with the inquiry about what increases the productive powers of labor, and concluded that the division of labor is the main cause of its increassed powers. The advantages of the division of labor which lead to increased production are due to three circumstances : improved dexterity, saving of time and the application of machinary :

> « This great increase in the quantity of work, which, in consequence of the division of labor, the same number of people are capable of performing, is owing to three different circumstances ; first, to the increase of dexerity in every particular workman; secondly, to the saving of time which is commonly lost in passing from one species of work to another; and lastly, to the invention of a great number of machines which facilitate and abridge labor, and enable one man to do the work of many ».(5)

Ibn-Khaldun did not provide us with such circumstances, although the first and the second were implied, but the third was not mentioned at all, simply because it belongs to a different century. But this does not represent any essential difference between both men's ideas.

Adam Smith introduced his famous pin - making example to illustrate his idea. But how, in the first place, pin-making came to exist ? Was he not aware of the sort of analysis introduced by Ibn-Khaldun ?. The following quotation represents part of the answer :

> « The division of labor, however, so far as it can be introduced, occasions, in every art, a proportional increase of the productive powers of labor. The separation of different trades and employments from one another, seems to have taken place, in consequence of this advantage. This separation too is generally carried furthest in those countries which enjoy the highest degree of industry and improvement ; what is the work of one man in a rude state of society, being generally that of several in an improved one....»
>
> «... The nature of agriculture, indeed, does not admit of so many subdivisions of labor, nor of so complete a separation of one business from ano-

(4) Ibn-Khaldun, A. «Muqaddimat Ibn-Khaldun», ed. A.A. Wafi, P. 859

(5) Smith, Adam. « An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. ed.» Edwin Cannan, p.9

Some of Ibn-Khaldun and Adam Smith Economic Ideas-Compared

Dr. Iskandar El-Najjar

Ibn-Khaldun has been called the father, or one of the fathers of modern social science and cultural history. (1) Thus his « Science of Culture » was not mainly written as Adam Smith's « Weath of Nations », to deal with economic questions. Yet, our attention should not be diverted from the importance Ibn-Khaldun placed on economic activity. This can be easily deduced from viewing his conceptions of the causes or principles that constitute the nature of culture. These are : economic activity and urban institution, which are its matter ; the state, which is its effecient cause ; and the common good, which is its end. Since he considers these principles closely interrelated, economic activity is expected to be a cause and a consequence of this interrelationship. Such interrelationship is illustrated in the fifth chapter of his « Science of Culture », where he explains how the degree and duration of the civilized economic life are dependent upon the character, power and duration of the state that brings it into being. Thus a powerful state which is able to consolidate its rule, to institute laws protecting economic activity, and to create the demand for luxurious articles and sepcialized skills, through large expenditure on public works-tends to enhance the development of civilized economy. On the other hand, a state that is not able to consolidate its rule limits the development of economic life.

Despite the economic environment that prevailed throughout the century he lived in, we find him introducing several economic ideas, which are considered, nowadays, the product of the eighteenth and nineteenth enturies' economists, such as the Physiocrats, Adam Smith and Friedrich List. (2)

Among these ideas are, the division of labor, determinants of value and Laissez-faire. Since these latter economists, reflect the environments of an economically more advanced age, and consequently their ideas came into existence, through problems of different nature, we would not claim that Ibn-Khaldun's analysis was as sophisticated as theirs. (3)

Adam Smith's fatherhood of political economy, came as a result of his organization of a vast amount of knowledge which was more or less common property. This organization of knowledge, which was presented in his « Wealth of Nations » was new, and as a result, gave an enormously increased effectiveness to matters that were familiar to the mass of his fellow countrymen. Ibn-Khaldun, on the contrary, was not as fortunate ; since his contemporaries or predeccessors did not provide

---

(1) Abd-El-Rahman Ibn Khaldun (1332-1406), is best known for his book « The Muqaddimah » or « The Science of Culture », 1377.

(2) Friedrich List (1789-1846) is best known for his doctrine of stages, through which an economy must pass : hunting, agriculture, agriculture plus manufacture, agriculture and manufacture plus commerce. The same idea is introduced by Ibn-Khaldun in his « Muqaddimat », in chapter V, section 2, (The various Ways, Means, and Methods of Making a Living), where he states :

« Agriculture, the crafts, and commerce, on the other hand, are natural ways of making a living ».

« Agriculture is prior to all the others by its very nature, since it is something simple and innately natural. It needs no knowledge. Therefore, it is ascribed to Adam, the father of mankind. This indicates that it is the oldest way of making a living and the one most closely related to nature ».

« The crafts are secondary and posterior to agriculture. They are composite and scientific. Thinking and research are applied to them. Therefore, as a rule, crafts exist only among sedentary peoples. Sedentary culture is posterior to Bedouin life, and secondary to it ».

« Commerce is a natural way of making profits ».

(3) Division of labor, for instance, which was essential in his analysis, came to be discussed under « The Necessity of Human Social Organization ; Laissez-faire was introduced under « Commercial Activity On The Part Of The Ruler Is Harmful To His Subjects And Ruinous To Tax Revenues ».

Soviet Studies (July 1963). Out-of-print.

No 2: Jack Baranson. «Economic and Social Considerations in Adapting. Technologies for Developing Countries.» **Technology and Culture** (Winter 1963). Out-of-print.

No 3: Fred W. Riggs. «The Theory of Developing Politics.» **World Politics** (October 1963). Out-of-print.

No 4: Fred W. Riggs. «Relearning an Old Lesson: The Political Context of Development Administration.» **Public Administration Review** (March 1965).

No. 5: George J. Stolnitz « Manpower Movements: A Proposed Approach to Measurement.» **In Elements of Regional Accounts**, ed. Werner Z. Hirsch (Baltimore: The Johns Hopinks Press, 1964).

INTERNATIONAL DEVELOPMENT RESEARCH CENTER

PUBLICATIONS

Studies in Development

No. 1: Richard N. Farmer, John D. Long, and George J. Stolnitz, eds. World **Population ... The View Ahead.** Bloomington: Bureau of Business Research, Indiana University, 1968.

No 2: Nicolas Spulber. **Socialist Management and Planning: Topics in Comparative Socialist Economics.** Bloomington: Indiana University Press, 1971.

Forthcoming:

Paul Marer. **Soviet and East European Foreign Trade: A Compendium of Basic Statistical Series (1971).**

Edward Buehrig. **UNRWA: A Study in Non-Territorial Administration** (1971).

Richard Antoun and Ilya Harik, eds. **Rural Politics and Social Change in the Middle East** (1971).

Occasional Papers

No 1: Wyn F. Owen. «Two Rural Sectors: Their Characteristics and Roles in the Development Process.»

Forthcoming:

Paul Marer. «Estimates of Intrabloc and East-West Foreign Trade Pricing in East Europe.»

Working Papers

No 1: Frederic L. Pryor. «Economic System and the Size Distribution of Income and Wealth.»

No. 2: Iliya F. Harik. «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations in the Middle East.»

Working Papers (Cont.)

Forthcoming:

Alan A. Brown and Douglas Walker. «Computer Programs for Analysis of Economic Development.»

Alan A. Brown and Douglas Walker «Hungarian Input-Output Tables: Description, Reconstruction and Price Adjustment.»

John E. Fobes. «Making the UN System More Effective During the 1970s: Economic and Social Activities.»

Leon Smolinski. «East European Influences on Soviet Economic Thought and Reforms.»

Egon Neuberger. «The Yugoslav Visible Hand System: Why Is It No More?»

Reprints

New Series

No. 1: Abdul Qayum. «Models of Balanced and Maximum Growth in Dualistic Economies.» In **Towards Balanced International Growth,** ed. H.C. Bos (1969).

No 2: Frederic L. Pryor. «The Extent and Pattern of Public Ownership in Development Economies.» **Weltwirtschaftliches Archiv** 104 (1970).

No.3: George J. Stolnitz. «The Changing Profile of Our Urban Human Resources.» In **Issues in Urban Economics,** ed. Harvey S. Perloff and Lowdon Wingo, Jr. (1968).

No. 4: Marvin Miracle. «Agricultural Economics in Africa: Trends in Theory and Method.» **Canadian Journal of African Studies** (Winter 1969).

No. 5: Marvin Miracle. «Subsistence Agriculture: Analytical Problems and Alternative Concepts.» **American Journal of Agricultural Economics** 50 (May 1968).

Reprints (Cont.)

Old Series

No. 1: Nicolas Spulber. «Contrasting Economic Patterns: Chinese and Soviet Development Strategies.»

lestine, 1552-1615. London: Oxford University Press 1960.

Hoffman, Bernard G. **The Structure of Traditional Moroccan Rural Society.** The Hague. Mouton & Co., 1967.

Holt, P.M., editor. **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.

Hourani. Albert. **A Vision of History: Near Eastern and Other Essays.** Beirut: Khayat's, 1961.

Hourani, A.H. and Stern, S.M. editors. **The Islamic City.** Oxford: Bruno Cassirer, 1969.

Issawi. Charles, editor. The Economic History of the Middle East 1800-1914. Chicago: University of Chicago Press, 1966.

————. **Egypt in Revolution: An Economic Analysis.** New York: Oxford University Press, 1967.

Lambton, Ann K.S. **Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration.** London: Oxford University Press. 1953.

Lapidus, Ira Martin. **Muslim Cities in the Later Middle Ages.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1967.

———— editor. **Middle Eastern Cities.** Berkeley: University of California Press, 1969.

Lewis, Bernard. **The Emergence of Modern Turkey.** London: Oxford University Press, 1961.

Maoz, Moshe. **Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society.** London: Oxford University Press, 1968.

Meyer, A.J. **Middle Eastern Capitalism.** Harvard Middle East Studies, No. 2. Cambridge, Mass.: Harvard University Press 1959.

Pertusier, Charles. **Picturesque Promenades in and Near Constantinople.** London: Sir Richard Phillips and Co., 1820.

Pitt-Rivers Julian, editor. **Mediterranean Countrymen.** Paris: Mouton & Co., 1963.

Polk, William R. **The Opening of South Lebanon, 1788-1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East.** Cambridge: Harvard University Press, 1963

Rivlin, Helen Anne B. **The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961.

Saab, Gabriel S. **The Egyptian Agrarian Reform 1952-62.** London: Oxford University Press, 1967.

Shaw, Stanford J., translator. Ottoman **Egypt in the Age of the French Revolution.** Cambridge: Harvard University Press, 1964.

Staffa, Susan Jane. «Medieval Cairo: A Socio-Cultural Study of an Historic Urban Center of the Near East.» Unpublished Ph. D. dissertation, Department of Anthropology, Indiana University, 1968.

Tignor, Robert, L., **Modernization and British Colonial Rule in England 1882-1914.** Princeton: Princeton University Press, 1966.

Udovitch, Abraham L. **Partnership and Profit in Medieval Islam.** Princeton: University Press, 1970.

Uton, Joseph M. **The History of Modern Iran:** An Interpretation. Harvard Middle East Monograph Series. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.

Vatikiotis, P.J. **The Modern History of Egypt.** New York: Praeger, 1969.

Volney, C.F. **Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784 and 1785.** 2 vols. London: G.G.J. and J. Robinson, 1788.

Warriner, Doreen. **Land Reform in Principle and Practice.** London: Oxford University Press, 1969.

———— **Land Reform and Development in the Middle East.** London: Oxford University Press, 1962.

Weulersse, Jacques. **Paysans de Syrie et du Proche-Orient.** Paris: Gallimard, 1946.

of the cultivator prevented economic development of agriculture and contributed to the persistence of a stratification system in which the gap between the cultivator and the landlord became extremely wide.

The urban domination model which was outlined at the beginning of this discussion was based on a dual relationship between urban centers and the countryside without sufficient attention being paid to the state which continued to be a major force not only in terms of landholding but also in affecting lives of the country people as well as towns. It has been shown here that even in terms of economic domination the countryside before the nineteenth century was dominated by the state; townsmen entered the scene as late-comers to share and compete with the government over rural resources. It has also been shown that urban domination is a modern phenomenon and rent capitalism is one of the most recent developments going no farther back than the first half of this century. Indeed, it may be the decline of urban manufactures during the last century and the limited opportunities for investment in urban enterprise that oriented cities in the Middle East toward new opportunities such as trade with the countryside and investment in ownership of agricultural land. Islam as culture may well be biased in favor of urban living but taken by itself it no more explains urban life and growth in the Middle East than it explain peasant hunger for agricultural land.

REFERENCES

Avery, Peter. **Modern Iran.** New York: Praeger. 1963.

Baer, Gabriel. **A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950.** London: Oxford University Press, 1962.

——— **Egyptian Guilds in Modern Times.** Oriental Notes and Studies, No. 8. Jerusalem: The Israel Oriental Society, 1964.

Bémont, Fredy. **Les Villes de l'Iran.** Paris: Imprimerie Fabre, 1969.

Bodman, Herbert L. **Political Factions in Aleppo, 1760-1826.** Durham, N.C.: University of North Carolina Press, 1963.

Cook, M.A **Studies in the Economic History of the Middle East.** London: Oxford University Press, 1970.

Davis, Ralph. **Aleppo and Devonshire Square** London: Macmillan, 1967.

Dodwell, Henry. **The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali.** Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1931.

English, Paul Ward. **City and Village in Iran: Settlement and Economy in the Kirman Basin.** Madison : University of Wisconsin Press, 1966.

Entner, Marvin L. **Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914** Gainesville, Fla.: University of Florida Press, 1965.

Fernea, Robert A. **Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority Among the El Shabana of Southern Iraq.** Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970.

Fraser, J.B **Travels and Adventures in the Persian Provinces on the Southern Banks of the Caspian Sea.** London: 1926.

Gibb, H.A.R. and Bowen, Harold. **Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.** Vol. One, Part I. London: Oxford University Press, 1957.

Guys, H. **Relations d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban.** Paris: 1947.

Hacker, Jane M. **Modern 'Amman: A Social Study.** Durham: University of Durham, 1960.

Harik, Iliya F. **Politics and Change in a Traditional Society, Lebanon 1711-1845.** Princeton: Princeton University Press, 1968.

Heyd, Uriel. **Ottoman Documents on Pa-**

as a market for the hinterland. Provincial towns became the link between the countryside and the national community.

III. Conclusion

It may well be that the emergence of a domestic market was one of the main factors contributing to the birth of nationhood in the Middle East. It broke the relative isolation between the countryside and urban centers and brought provincial areas into the national economy. Furthermore, with their economy bound to foreign exports, provincial people became aware of the extent to which their livelihood depended on the government and relations with the outside world. The early awaking or political consciousness in these societies was rooted in these conditions. Political awareness was further stimulated by the need and demands of landowners, cultivators, and merchants for security in life, property and commercial transactions which only an effective national state administration could provide. The Persian Revolution of 1905 may be the example par excellence of the stirrings for the realization of these national goals.

Neither in Persia nor in most other countries of the area was the majority of peasants really brought into national life in a direct or deliberate way during the nineteenth century. The sharecropping system, as has already been indicated, left most cultivators in the subsistence sector of agriculture remote from the national forces which were shaping events during that period. The political effect of the domestic market may be better understood by focusing on the provincial towns. By stimulating the growth of provincial towns, the domestic market not only brought remote provinces closer to the rest of society but also created business and administrative personnel rooted in the countryside and keenly aware of the national government on the one hand and of their rural environment on the other. As far as the provinces were concerned, nationalist orientation appeared among towns people rather than among the peasantry at that early stage.

The transformation of relatively isolated and self-sufficient communities into one national interdependent nation-state has been an expanding process from the time state reforms and national markets emerged to the present. Improving economic and social conditions of peasants today is in part due to this change in rural-urban relations. If rural people in some Middle Eastern countries are presently the beneficiaries of reform minded regimes, it is due largely to the fact that they have become part of national life and out of their stock many an influencial national leader has appeared.

The first phase of modernization in the Middle East witnessed the emergence of a domestic market bound to foreign exports and based on money as the medium of exchange, a contralized bureaucracy and a modernized standing army. Moreover, while market growth strongly influenced the trend to state modernization, both developments, the market and state centralization, enforced one another. Another development contingent on market conditions was the appearance of a class of business entrepreneurs from towns and large cities who entered the rural economy as competitors or collaboborators with the state. This whole process was of course slow in its development and has continued through the nineteenth century to the present time, and in large parts of the Middle East today agriculture continues to be run as a semi-subsistence system.

It is important to remember also that exports and the domestic market did not lead to the modernization of agricultural production but grafted the modern trade sector onto the subsistence system of production. The resort of landlords to conversion of part of the land for cash crops while leaving other parts for subsistence

use is purchased for a temporary period by means of cash paid in advance. The renter secures from the landlord practically total freedom of land use for a fixed period of time whereby he produces and disposes of the produce freely. Sharecropping, on the other hand, is a system of cultivation whereby the land is cultivated for the interest of the owner by an agreement with a sharecropping cultivator, who in fact is no more than a laborer paid for his toil in kind.[1] The sharecropping laborer is by and large left outside the money economy because the owner takes away the most valuable cash crops for himself, usually shares grain, and leaves maize and fodder entirely for the subsistence of the cultivator and his animals. Under the rent system, the tenant cultivator pays for the right of temporary ownership and is thus motivated to raise crops for profit and to increase production. In contrast, the sharecropper is primarily interested in the crops which he shares with the owner, paying less attention to the main cash crops which the owner reserves for himelf. However, basic improvement in the soil and other long-run improvements such as irrigation facilities are generally left unattended by both kinds of tenants.

Sharecropping rather than rent tenancy was the predominant mode of cultivation in the Middle East during the nineteenth century and well into the first three decades of this century. By 1939, only 17 percent of the land in Egypt was rented for cultivation while most of the rest was under sharecropping[2]. Rent tenancy started to increase rapidly during World War II, while professional farming, except for a few foreign firms established in Egypt as of the 1880s, did not start until very recent times.

With the rising prices of agricultural products in the post-war period, many peasants in Egypt sought to rent land instead of sharecropping. The profit from rented land was so much higher than other forms of cultivation, including owner managed farms, that many owners after 1939 started to convert from sharecropping, and self-management to rent. Farm operators realized that instead of paying for labor and adding to the cost of cultivation, they could earn more per feddan by renting it to a peasant family. Thus between 1939 and 1952 the area cultivated on the basis of rent rose syarply from 17 to 75 percent of tho total cultivated area. Even though rent rates were quite sensitive to changes in crop prices and demands for land, many peasant who rented land were better-off than in earlier periods. Renting had also the effect of making them join the market economy and make use of available technological charges in cultivation.

In brief, moneylenders and absentee landlords may not be the most important product of the domestic market and state centralization; other developments were just as noteworthy: private property in agricultural land was established, a class of well-to-do peasants emerged in many countries, forced labor was abolished, and population increased as a result of preventive medicine. Above all, rural and urban populations became more interdependent, a fact which contributed to making them one national society. Provincial towns changed character and new towns emerged which served as administrative centers for the central government and

---

1 It is necessary to note that sharecropping has undergone basic changes during this cenury which make it quite similar torent tenancy Sharecropping in many areas of the Middle East today consists of paying the rent in kind while the tenant enjoys the same freedoms as the renter.

2 See Lambton, *Landlord and Peasant*, p. 273 and Ibrahim Amir, *al Ara wa al Fallah*, p. 106. Also Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East*, pp. 25-26.

to appear during the nineteenth century remains unknown to this day. No figures arc given by students of rural areas on numbers of such landlords or areas under their control to improve our assessment of this phenomenon. From the general evidence available, absentee landlords seem to have constituted the majority of their class in Persia and Syria only. For similar reasons which explain the limited flow of credit to the countryside during that century, absentee landlordism in other areas remained also limited.

In explaining the limited flow of credit to the countryside in Middle Eastern societies during the nineteenth century many factors should be taken into account but above all those of private property, response of peasants to market demands, and the mode of agricultural, production. State intervention in the economy and tax policies, as it has been already indicated, were additional factors not conducive to business prosperity or economic growth.

It is important to remember first, that in the Middle East, especially in parts where security in life and property was lacking, disbursement of credit even when abundant would be limited by the creditor's need for loan securities. Before institutionalization of private ownership of land in the area, the produce served as the only security to a creditor. In areas where perennial irrigation and intensive farming was the rule, the crop could serve as a low risk security on loans but not where agriculture depended on rainfall as in most parts of the Middle East. With the outcome of the harvest not always certain, creditors could not take many risks

Tenant Farmers

One of the main reasons that the domestic market and export trade failed to create economic prosperity or a capitalist economy during the nineteenth century was the persistence of sharecropping, the primitive mode of agricultural production prevalent under subsistence farming. Farming during the nineteenth century continued to be semi-subsistence despite the cultivation of cash crops. Rather than giving way to a more productive and professional system of cultivation, the sharecropping system **adjusted** to new conditions created by the market. The export merchant paid the landlord cash for the crop, and the landlord responded by converting part of his estate for cash crop cultivations, leaving the other part for the subsistence needs of the tenant who continued to be responsible for cultivation as in the past. While this continuity of the old system of cultivation may have contributed to stability and security of peasant life, it was hardly conductive to modernization. Rather than stimulate the economy and lead to prosperity, the domestic market and export trade superimposed a modern system or commercial transactions on a primitve system of production. The capital created by the price of crops was shared by the merchant and the landlord and it did not revert to productive enterprises in agriculture or industry. The city manufactures which declined such as textiles and those which survived such as soap, tobacco and to a certain extent silk did not offer great investment opportunities. Consequently, facilities shifted their economic enterprise from productive pursuits to services and trade in which relations to the countryside loomed large. In short, the economy in most Middle Eastern countries continued to operated with old and new systems of production and transaction coexisting and adjusting to one another well into this century.

In discussing land tenure systems one needs to distinguish clearly between rent tenancy and sharecropping which are often considered the same . Rent tenancy is a system of transaction in which land

of the cultivated area to 24.2 percent during the same period (Table I).

In Iran, wrote Anne Lambton, the «general trend of events since the grant of the Constitution in 1906, beginning with changes in the administration, has been in fact to alter the status of the large landed proprietor from that of a petty territorial prince to that of an ordinary landowner... In addition to the reduction in the power of the large landed proprietors, there has also been a tendency towards a reduction in the size of their estates.» 2 The extent to which a reduction in the total area owned by large landed proprietors occurred is not certain, and Professor Lambton does not believe that it has «sensibly decreased 3». At any rate, there was no increase in the area in the form of large estates although new elements had joined the class of landed proprietors, such as merchants, contractors, officials, army officers, gendarmerie, and village headmen 4.

TABLE I
DECLINE IN THE TOTAL AREA OF LAND HELD IN LARGE ESTATES IN EGYPT

Year	Small Farmes Less than 5 feddans		Medium Size Farmes 5-50 feddans		Large Estates More than 50 feddans	
	Percent of Owners	Percent of Land Owned	Percent of Owners	Percent of Land Owned	Percent of Owners	Percent of Land owned
1894	83.3	21.7	15.4	34.3	1.3	44
1914	91.3	26.7	8.5	30.4	.8	43.9
1930	93.1	31.6	6.3	29.7	.6	38.7
1952	94.3	35.4	5.2	30.4	.5	34.2

Source: Ibrahim Amir, **al Ard wa al Fallah**, 1958.

Limitations of Rural Capitalism

Why did the domestic market and money economy not give rise to a large-scale capitalism in agriculture and prosperity in the economy? Why did land after it had been defined as a transferable asset valued in terms of money not become concentrated entirely in few hands or even change hands markedly? There were many factors which in the Middle East prevented the consequences of a free maket economy from developing fully.

The impact of modernization, the domestic market, money economy, and freehold in agricultural land cannot be assessed in the abstract on the grounds that exports and money-commodity will readily result in a widespread capitalist enterprise in agriculture and reduce the peasant to a state of destitution and exploitation by business entrepreneurs. The impact of a market economy has been more varied in the Middle East than pure theory would suggest. Moneylenders were not swarming the countryside offering unlimited opportunities to the peasant to borrow money, nor have we detected any evidence of a remarkable flow of capital for the purchase of agricultural lands. The magnitude of the absentee landlordism phenomenon which started

1 *Ibid.*, p. 19.
2 Lambton, *Landlord and Peasant in Persia*, p. 260.
3 *Ibid.*
4 *Ibid.*, pp. 259, 261-62.

British and the Hashemite monarchy, the state policy of creating landlords by transferring land title to private individuals continued practically along the same lines as under Midhat Pasha.

Forced registration of land in private names, especially in Syria and Iraq starting in 1858 and well into this century, proved to be another disadvantage to the culitvator. Registration was the major contributing factor to the dissolution of the communal organization of the sedentary tribes. Tribal **shaykhs** were transformed to landlords and members of the tribe to tenants or laborers. In addition, urban speculators and investors in land acquired part of tribal domains to the loss of members of the tribe who in the past cultivated the land as a community not a private undertaking.

The ruling dynasties themselves in Egypt, Turkey and Iran engaged in the acquisition of land in various ways, not all bona fide purchases. By the time Khedive Isma'il abdicated in 1879, he had increased his landholdings by 63 times what they were when he ascended the throne. His estate which reached nearly a million feddan was taken over by the state after he abdicated. His son and grandson, Kings Fuad (1917-1936) and Faruq (1936-1952), had similarly increased their estates several times over during their rule. The Ottoman Sultan, Abdul Hamid II, was another case whereby the monarch acquired a large estate during his reign. In the 1880s he acquired for his personnal property «some 30 percent of the total cultivated land in the Vilayet of Baghdad and correspondingly large estates in the **Vilayets** of Basra and Mosul.»[1] In Iran, Reza Shah is another clear example not only of affecting the composition of the landed proprietors, but also of one who made himself the largest landowner in the country

In short, the changes which occurred in landholdings in the Middle East during the nineteenth century and the early part of this century were the result of acts by the state as much as the direct effect of the free market economy. A number of merchants and moneylenders were known to join the class of landed proprietors in almost all three states but were less conspicuous than the landed groups created by governments.

The new system of cash crop cultivation, the money economy, and the appearance of private property in agricultural land did not result in a scramble for land titles. There were no large-scale changes in title holding (excluding the registration policies of land in Iraq and Syria), nor did large estates held by absentee urban dwellers emerge suddenly or in large numbers. Agricultural land continued to be held by three agents: (a) the state in the form of public domains, (b) large landholders (including waqfs) and (c) small peasant proprietors. Since the institutionalization of private property, small proprietors held their own if not increased their holdings. In the Ottoman empire for instance, 75 percent of cleared land after the reforms of 1839 consisted of small holdings[1]. In Egypt, more than half the cultivated area was held in 1894 in plots less than fifty feddans in size (Table I). Since the beginning of this century, and with the development of the market into a full-fledged free system based on money-commodity, small cultivators whose holdings consisted of five feddans or less increased the land area they occupied from 21.7 to 35.4 percent of the total cultivated area between 1894 and 1952, before land reform had even started.

Large estates (fifty feddans and over), on the other hand, shrank from 44 percent

1 *Ibid.*, p. 168.

form of administration were paid salaries entirely in cash. Similarly, modernization projects such as canals, roads, railways and the like required expenditure in money Heavy taxation, creation of monopolies. state economic enterprise, and foreign loans were the means to which the new states resorted for raising money. Foreign loans, and state economic enterprise, even monopolies, appear as a persistent phenomenon associated with state centralization and modernization in the Middle East welle into the twentieth century. Witness for instance the last stages in the process of centralization in Persia under Reza Shah (1925-1941) and the case of Ataturk in modern Turkey (1923-1938). Contemporary Egypt, of course, under the name of socialism has practically complete control over the economy.

Lacking competent financial management to keep the state solvent, all three states became hopelessly indebted to foreign creditors in the second half of the nineteenth century. In Iran, this contributes to a national revolution which eventually cost the Qajars their throne, while Turkey was sustained only by the interest of Britain to keep it alive in the face of Russian desire to expand southward. Egypt, especially under Khedive Isma'il (1863-1879). is the example par excellence of irresponsible fiscal policy and poor management, which led that country to become the first and only state in the area to lose its independence to crediter nations by an act of foreclosure.

State Role in Creating a Landlord Class

The state continued to play a role in agricultural landholding and trade during the nineteenth century, not giving way to competition from private business, and contributed in a major way to the creation of a landlord class. In Iran, where dynastic changes in 1925 brought about changes in the composition of large landed proprietors, wrote Professor Lambton, «old landed proprietors and the tribal khans, in so far as they were also landowners, tended... to lose their land, on the one hand by confiscation to the state and on the other to the rising class of merchants and contractors, to the new bureaucracy, and to the military classes.» [1] In Egypt, cases of acquisition of land by government officials and officers in lieu of salary were also known during the nineteenth century, but their position was unstable, losing or gaining land according to their political fortunes. Khedive Isma'il donated from state land 876,863 feddans to his officials and relatives, [2] an area equal to more than one-fourth the entire cultivated area of Egypt at that time.

The state was also indirectly responsible for consolidation of land in the hands of village notables and headmen. When peasants who could not bear the burden of taxation deserted the land, village notables paid the peasants' taxes to the government and acquired title to the peasants' property in return. [3]

In Iraq, the impact of state policy on landownership was far-reaching. When Midhat Pasha, the Ottoman Governor in Iraq (1860-1871) implemented the Land Law of 1858, almost an entire class of landlords was created out of tribal shaykhs and towns people who were in a favorable position vis-à-vis the government [4]. Despite this massive act of transferring state land to private proprietors, the state remained the owner of four-fifths of the agricultural land of Iraq. The cultivation of these state domains was entrusted to tenant farmers [5]. In later years under the

---

1 Lambton, *Landlord and Peasant in Persia*, p. 259.

2 For the actual distribution of these donations see Sayyid Mar'i, *Al Islah Al Zira'i wa Mushkilat al Sukkan fi al Qatr al Misri*, pp. 25-29.

3 Baer, *A History of Landownership in Egypt*, pp. 26-29.

4 Issawi, *The Economic History*, pp. 166-169.

5 *Ibid.*, p. 164.

agricultural land. No where except in Mount Lebanon was private property in agricultural land a common legal institution in the Middle East. With changes in the economy and the organization of the state, private property of agricultural land was introduced in the Ottoman empire in 1839. in Egypt in 1858 and in Persia in 1906. 2

We have seen that under conditions of subsistence agriculture, a pristine domestic market, and absence of property rights. neither credit nor merchants played a role in agricultural economy. The government obtained grain from the countryside on a regular basis in the form of taxes or outright imposition whether the produce was a surplus or not. Under these conditions the government and its agents. **multazims,** were the major if not the only forces which acted toward the country people, notables and cultivators alike. Not only did they administer the cultivation of land but the government often distributed seeds to peasants during the planting season.

With the stimulation and development of a domestic market and the cultivation of cash crops, a third party entered the country scene: a mercantilist class consisting of creditors, buyers of the produce, speculators in land, and absentee lan- did not have the effect of displacing the state from its dominant role in the countryside but acted rather in concert and/or competition with the state.

Before we trace the impoct of the domestic market and foreign trade of the countryside, il is necessary to discuss the changes in the state organization and efforts that were made to modernize it.

The Impact of State Centralization

The establishment of a central authority as of the beginning of the nineteenth century had a traumatic effect ono Egypt, a disturbing one in Turkey, and a revolutionary-outcome in Persia. These developments are described elsewhere in the literature *1*, here we shall simply identify the trend and then dwell on its implications to the market and rural-urban relations.

State centralization in the Middle East was in an essential respect a military and administrative response to the challenge posed by European nations with very little attention paid to the economic and social conditions of the subjects. Efforts were made to create modern standing army organizations and central administrative systems in all three of the major states of the area.

The main implications of modernizing the state were the enforcement of trends already introduced by the market such as the widespread use of cash as the main medium of exchange, the cultivation of cash crops and dependence on Europe. The need of the state modernizers for credit an technological assistance from Europe made them vulnerable to European pressure to open up the market of their lands for free trade.

Centralization of the state did not necessarily result in developing the economy in any of the three major nations– Turkey, Egypt or Iran. There was some progress in agriculture such as irrigation improvements in Turkey and Egypt and some land reclamation in the latter, but on the whole improvements were quite modest. Administrative centralization enforced tendencies which had already been started by new market conditions. The most unsettling politically and economically was the insatiable demand by the respective governments for money. Military and civilian personnel under the modern

---

1 Large proprietors in Persia before 1906 established in practice though not in principle the right to bequeath land to their offspring

agreement with the Ottoman government secured even better duty terms, were actually making similar agreements with Persia. Along with the Treaty of Turkomanchai in 1828, a separate trade and security agreement was signed with Russia «which limited the duty on Russian imports to 5 percent, granted free entry for goods for official use, allowed Russia the right to protect her Persian employees, and granted extraterritorial privileges for Russian subjects in Persia.» [1]. This last privilege was later demanded by most foreign countries for their nationals [2]. However, not until the last two decades of the nineteenth century did Russian trade reach its peak making Russia the largest importer of Persian goods.[3] New relations with the rest of Europe during the nineteenth century produced great commercial activities and contributed to the rise of a prosperous and powerful merchant class among the Persians.

Breaking the barriers on trade. both foreign and domestic, was coupled with a major development in the medium of exchange whereby money gradually came to replace what used to be a mixed barter and cash system of transactions. Increasing circulation of cash was stimulated not only by exports but also by official developments related to cash indemnities, subsidies, state loans and the introduction of modern projects by foreign firms such as railways and road construction, telegraphs, and banks. Exports and the circulation of cash contributed to a certain degree of specialization in agricultural production whereby cultivation of cash crops appeared in conjunction with subsistence system of cultivation, a process which proved to be very durable as we shall soon see.

The rapid growth of the domestic market during the nineteenth century gave impetus to provincial towns which in the past had served as centers of government administration or main stations on the international trade highways. As was the case in large cities, the economy of these towns was based on crafts and agriculture. The relative isolation of these towns from most of the countryside in their regions was due to similar causes as in the case of larger cities. Tolls and taxes, poor communication facilities, the iltizam system, the noncompetitive system of production, and the absence of large-scale demand for agricultural crops, all contributed to the small volume of commercial transactions between provincial towns and the countryside. Knocking down the prohibitive tariffs on exports and internal tolls and duties stimulated the demand for agricultural products of the Middle Eastern countries and increased the volume of commercial exchanges between town and countryside. The flourishing of trade led to the revival of provincial towns and the emergence of new ones all over the Middle East[4]. Port towns in particular showed the most remarkable growth during that period, while the largest cities such as Cairo, Damascus and Aleppo experienced an initial loss of population due mostly to the decline of native manufactures in the face of more competitive European manufactured goods [5].

Domestic market and the cash value of agricultural produce contributed to the introduction of private property in

1 Joseph M. Upton, *The History of Modern Iran: An Interpretation*, p. 6.

2 *Ibid.*

3 For a very informative account see Marvin L. Entner, *Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914.*

4 See Avery, *Modern Iran*, pp. 76-77; Ibrahim Amir, *Al Ard wa al Fallah*, pp. 64-65; and Baer, *A History of Landownership.*

5 See Charles Issawi, «Economic Change and Urbanization in the Middle East,» in *Middle Eastern Cities*, ed. Lapidus, pp.108-111.

such as silk and cotton (with the exception of Egyptian cotton).

Trade between the Middle East and Europe became indicative of a trend in world trade whereby manufactured goods came primarily from Europe and agricultural produce from the less developed countries of the world. One victim of such division in world trade roles was the Middle Eastern city, whose crafts started to decline affecting the whole social structure, and whose entrepreneurs or tradesmen were faced with an aggressive rival--the foreign merchant, well equipped with cash and skilled in the new art of trade. The foreign merchant was first to venture into rural areas to buy agricultural produce for cash and foreign entrepreneurs established steam silk firms and ginneries in the countryside. European merchants in the past stopped mostly at city ports or in the city bazaar and dealt directly with wholesale city merchants. In the new era, however, the ignored the wholesale city merchants and dealt directly with the producer, be he a notable villager or a small cultivator.

There were several factors which favored the foreign merchant over the native in opening the countryside for domestic trade and these go beyond the simple change in the kind of commodities exchanged. Foreign merchants supported by the powerful nations of Europe benefited exclusively from the dismantling of the traditional barriers to domestic trade: internal tariffs, monopolies, and prohibitions of export on grain. These privileges were not extended to native merchants in the Ottoman empire until much later. Early in the nineteenth century, European nations such as Britain, France and Russia put strong pressure on the Ottoman empire, Egypt, and Persia to remove the obstacles to free trade. In 1838, the British-Ottoman trade convention was signed demolishing the barriers to free trade in one blow at the same time giving privileges to the foreign merchant that the native one did not receive.

By the terms of the convention, monopolies were abolished, a step aimed primarily at the Viceroy of Egypt, Muhammed Ali (1805-1848), who had succeeded in making of himself the archenemy of his suzerain, the Ottoman Sultan. The convention allowed British merchants «to purchase at all places in the Ottoman Dominions (whether for the purpose of internal trade or exportation) all articles without any exception whatsoever, the produce, growth, or manufacture of the said Dominions.» 1. It also freed foreign merchants from having to pay tolls at city gates and bridges or by impositions of provincial governors, a great concession not enjoyed by native tradesmen. In Mount Lebanon. however. tolls on roads were abolished in 1812, and later native merchants in Egypt where put on a footing with foreigners when Khedive Sa'id (1854-1863) abolished internal tolls in 1858. However, with the exception of Beirut, native merchants in the Ottoman empire continued to be at a disadvantage vis-à-vis foreign competitors due to the extraterritorial privileges extended to foreign nationals under the Capitulations. Another advantage enjoyed by foreign merchants over native ones was their connections with business firms in Europe and possession of cash in a market rapidly changing its medium of exchange from barter to money.

The Russians, who had by an earlier

1 See text in Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914: A Book of Readings*, pp. 38-40.

and trains introduced thus connecting cities with other cities and with the countryside.

Mount Lebanon stood as an exception in some major ways and therefore requires a special explanation [1]. In Mount Lebanon, private property in agricultural land, landlordism, and to a certain extent, cash crops existed as far back as the seventeenth century. Yet it was in this setting in particular that absentee landlords and moneylenders did not exist. On the contrary, during the period agricultural land was becoming freehold in the rest of the Middle East and large estates emerging, in Lebanon feudal estates were growing smaller and many peasants had already acquired land. Indeed, by the nineteenth century Lebanese peasants had taken to violent resistance to the feudal institutions and by 1861 the feudal system was abolished in law and fact.

We have tried to show in this discussion that freehold in agricultural land, landlordism, mercantilist activities, and moneylending were conspicuously absent before the nineteenth century. The urban domination thesis does not hold for the period previous to the emergence of the domestic market and foreign trade. Concealed in the urban domination model are the conditions of the market and the nature of urban and rural economy. Also overlooked is the role played by the state in the economic conditions of subjects whether urban or rural.

II. The First Phase of Modernization

The Domestic Market

During the first two decades of the nineteenth century major changes in the conditions of the market and the structure of political authority began to take shape, setting forth an irreversible course of events that was to affect societies in the Middle East to this day. The drive of European nations for world markets and their demand for comestibles and raw goods from the Middle East and elsewhere transformed not only the character of foreign trade but also subsistence agriculture and the isolation of rural areas from urban economic life. As for the changes in the structure of political authority, it moved in line consistent with and enforcing the changes in the market conditions not only because of the challenge of the market but also in response to the military superiority of Europe. The first phase of modernization in the Middle East took the form of emulation by the state of those features of European nations which were deemed responsible for the superiority of the West, i.e., central administrative system and a modern standing army rather than the improvement in economic and social conditions of the subjects.

Change in Trade Patterns

Trade with Europe during the nineteenth century changed not only in terms of the goods transacted and the personnel of tradesmen but also in that it opened up the whole of society to commercial transactions and connected the countryside with the city. The new commodities of trade became predominantly manufactured goods from Europe, especially textiles, exchanged for raw agricultural produce of Middle Eastern societies. The prohibition by the state of exports on wheat, for instance was terminated and its cultivation was stimulated by exports to Europe. The cultivation of new crops appeared in response to European market demand such as tobacco and sesame, while others declined

1 For a detailed account see my book, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1845.*

were left out of this kind of transaction [1]. In so far as the city and its immediate environment were the proper locus of imperial authority, they also formed the boundaries of the urban marked and to a certain extent the urban community.

The economy of the Middle Eastern city was not based entirely on manufactures, commerce and services, but was partly agricultural. Orchards and vegetable gardens could be found even inside cities and towns and in most of the immediate vicinity. Most of these gardens were owned and cultivated by people living in the town or neighboring hamlets. More than half the population of such a great urban center as Cairo, Abu-Lughod tells us, were still involved in agriculture during the middle of the nineteenth century [2].

In much the same way as the city aimed at a mixture of self-sufficiency and trade, remote parts of the countryside were also self-sufficient and produced in addition to food provisions, manufactured goods such as cloth, mats and rugs, ironworks and even some carpentry.

Under conditions of relative self-sufficiency as in the Middle East, it should not be surprising to find that the circulation of money was not very widespread before the nineteenth century. Coins, however, were produced in countries such as Egypt, Turkey and Iran in addition to use of foreign coins, but paper money was not introduced to Turkey until the middle of the nineteenth century and to Iran until 1928.

In addition to prohibition on exports and price controls, there were other reasons why commercial transactions were not commonly domestically before the nineteenth century. One is that therewhere government imposts on commodities moving between the countryside and towns. Tolls on city gates ,roads and bridges were major obstacles to the increase in the volume of transactions between city and countryside. In teheran tolls were still collected in the 1920s. [3]. Furthermore, vexatious taxation on agricultural produce often deprived the countryside from the surplus which it could dispense of by means of trade.

Poor communication facilities and security of trade routes were other reasons not conducive to the flourishing of a domestic market. There were no paved roads and no carriages to transfer commodities of trade. Merchants of international trade used draft animals especially camels, and for security reasons travelled collectively in caravans, a condition which prevailed well into the middle of the nineteenth century. Only where navigable rivers existed, such as in Egypt, was the mobility of transactions more advanced between country and city, but not many countries in the area had a Nile River. Travellers could be subject to attacks by bandits and unruly tribesmen. If travel between such places as Beirut and Damascus was not quite secure nor facilitated by roads, it could not have been very easy in places such as the Anatolian and Persian plateaus. Not until trade had improved during the latter part of the nineteenth century were roads

---

1 In Egypt where conditions for commercial exchanges on the domestic level were more advanced than anywhere else in the Middle East ,especially because of internal water transport, Cairo used to receive some of its vegetables and fruits from the Rosetta region on the Mediterranean to judge from taxes commodities entering Cairo. See Shaw, *op. cit.*, pp. 119-120.

2 Janet Abu-Lughod, «Varieties of Urban Experience: Contrast, Coexistence, and coalescence in Cairo,» in *Middle Eastern Cities*, ed. Lapidus, p. 164.

3 See Peter Avery, *Modern Iran*, p. 271.

(5)

ral areas to the city in the development of Middle Eastern societies which led to modification of this thesis. In the first place, grain upon which the city population depended for livelihood was transferred to the major cities not as a commercial transaction but in the form of taxes paid in kind to the government. It was kept in the government's granary from where the grain was sold to retailers such as millers and bakers. Also grain which was obtained by **multazims** from their **uhdahs** was sold in the urban market where most of them lived.

Another reason why grain was not produced for commercial purposes was government controls on its prices and prohibition of its export. It was mentioned earlier that the Ottoman government prohibited the export of grain from its dominions in order to guarantee the means of livelihood for its armies, employees and subjects. The government also interfered in the prices of wheat, rice and bread not allowing a free market to develop One reason for price controls was that the government often used grain as a medium of exchange. It collected taxes in kind and cash and paid some of its expenses in kind too, including part of the salaries of its officials [1]. Taxes were paid either in kind or cash according to the region and/or commodity. In Iran for instance, taxes were paid mostly in kind on wheat, barley, silk. tobacco and mostly in cash on vegetables and fruits [2] which as a rule used to be grown in the vicinity of cities. In Egypt, taxes in the Cairo area and a good part of the delta were more commonly paid in cash, whereas in more remote areas such as upper Egypt they were paid mostly in kind [3]. It may also be noted that vegetables and fruits were grown more in the Cairo region and formed part of the urban economy. A free flow of grain from the country may in periods of good harvest depreciate its price and debase the «grain currency.» When, for instance. Mamluk emirs used to force the sale of grain on city merchants, not only merchants became resentful but also government officials whose pay depreciated as a consequence of these dumping practices [4].

As for vegetables and fruits, not as essential a commodity as grain, and consumed mostly by the well-to-do urban dwellers, they were mainly produced in the vicinity of towns, which brings us to the second aspect of Middle Eastern society and economy. The Middle Eastern city was basically the source of its own vegetables and fruits because it was partially rural. What this means is that the urban dependence on the countryside for its comestibles was true to the extent that the country was the immediate extension of the city itself. Remote rural areas

---

1 See for instance Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization;* pp. 215-224 and Ira Martin Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, pp. 51-53

2 Ann K. S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration*, pp. 145-146.

3 Shaw, *op. cit.*, pp. 64-67. Not until the 1880s was collection of taxes in kind abandoned in Egypt; see Gabriel Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt, 180-1950*, p. 34. The practice was to assess the produce in terms of cash value and collected kind. Usually such assesments were below actual value. See Stanford J. Shaw (translator), *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, by Huseyn Efendi, p. 121.

4 Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, pp. 51-53.

condition in Middle Eastern cities where taxes on nonresident mercnants and on goods coming into the city were imposed, lack of opportunities for exports and government interference remain the major factors of the delay in the growth of a domestic market. For even :hen the city way of life is resistant to changes in its structure, an opportunity for economic advancement would invite intruders into the city, or new towns would emerge to perform these functions. Polanyi's comment was not, however, intended to dismiss these possibilities but rather to describe the attittde and economic behavior of burgess to the market. In this respect his statement is quite pertinent to the discussion at hand.

The Middle East has for long periods past been a trade zone, but its trade consisted primarily of international transactions carried out by great city merchants, to whom reference is often made in chronicles and histories, were mostly wholesale tradesmen and brokers who conducted their business between large cities, states, and continents. Most of their commodities of trade were not even products of the Middle East such as slaves, spices, indigo and cochineal and to a large extent sugar. Coffee, cotton, and silk which constituted a part of this international trade were produced in some Middle Eastern countries. International transactions in grain were limited since its export was prohibited in Ottoman dominions before the nineteenth century.[1]

A considerable part of international trade was conducted in the form of barter,[2] and Middle Eastern demand for European goods was limited by the inability of Middle Eastern merchants to pay for extra goods in cash.

Trade inside the city and international trade existed in relative independence. Tne urban market was aifected by international trade only to the extent that urban merchants prospered and their wealth affected urban consumption habits Some luxuries of international trade were consumed in urban centers but naturally this did not lead to an increase in production output of the consuming community. Urban merchants and retail tradesmen did not penetrate the countryside to obtain agricultural produce for sale In some cases where agricultural products were sold in town, villagers carried their produce to the city.

If, as we have stated, commercial transactions between urban centers and the rural areas were scarce, it becomes necessary to determine the means of procurement of food provisions for the city. The needs of the city for food provisions produced in the countryside may be the primary reason for the ease with which the thesis of the asymmetrical relations of the city to the countryside has been accepted. The urban domination thesis is based on a logical inference derived from a functional theory of the social system. Unfortunately, empirical reality does not confirm such an inference universally and without qualifications.

Since the idea of the city is associated with specialization of functions, to wit manufactures, services and trade, it is also generally assumed that the countryside exists to furnish the city with food provisions and raw material and that this transaction is undertaken by urban dealers who exchange manufacture for agricultural goods. There were many intervening variables in the relations of ru-

---

1 Illicit exports, however, were often made as well as transactions between parts of the empire.

2 See Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square; English Traders in the Levant in the Eighteenth Century*, p. 193.

man empire was abolished but in practice survived in a modified form as a tex-forming system, thus putting one step removed from economic affairs.

The traditional **iltizam** model, in brief, was a system of political authority in which the land was the property of the sovereign distributed to members of the ruling class, often soldiers and officials, for the purpose of administering authority. It comprised such functions as maintenance of law and order, tax collection, and allocation and administration of land cultivation During his tenure. the **multazim** was given a rural estate to cultivate for his own account, exempt from imperial taxation as a payment for his services The **multazim's** position remained, however, insecure, subject to dismissal by the sovereign and unable to pass his estate or position to his offspring. During certain periods of weakness in the central government in the Ottoman and Persian empires, some **multazims** asserted their rights to the estate in practice not in law, but they were not able to preserve this right permanently. In general, the limited tenure of **multazims** prevented until the nineteenth century the rise of a stable rural aristocracy. As has already been mentioned variations of this basic pattern and sporadic disruptions occurred from time to time and in different regions, but essentially the pattern remained the most characteristic system of authority in the Ottoman and Persian empires.

The first principle, therefore, of the traditional social system in the Middle East was the absence of private property rights in agricultural land and the lack of differentiation between civil and economic administration. The second main feature of this system was subsistence agriculture in which crops were cultivated for purposes of local consumption not commercial transactions. The circulation of cash. especially in the countryside was not, therefore. widespread. The domestic market-exchanges of agricultural products and manufactured goods between the countryside and the city--was extremely primitive and negligible amounts of transactions were made between urban and rural areas. Urban as well as rural communities were based on a noncompetitive system of production and were practically self-sufficient. As we shall see later, large cities were provided with grain grown in the country but not in the form of commercial transactions. The limited opportunities for export of goods was perhaps the single most important factor in the retarded conditions of the domestic market, and in the Middle East in particular, this condition was enforced by artificially imposed government restrictions, as we shall soon see.

Karl Polanyi commenting on the medieval city in Europe emphasizes the city organization and way of life as the main obstacle to a system of mobile economic transactions The «towns raised every possible obstacle,» he wrote, «to the formation of that national or internal market for which the capitalist wholesaler was pressing. By maintaining the principle of a noncompetitive local trade and an equally noncompetitive long distance trade carried on from town to town, the burgesses hampered by all means at their disposal the inclusion of the countryside into the compass of trade and the opening up of indiscriminate trade between the towns of the country» [1]. While this may well have contributed to the same

1 Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, p. 65.

distinctions made regarding the conditions of society before and during the nineteenth century in the Middle East. It is first proposed that before the market growth of the domestic market during the first half of the nineteenth century, rural conditions consisted of the holders of political and administrative authority on the one hand and rural population on the other. with merchants and moneylenders conspicuously absent from the rural scene. In other words, no rent capitalism of urban society was actually imposed on rural people, but rather state domination of a predominantly subsistence system of agriculture. The second point is that urban domination is a more recent development coincident with the domestic market since the beginning of the nineteenth century. Furthermore, the urban domination thesis, it will be shown, tends to be a simplified version of the actual pattern of relationships which developed during the nineteenth century.

Three phases may therefore be identified in the modern development of Middle East societies when viewed in terms of rural-urban relations. The first phase is characterized by a noncompetitive subsistence system of agriculture and by international trade which coexist with a minimal degree of interaction. The second phase is characterized by the growth of a domestic market bound to an export sector and state centralization starting roughly at the beginning of the nineteenth century. This may be considered as the first phase of modernization in the Middle East. The third phase pertains to the contemporary scene starting by and large in the post-World War II era. It is basically characterized by the modification of the domestic market in certain Middle Eastern countries in such a way as to limit the political and economic roles of large landlords and moneylenders and at the same time reduce the size of the subsistence sector of agriculture. National leaders are generally oriented toward a welfare though still an authoritarian social policy. Naturally, these developments are more extensive and effective in some countries than in others, but most have experienced a certain degree of change in that direction. It may well be that the contemporary era of a welfare state marks the beginning of the end of the urban domination phenomenon.

I. The Noncompetitive Economy and Social Relations

The traditional system of subsistence economy in the Middle East was based on a land tenure system where agricultural land was owned by the state while cultivators and rural notables had the rights of usufruct, not freehold. Private ownership of agricultural land in the Middle East before the nineteenth century was not known except in very small areas in the immediate vicinity of large cities where orchards were cultivated and in Mount Lebanon where private property of agricultural land was a fully legal institution enjoyed alike by the ruling class, cultivators and corporate bodies such as the Church. The nearest thing to the idea of a landowner in the rest of the Middle East during the period of subsistence economy was the feudal lord: the **timar** holder in the Ottoman empire, the **multazim** in Egypt and the **tuyuldar** in Iran.

The land tenure system under these conditions was inseparable from an authority structure whereby a decentralized system of state administration within a large commonwealth, such as the Ottoman or Persian, combined civil with economic authority. This type of system may be referred to, at the risk of simplicity, as the **Iltizam** system prevalent for a long time in the Middle East in a variety of forms and varying degrees of strength well into the first half of the nineteenth century. During that century the **Iltizam** system in the Otto-

(1)

THE IMPACT OF THE DOMESTIC MARKET ON RURAL-URBAN RELATIONS

Iliya F. Harik

Associate Professor of Political Science
Indiana University

The author is a resident research scholar with the International Development Research Center.

The Center's Working Paper Series is intended to provide initia presentations rather than publications in final form. Its purposes are to invite comments, make information available quickly to interested readers, and provide interim reports on the Center's projects in process. Suggestions may be sent directly to the authors.

**Copyright, 1971, The International Development Research Center
Indiana University
Bloomington, Indiana 47401**

THE IMPACT OF THE DOMESTIC

MARKET ON RURAL-URBAN RELATIONS

THE IMPACT OF THE DOMESTIC MARKET ON RURAL-URBAN RELATIONS

As the cradle of civilization, the Middle East has for millenia comprised several types of societies—tribal, rural and urban. One has only to look at Sumerian epics to appreciate the antiquity of this social division. Yet, the real question is whether the structures and relationships of these three segments in society have remained constant throughout the ages.

The economic aspect of the urban-rural domination model, briefly stated, refers to a state of affairs in which urban based agencies such as merchants, moneylenders, and absentee landlords carry out transactions with the rural population in the form of purchase of agricultural produce at rates determined by urban market conditions, extending credit at exorbitant interest rates, acquisition of large rural estates and renting land to cultivators. The urban agencies--merchant, moneylender and absentee landlord--may or may not be combined in the same person or firm depending on circumstances. Landownership is considered as an urban phenomenon where city based landowners extract the surplus from cultivators who are reduced to laborers or tenant farmers. Finally, the urban domination thesis maintains that this condition has persisted in the Middle East more or less unchanged since the early Islamic era and to a great extent because of Islam which is biased in favor of city life.

This essay is built around two basic

cepted level of accuracy, new studies are to be performed to take care of the new variation and get the standard back to the accepted degree of accuracy.

4. That this method should be incorporated in the incentive agreement as it is the main objective basis for revision.
5. Furthermore, the standard conditions observed during the study should be clearly stated, and any major variation in the standard conditions should warrant a new study, and this should be another condition accepted for standards' revision.
6. The use of standard estimating data techniques should be extended to other factories. and.
7. All the standards of the two shemes provided by the work study department and the management consultant firm should be coordinated in one scheme.

CONCLUSION :

The different factories in the group use stop watch studies and standard data estimation as the main scientific tools to factories for scheduling production, selling prices estimation, as a basis for standard costing, wage incentive schemes, and as a basis for the budgetary planning and control process.

Standard could be set by past experience or personal judgement but such practices are not accurate enough for the purpose of the factories under study.

On the whole, the process of setting standards in the factories studied is a clear application of scientific management.

As such, the process of establishment of scientifice standards seems to advance the value of the process of managerial planning and control.

REFERENCES

ALDRIDGE, J. M. STATISTICAL procedure in stop watch work Measurement. **Journal of Industrial Engineering,** VOL. VII, No. 4, (JULY-AUGUST, 1956) P. 154.

Barnes, Ralph M. **Motion and Time study : Design and Management of work.** New York : John Wiley, Inc. 1963.

BEER, STAFFORD. The Theory of Operational Research. **The Cost Accountant,** June 1964, Volume 42, PP. 198-211.

BITTEL. LISTER R. **Management by Exception,** New York : MC Graw — Hill, Inc. 1964.

Buffa, E. S. **Modern Production Management,** New York : John Wiley & Sons, Inc.. 1961.

DENBY, R. V. Productive Costing, **The Cost Acountant,** Nov. 1963, Volume 41, PP. 418-434.

EDIS. DENIS C. Standard Marginal Costing in Action - A Case study. part 1 : **Management Accounting,** Vol. 43, No. 2. February 1965.

GILBERT, F. L. The Control of Performance in Industry, **The Cost Accountant,** May 1963, Vol. 41, PP. 160-166.

HALFORD, D. R. C. **Differential Costs and Management decision,** LONDON; Sir Isaac Pitman & Sons, 1959.

HEYEL, C **Management for modern Supervisors,** New York; American Management Association, 19 2.

INSTITUTE of CHARTERED Accountants IN ENGLAND & WALES. **Standard Costing,** London, 1956.

INSTITUTE of CHARTERED Accountants IN ENGLAND & WALES. **Developments in Cost Accounting,** London, 1960.

Institute of Cost AND WORKS ACCOUNTANTS. **Introduction to Budgetary control, Standard Costing, Material, Control, and Production Control,** London. 1964.

LICKERT, Renals and SEASHORE, STANLEYE. Making Cost Control work, **Harvard Business Review,** Nov. — Dec. 1963. (VOL. 41, P. 96.)

Marriot, R. **Incentive Payment System; A Review of research and opinion,** LONDON : STAPLES Press Ltd., 1957.

SALIM, M. M. **Cost standards in operating Budget Preparation and Administration,** Ph. D. dissertation. Wisconsin UNVERSITY, 1965.

SCOTT, J. A. **Budgetary control and standard Costs,** LONDON : Sir Isaac Pitman & Sons Ltd., 1962.

ABOUT the Author

— Born in October 1938.
— B. Com. Hons. (Accountancy Section). June 1959, Cairo University, EGYPT.
— B. A. Com. (Accountancy Section). July 1963, Manchester University, England.
— Ph. D. in Management Accounting. 1966, Manchester University, England.
— Associate Professor in Accounting at both Cairo and KUWAIT UNIVERSITIES.

know what % represents efficiency or looseness.

The solution adopted by the company, was that a new study was carried on which tightened the old standard by 13.5% and at the same time raised the bonus rate to the wage rate level. This is only a partial adjustment, as the labour crew achieved 170% of the new standard, whereas their bonus rate was increased by 11.35%. The fact that the standard has been tightened by 13.5% and labour efficiency has only dropped by 5% means that labour worked harder to get the 7.5% difference, as well as it reveals that the crew was working at a maximum differential level on the old standard, and may be they are working at another differential level on the present standard.

The new payment policy did not solve the problem of looseness of standard, although at the same time it increased the cost of efficiency by 6% the net increase in labour bonus payment on the new standard as compared with labour bonus payment on the old one.

So, the net effect of the new policy is as follows; whereas the standard was tightened by 13.5% labour performance was only, dropped by 5% the bonus rate was increased by 11.35% and thus resulted in a net increase of 6% in the cost of differential efficiency limit arrived at by the machine crew on the new standard as compared with the old one. Thus these figures show that the new standard is still loose.

However, looseness of standards in a batch factory is almost inevitable because of the many variable factors in production which make it extremely difficult to maintain the standard conditions in the long run. This means that the nature of the production process warrants a different criterion to revision of standards from the generally accepted one throughout the factories under study ; that standards will only change in the case of a major mechanical change in the case of a machine or other major changes in the methods and conditions of production in other cases.

However, this argument does not apply to the 175% standard. for although it is a process in a batch factory, the operation itself is of mass production nature. and the product of the process can be considered as a standard one. This argument again does not apply to all batch factories in the same degree in fact the variation in jobs and conditions is more apparent in the printing factories 'C' and 'D' than the corrugated cases factories 'A' and 'B'.

In an industry which is so different from others, the theory should be adjusted to suit the peculiar circumstances. The only way out is to account for all the variations by doing more studies at different times, (relatively longer periods) while the workers are doing different jobs.

Although this proposal sounds logical, the cost of such a scheme will not justify its results as it will lead to a different standard for each different variation in each job, which will result in a confusion to the users of the standard, whether for planning, control, bonus, or estimation. The only other alternative is to have an average as a standard. Accepting this argument, management has to accept the average with its statistical disadvantage; that a certain level of variation from the average is to be expected.

The remedy of this situation is to have a statistical significance test to prove the validity of the standards. These tests should be applied in the following stages of developing scientifc standards :

1. In the establishment process, as it is now, the number of studies are left completely to the work study engineer's judgement and experience. In factory 'C' the engineer takes an average of the time arrived at of each study, when the average stops to move, this is considered as the standard, the minimum in this factory is six continous studies. However, although the engineer claimed that on one standard in one of the facrories in the group, 300 studies were performed by 5 engineers, the average number of studies in factory 'C' proved to be seven studies. Although this is more scientific than what is exercised in other factories, it is still less scientific than what is already available in statistics. ,

   In the other factories, studies may take half an hour, an hour, a complete day or over three months to develop a standard. depending on the engineer's experience and judgement.

   The number of studies needed to develop a standard should be done according to the highly developed statistical techniques now available (1). with the establishment of an accepted degree of accuracy.

2. Revision of standards should be a perpetual process, done periodically to ascertain in that the standards are still within the accepted levels of accuracy.
3. That once the significance test proves that the standard does not fall within the ac-

---

(1) J.M. Aldridge, 'Statistical Procedures in Stop Watch Work Measurement', « July-August 1956), pp. 154-164.

(2) Elwood S. Buffa, « Modern Production Management ». (New York : John Wiley and Sons, Inc., 1961) ppi 526-535.

to some departments, the other is provided by the factory's work study department and is applied to other departments, with some departments still waiting the establishment of standards.

The main difference between the two schemes is that the management consultant firm has introduced a stabiliser in order to guard against the looseness of the standards. The stabiliser in factory 'C' encourages the inefficient worker whose actual performance is less than 133 by giving him half the difference with a maximum of 5% and discourages the efficient worker whose actual performance is more than 133 by taking half the difference between his performance and the 133. The disadvantage of the stabiliser is that it admits the looseness of the standard and instead of solving this problem, it taxes the efficient and encourages the inefficient. Although the factory has realised this, they cannot get rid of it due to inefficient workers who vote against the decision. The logical solution is to change the upper half of the stabiliser; the condition which states that half of whatever in excess of 133 should be deducted from the bonus.

This condition should be cancelled as a first step, so this will not only encourage workers who are over 133 to be more efficient. but will also encourage the less efficient workers to be more efficient. The second step is to encourage workers who are achieving less than 133 to arrive at 133 through training as well as giving a bigger rate of bonus to achieve the 133, so that they would be paid more bonus than the stabiliser.

Although this may seem to give the inefficient relatively more per unit than the efficient, which is the case with the stabiliser, this will work only for a limited period, and if the two steps are applied together the immediate effect will be that efficient people will get more in absolute terms so they will not have to apply the comparability consciousness as they are getting more anyway.

This is a satisfactory proposal which could be accepted by all the parties, as it does not take any thing off the inefficient workers in the short run. and therefore they will not vote against it and. as far as management is concerned, the proposal will increase efficiency in the short and long runs.

An argument which may be raised against the proposal is that management does not want to increase efficiency over 133% of the standard, as the excess will be taken as looseness in the standard and not due to efficiency. The fallacy of this argument stems from the fact that the stabiliser does not convert a loose standard to a tighter one, for although it admits looseness of the standard, it does not solve the problem. On the other hand. it gives an apparent solution in the very short run. and encourages inefficiencies in the long run.

Another kind of stabliser used in hand work in factory 'A' is to fix the maximum bonus at 50%. This is another disincentive; although it admits to the looseness of the standard, it encourages workers to arrive at a differential maximum production level. In fact, workers were observed writing the quantity of production in order not to exceed the 50% limit.

In another instance, labour performance arrived at 175 % of the standard, which is a machine controlled one. The arguments against and for the looseness of the standard can be summarised as follows. :

The works director thinks in terms of having the most efficient crew on the machine. The work study engineer thinks that it is loose but he cannot do anything in order not to stir labour trouble. The accountant thinks that the standard is extremely loose.

There are some elements of truth in all these arguments,. The labour crew on the machine has proved to be highly efficient from two concrete comparisons. The first is made between shift A and shift B, which has proved that the average efficiency of shift A is 175% in comparison with 150% for shift B. The second comparison was between the crew in factory 'A' and factory 'B' on the same machine has proved that in factory 'A' it is 175% in comparison with 145% for factory 'B'. Furthermore all the responsible executives in factory 'B' agree that the crew in factory 'A' is more efficiency than their own.

This however does not mean that the increase of 75 % is all due to efficiency. If the standard is analysed according to the way it has been established, the maximum performance should be 133 + 12 1/2 % for contingencies and rest.

Assuming that 95% either way is a reasonable degree of accuracy, so management accepts a performance of 145% + 5%. The range of actual performance should then be between 140.5 and 150.5, and what is over is due to the looseness of the standard.

Although the apparent problem here is the looseness of the standard, the deeper one is the industrial relations between management, labour and the union concerned. Any proposal which amounts to changing the standard with the effect of paying labour less bonus earnings is shortsighted as it is asking for real trouble between labour and management which does not conform with the company's policy.

At the other extreme, leaving the standard as it is means the non-tackling of the problem at all. The solution should then contain two elements. First the standard should be as accurate as possible and second the bonus rate should be increased to compensate for the loss resulting from correcting the standard. The main advantages of this proposal are that it will not lead executives to believe in the one extreme that they have the most efficient crew, or in the other extreme that they have a loose standard. as the proposed result would be to

This makes it extremely difficult for management to control waste which is the important element in controlling material which amounts to nearly 30 % of the cost in factory 'C' and 60 % in factory 'D'. Unless there is a standard for material waste for each process, no meaningful control could be exercised by management.

In factory 'C' the waste control is left to the accountant who checks the actual cost of each order with the estimated cost and through his practice of « vetted cost » ; comparing the actual cost with the actual work done and judging according to his experience whether this is reasonable or not, and reporting unreasonable cost including material waste to the managing director, who starts a quering process with the warehouse and departmental managers.

Thus the whole process is a subjective one and as it happens the real control is exercised by departmental managers, who use standards for material waste based on their experience and judgement.

In factory 'D' a report giving the actual waste incurred for each job is given to the departmental manager of the last manufacturing process, i.e., the tubing manager, which according to him, does not help in controlling waste as most of it happened in previous processes, and is already wasted, so he cannot do anything about it. So, unless a pre-determined scientific standard is given to the manager of each process as well as to the accountant, estimator, production planner and top managers, material waste cannot effectively be controlled.

Neither the 'vetted cost' practice, nor the control report help to control material waste as apart from subjectivity, they are after the event reporting and thus lack the first principle of control ; establishing predetermined standards. So, the logical improvement here is the establishment of scientific standards for materials and waste in factories 'C' and 'D' in order to be a unified basis for estimation, production planning, and managerial planning and control through the budget.

As to the use of scientific standards, they become the basis for the incentive scheme, for calculating workers' bonus, for production planning, for estimating selling prices, and for planning and controlling through the budget in all the factories except in factory 'D' as far as production planning and selling prices estimation are concerned.

In factory 'D' the production planner used different standards arrived at through calculating the average runs per hour for each machine, in the preceding six months for his appointment. The estimator used his experience as the baiss to arrive at the estimated time for a process or job. He, however, uses scientific standards in a very limited area ; handwork. This practice leads to confusion, as the factory management is basing its budgets and control information on a different basis from the one used in the estimate., and from the one used in the actual planning and scheduling of the job.

Standard data in this particular factory was not issued to the production planner and the estimator. The main drawback. Of this practice is the subjectivity of the estimate, thus leading to significant errors, and the inclusion of the last six months inefficiencies in the production planning's standards.

Furthermore, the estimate in this factory is used as the basis of top management weekly and monthly control information. As such this practice leads to a residual error in the control information. Therefore, the logical improvement in the case of the estimate is the use of scientific standards.

As to the production planner, his scheduling could be wrong as it does not take care of the labour force's actual efficiency and their efficiency potential, and as the averages were calculated two and a half years ago, they are out of date as the new incentive scheme based on scientific standards has been introduced in many departments, thus changing the efficiency of labour.

Furthermore, he cannot adjust his averages as it would take three days to calculate and he cannot afford to leave scheduling for three days. This situation can only be remedied through the use of scientific standards provided by the work study department. Again the work study department can provide him with the actual efficiency achieved in the last period and the efficiency potential of the next period.

As to incentive schemes, these are only used if the representatives of the union concerned agree to the system and recommend the labour force to adopt it. If workers, after a meeting with the work study chief engineer, agree to the incentive scheme, the system is first tried for a trial period of twelve weeks, and then if accepted by labour and management the system starts to operate at any party's two weeks notice. Copies of the proposed scheme are given to the chapel, union representatives, works director and departmental manager, with a copy filed in the work study department.

After the trial period, a comparison sheet is issued by work study department, showing the results of the trial period as compared with the old scheme, to works director, and departmental manager, with the work study chief engineer's conclusions as to whether to adopt the scheme. If the new scheme is approved by management, union representatives and labour, it starts to operate, with further studies made from time to time at the request of the management or the chapel.

In each factory, there are at least two different incentive schemes; one is provided by a management consultant firm and is applied

2 slides each from pallet to bench. so the opeator will need to perform this element once each cycle, each 1000 slides. If the number of slides is 4, so the element needs only half the time of the two slides, because the operator will provide himself with 500 webs X 4 slides = 2000 slides, therefore the select time per 1000 slides will be :

= 0.530 / 2 = 0.265 minutes.

From this information, the engineer constructs a table and a formula for all the variables in this way :

N°. of slides across the web... 2 3 4 ....

Select minutes a 133 per 100 slides 0.530 0.353 0.265 ...

The formula is = 2 X 0.530

Number of actual slides per web.)

After arriving at the select times needed for all the other elements, he then decides on the conditions to use this standard and on a rest and contingencies allowance. For this particular job, the condition was as follows :

« The standard data is suitable for use on certain kinds of machines' work, and for normal quality only. Any exceptional quality standard would require a special study.» The rest allowance was 21 % and contingencies 3 %.

In order to be able to use this information. for similar jobs with different variables, a multiplier of 165% (1) was used, of which 33 % represents the incentive, 21% the rest allowance. and 3% the contingencies.

As all the table values were divided by 133 in order to arrive at select times. they were again multiplied by 133 to arrive at normal times which represent normal rating. The main advantage of separating the multiplier from the select time. is that if the engineer decides to change the rest factor, incentive or contingencies allowances in the future, he can do so without disturbing the selected time as he needs only to change the multiplier in this case. However the main disadvantage is that he has to take a representative average as a rest factor for all the elements, instead of giving allowance for each element separately.

The difference is statistical one which amounts to the advantage of using weights in arriving at an average in the case of stop watch procedure, rather than simple average in the case of the multiplier, and thus treating all the clements on the same standing. However,the actual difference has proved to be very small, 20.8% in comparison to 21% thus it could be regarded as insignificant.

Next, a separate standard time for each variable is arrived at separately to facilitate calculations and use by different clerks. Each standard time is then presented to the works director for approval. A copy is issued to the works director, accountant, chief estimator, bonus clerk, and the departmental manager concerned with the original study and a copy filed in the work study department for future reference.

Some Differences between the Factories

The main differences exist in the areas of developing standards, using them, and evaluating their reliability.

In developing standards, some differences occur in recording the standard methods, in setting machine standards, and in the extent of development of standards. As the first difference has been discussed fully, and the third in part previously, the discussion will be concentrated on the second and third differences.

As to the setting of machine standards, some adjustments are made in factory 'D' in particular cases. For example, it the machine is automatic or continous running, and is manned by more than one person such that the machine will in all probablity run when any one member is away, the personal rest factor will be much less than the usual rate. If the machine crew contained a rest member, four workers on the machine when three are sufficient, then no rest is allowed at all. This is a better treatment than in all the other factories, as the engineer considers each on its merits.

The other main difference is the separate provision for machine adjustments and spoilage in factory 'D'. Machine adjustments and spoilage are taken as contingency elements in factories «A», 'B' and 'C' whereas they are obtained either throught random sampling or continuous production study in factory 'D', and are treated as a separate item in the multiplier which is more accurate than the treatment in the other factories as special studies are performed in each case instead of taking a simple average for contingencies.

As to the extent of development of standards. material standards and waste standards have not yet developed in factories 'C' and 'D'. The problem is more acute in factory 'C'. there are so many different grades of materials used by the factory. In fact there are a thousand different grades of paper and board for printing. in about sixty different categories grouped in writings, printings, and boards, with each grade obtainable in different sizes and substances (thickness).

The non-exsitence of materials and waste standards accounts for subjective estimation and ineffective control. However. subjectivity here is too limited. as the estimator has to measure the size of material needed and estimate the cost in the light of the price the factory would pay to a paper mill to get the material. and exercise a judgement as to the extent of expected waste. according to his experience.

---

(1) The multiplier was arrived at through 1.33 X 1.21 X 1.03 = 1.65

Frequency	Minutes per 100 slides.
1 every 1500	0.1150
1every 1500	0.3450
1 every 1000	0.6950

and so on.

Total time for all the elements in a cycle is 3.130

The last step in developing the standard was to add a percentage for contingencies. In this

(1) TIME X Standard Frequency

Observed Frequency

For example for Element One :

$$\frac{0.1720 \times 1000}{1500} = 0.1150$$

case, 2% was added to account for contingencies such as time taken with supervisor and other technical difficulties.

Thus, the standard time for the job is = 3.2 standard minutes per 1000 slides. The standard time was then presented to the works director for approval. A copy of the standard time is then given to the works director, accountant, production planner chief estimater, bonus clerk, and the departmental manager concerned with the original study and a copy filed in the work study department for future reference.

Thus, the main steps to arrive at a standard time are as follows :

1. Analysis of the task to elements.
2. Rating and timing of elements to arrive at an average normal time and cast out the difference in individuals, skills, speed and effectiveness.
3. Provision of rest and contingencies allowances in order to arrive at the standard time.

So far, a discussion of the development of a manual direct labour standard has been presented. This represents the basis of the standardisation process in the group with slight variations in developing a machine controlled standard or a machine/man controlled standard.

In developing a machine controlled standard, the first step is to arrive at the fastest acceptable speed of the machine — the fastest speed acceptable which provides output in the accepted quality and without incurring any technical difficulties — through joint consultation with the departmental or production manager. The fastest acceptable speed will be taken to represent 133 performance of the standard.

As to man / machine standard, for each element the work study engineer decides as to who controls the element, the man or the machine, and then proceeds as if it is a machine standard or a manual one. If there is a crew on the machine, the controlling factor for each element, whether a particular man or the machine, is studied and evaluated.

This is how work study engineers arrived at a typical standard time through the most widely accepted procedure; stop watch studies in all the four factories. The next step in the analysis is to present the other procedure ; the standard data estimating system; as it is widely used in factory 'D'.

Standard Data Estimation

In order to derive standard data, there must be standard times arrived at by stop watch procedure in the past. The main advantage of this procedure is to calculate time standards for a new job or machine from the existing information, without actually performing new stop watch studies, thus saving the time of the work study engineer.

Standard times can be estimated for machines as well as manual operations. The estimation process is based entirely on the available results of the already performed stop watch studies. It starts by analysing the studies of a full range of work or product types similar to the new job in order to separate all the variables and build data to give the standard time for the new job or machine.

For example, a new job similar to the direct labour standard illustrated before was ordered, and the work study engineer was asked by the works director to provide a standard time for it. In this case standard times for similar jobs were available. So they were analysed to estimate the standard time for the new job instead of performing new stop watch studies. The new job was then analysed to ten elements, according to the analysis of the old job, and the work study engineer's judgement as to whether this element will be needed for the new job. For this particular standard, eight jobs were analysed to build up the new standard as follows, taking element N°1. take up 1000 slides from pallet to bench as an example.

Normal time for
Element N°. 1

Job N°. 1
0.704

Job N°.2
0.703

Job N°.8
0.707

Then, the average of the eight times was taken to represent the normal time per occasien for that particular element. In this case it was = 0.705 minutes for Element N°. 1. This figure was treated as equivalent to 100 rating, (1) and transferred to 133 rating to arrive at the select time which was 0.530 for Element N°. 1

The number of variables were then decided. In this case they were the number of slides across the web, which would be either 2, 3, 4, 5 or 6, depending on the available machines which provide the webs. So for this element the same time will be taken whatever the number of slides per web, but the frequency will differ according to the number of slides per web. If the standard frequency is 1000 slides, the web contains two slides, and the select time is 0.530 minutes to take up 500 webs of

(1) Normal rating according to 100/133 scale.

3. roll. square and tie.
4. strip 1 bit using cutter.
5. strip 2 bits using cutter.
6. scrape bundle 1000 slides.
7. sand bundle 1000 slides and place aside.

Element	Normal	Rest Factor
1	0.15	15%
2	0.44	20%
3	0.58	20%
4	0.69	23%
5	1.05	23%
6	0.20	23%
7	0.20	23%

Minues per Occasion	Frequency	SM/1000
0.1720	1 - 1500	0.1150
0.5300	1 - 1500	0.3540
0.6950	1 - 1000	0.6950
0.8500	2 - 2300	0.5650
1.2900	1 - 3000	0.4300
0.2460	1 - 1000	0.2460
0.7250	1 - 1000	0.7250
	TOTAL	**3.130**
Contingencies	2%	0.0626
		3.19260

Work value per **1000** slides
Standard minutes **3.2** per 1000 slides
Standard minutes per turn = 12 X 3.2 = **38,4**
Study No.
W.S. E.

CHART No. 1 A TYPICAL MANUAL OPERATING TIME STUDIES' SUMMARY.

Element	Rate	Time taken.
1	75	0.12
2	75	0.38
3	75	0.52
4	70	0.63

and so on.

As eight continuous studies were performed eight complete cycles (each cycle has seven elements) were recorded. Next, the work study engineer collated his information in order to arrive at the normal time for each element (normal performance by a normal actual time taken at the actual speed of the operator to a normal speed of 60 minutes per hour. Working on 60/80 scale (1) he arrived at the normal time for each element in the following way, taking element No. 1. as an example :

(3)Normal time for element No. 1 is = 0.150 minutes per occasion

The same method is then performed to arrive at the normal time **for all the other elements.**

(1) Almost each engineer in the group works on a different scale depending on his experience, however, all the different scales achieve the same results.

(2) This is ootained by = $\frac{\textbf{actual time X ac-tual rate}}{\text{normal rate}}$

For example for 75 rating = $\frac{\textbf{0.24 X 75}}{60}$ = 0.437

(3) Normal time is obtained by
= $\frac{\textbf{Total actual time at normal rate}}{\text{number of observations}}$
= $\frac{\textbf{0.330 + 0.152 + 0.280 + 0.437}}{8}$ =
0.150 minutes.

The next step was to give a rest factor for each element. The rest factor varies depending on the fatigue involved in performing the element, and whether the operator is a male or a female. In fact, it was taken on average as 12 1/2 % in factories «A», «B» and «C». whereas in factory 'D' it varies from 8% to 25%. For this particular job, fatigue was exceptionally high, therefore the rest factor was above average as follows. :

Element	Normal Time
1	0.150
2	0.440
3	0.580

Rest Factory	Minutes per Occasion
15%	0.1720
20%	0.5300
20%	0.6950

and so on.

The next step was to record the frequency of each element in a complete cycle, so that each element time can be weighted by its frequency in order to arrive at the time per 1000 slides (1) as follows. :

Element	Minutes per Occasion
1	0.1720
2	0.5300
3	0.6950

Actual rating	60	65	70	75
Actual time taken at each actual rating	0.16 0.17	0.14	0.13 0.11	0.12 0.10 0.13
Total actual time at actual rating	0.33	0.14	0.24	0.35
(2)Total actual time at normal rating	0.330	0.152	0.280	0.437

thods, should precede the determination of time standards. As Barnes put it (1) :

Very often time standards are used as the basis for wage incentives, and most incentive plans either imply or specifically state that time standards or rates will not be changed unless there is a change in the methods of performing the work. It is therefore essential that an accurate and complete record be made of the method at the time it is put into effect or at the time the rate is set for the operation. If no such record is kept, it will be almost impossible in the future to tell whether the method then used is the same as that in effect at the time the standard was originally established.

Although the work study engineers in the group accept this, no systematic or formal record of the standard method is kept, except in factory 'C'. All the departments keep a file of the study which can be taken as a rough guide of the method through the recording of elements, with no significant work to improve or standardise methods, carried on.

Faced with this, work study engineers argue that there are two main difficulties that there is no perfect method, i.e. whatever improvement one can achieve, there could be further improvements, and therefore this is a continuous process, as the difficulty present in the limitation of the time factor. Furthermore, they argue that the main purpose of the department is to provide standards through work measurement in a reasonable length of time, therefore they should study and determine time standards on the present method first, and then improve and develop new methods later on.

The immediate result of such practice is that there is no standard methods and therefore operative training is done on the present method, so that the general condition stated in all the incentive scheme agreements that the standard will be changed if there is a mechanical change or a change in the standard conditions is practically meaningless, as there is no accurate record of the standard method, which is one of the main standard conditions.

The non-existence of accurate records of standard methods, apart from losing the firm the efficiencies of performing the task at a lower cost through method economy, led to a confusion in performing the standards. One of the apparent results is in the printing departments where some workers hurry up the 'make ready' of the machine, and keep adjusting the 'make ready' all the time while the machine is running, in contrast with other workers who prepare their machines carefully at the beginning, with the result that the quality of their work is better than that of the first group of workers, but with a less quantity, thus procuring less bonus.

However, it is true to say that there is no perfect method, and thus work study engineers can never stop improvements. Barnes states : (1)

«Experience shows that there is no perfect method. In fact, there are always opportunities for improvement. Also conditions may change... Therefore one is always confronted with the opportunity to improve processes and methods».

In order to discuss the procedure of establishing standards in the group, one standard studied by stop watch will de outlined and any differences in the method in the other factories will be given. The study will then proceed to describe how to determine standard times through the use of standard data estimating procedure. Although in factory 'C' work study engineers start by studying the present method and record it in an accurately scientific way, they did not, however, do any significant method developments because of the limitations of time. In factory 'C' all direct labour present and proposed methods were recorded on a two-handed operation chart, with a process chart for all operations.

In all the factories, they start by studying the task and analyse it to small elements. For example, in factory 'D' a new job was ordered (a new cigarette pack). There were no standard data available for the tubing process of the job; «cut off bite of cigarette slides in the tubing department», so new stop watch studies were necessary to determine the standard time for the job. This is a typical manual operation for which studies have been performed, and the standard time issued the same day of the study. The job was first analysed to seven elements (Cart No.1). Then the elements were recorded, at the same time rating each element and recording the time taken by the operative in performing each element as follows :

Operation : New Cigarette 20 slides

No. slides per web. : 3
Quantity/Turn 12.000
pallet/bench 3 bundle
quantity's 500
Sand
Strip bits

Elements :

1. to stillage and T/U 1500 (3 X 500) to bench.
2. separate slides and stack into 1000's.

(1) Ralph M. Barnes, «Motion and Time Study; Design and Measurement of Work». New York. John Wiley and Sons. Inc.. 1963. p. 327.

(1) Ibid, P. 50.

(1)

DEVELOPMENT OF SCIENTIFIC STANDARDS IN INDUSTRY

by
ALI MAHMOUD ABDEL RAHIM, Ph. D.
ASSOCIATE PROFESSOR
IN ACCOUNTING
KUWAIT UNIVERSITY

Scientific standards represent one of the primary foundations of scientific management as they provide an objective basis for planning, measurement and evaluation of business performance. They are the scientifically accepted criteria against which actual performance can be compared and variances measured.

They are either technical or monetary, depending on terms of measurements. Technical standards are those expressed in terms of physical measurements such as quantity and quality of production, units of waste and service, man-hours, machine runs, efficiency of labour, machines, cost centres, or departments. Monetary standards on the other hand, are those expressed in monetary terms, such as standard costs and revenues.

In order to achieve the managerial functions of planning and control, an enterprise must use standards of some sort as a basis of the process. Scientific standards, although they are neither infallible nor absolutely accurate, are more objective than other alternative medias of past experience or personal judgement, and as such are the best science has produced in the present circumstances.

The object of this paper is to present a critical evaluation of the principles, techniques, and procedures used in a group of factories-named A, B, C and D - for developing standards of performance.

The factories chosen are engaged in different technologies but are all associeted with the paper Industry. Moreover, this industry apart from being competitve is expanding, a favourable enviroment for the development of scientific standards since Prices and Cost, which are mostly under managers' control, matter a great deal.

Measurement and Establishment of Standard Times

There are two main methods of developing standard times in all the factories; the stop watch method and the standard data estimating method, with individual stop watch studies as the basis for the two methods. Under this, standards are set by time study, and the data are then kept for future reference. The standard data estimating method is similar to individual stop watch studies except that previous studies are used instead of making new studies each time standards have to be established for new jobs. This system saves the time of work study engineers, thus hleping them to achieve better use of their time.

Standars provided by this method are as accurate as those provided by the stop watch studies, as long as the conditions of production for the new job are the same as those for the original time studies. However, once the standard conditions do not apply to the new job, new studies must be made to account for the change.

An experiment conducted by the work study department in factory 'D' has proved the claim that standards provided by this method are as accurate as new stop watch studies. The experiment was that after establishing a typical standard through the standard data estimating method, a new stop watch study was pursued by a different work study officer for the same job. His results were indentical with those arrived at previously except for one element out of eleven, where actual stop watch study's result was 0.167 seconds in comparison with 0.160 ; the result of standard data estimating method. These figures show that the variance is highly insigifnicant and therefore the method results are as significantly accurate as the stop watch studies.

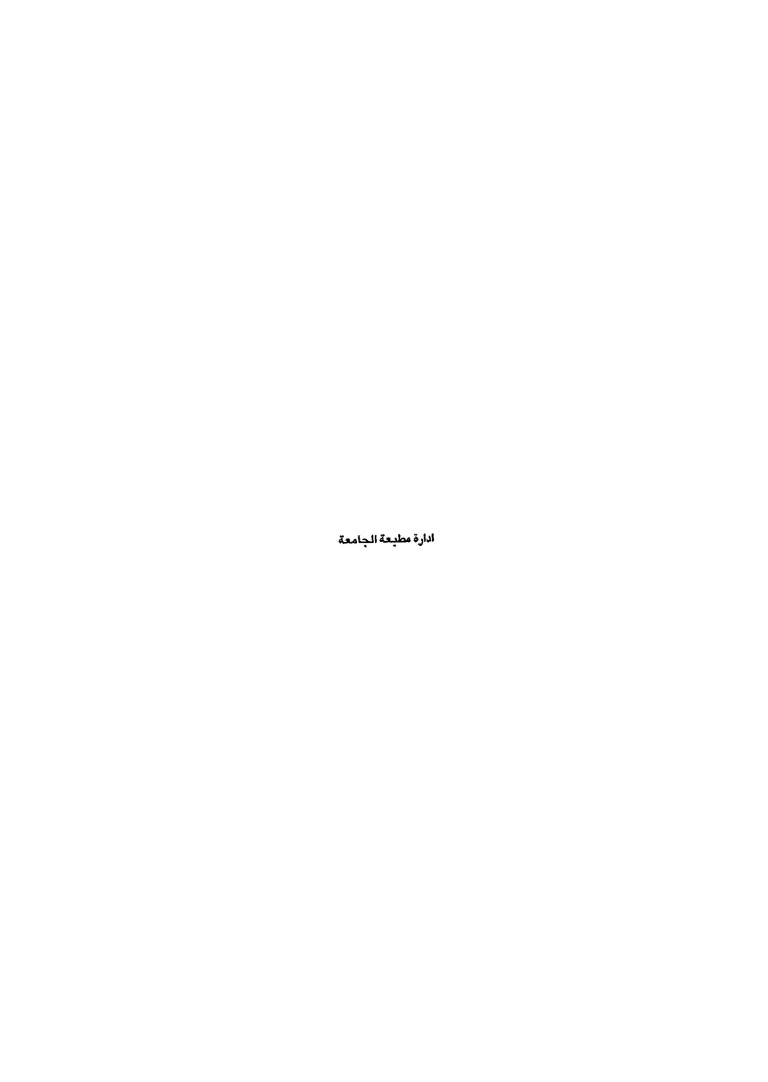
Procedure of Developing a Typical Direct Labour Standard :

The theory states that the study, improvement .standardisation and recording of me-

Kuwait University

Journal of Social Sciences

No. 1 October, 1973



ادارة مطبعة الجامعة



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

No. 1 October, 1973

Kuwait University Press